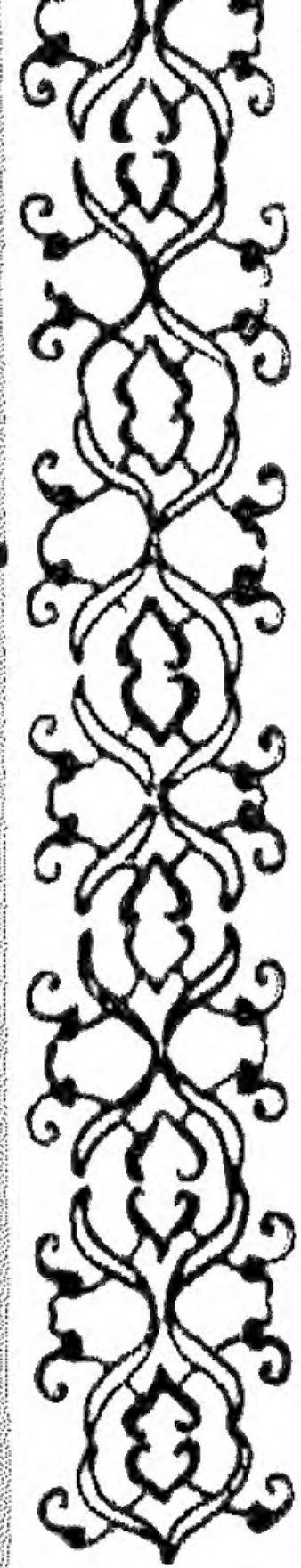


كتاب الحلال



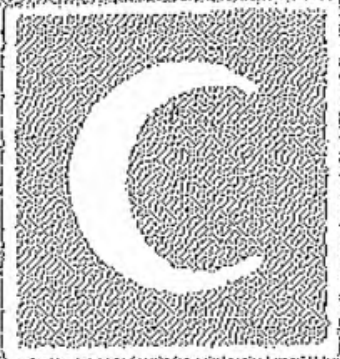
هزلة

١٥٥

حياتي

للمرحوم
عبد العزيز فخري

تقديم
طاهر الطناحي



سلسلة ثقافية شهرية



كتاب الهلال

KTAB AL HILAL

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس التحرير: طاهر الطنحى

العدد ١٤٥ - ذو القعدة ١٣٨٢ - أبريل ١٩٦٣

No. 145 - APRIL 1963

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب

التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى : (١٢ عددا) فى الجمهورية
العربية المتحدة جنيه مصرى - فى السودان جنيه
سودانى فى سوريا ولبنان ١٢٥٠ قرشاً سوريا
لبنانيا - فى بلاد اتحاد البريد العربى جنيه و ٣٠٠
مليم - فى الأمريكتين ٥ دولارات ونصف - فى سائر
أنحاء العالم ٣٥ شلناً



كتاب الحلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

هذه حیاتى

للمرحوم
عبد الغزیز فاضل

تقدیم
طاهر الطنجی

دار الطلائع



الزعيم الكبير عبد العزيز فهمي

تقديم

يقام طاهر الطناحي

في فبراير سنة ١٩٦٢ نشرت سلسلة كتاب الهلال « قصة حياتي » لاستاذ الجيل أحمد لطفي السيد . وقد أشار في أحد فصولها الى صديقه وزميله في الجهاد المرحوم الزعيم الوطني وشيخ القضاة والمحامين عبدالعزيز فهمي . وقد طالبني كثير من قراء هذه السلسلة بأن أنشر حياة هذا الزعيم الكبير

والواقع أنني حرصت كل الحرص على تدوين حياة كل من هذين الزعيمين الصديقين ، اللذين كان لهما آثار جليلة في تاريخ مصر السياسي ، ونهضتها العلمية والاجتماعية . وكنت قد بدأت بتدوين حياة عبد العزيز فهمي ، ونشرت فصولا منها في مجلة « المصور » قبل عشر سنوات . ثم دونت بعدها حياة لطفي السيد ، ونشرت فصولا منها أيضا في تلك المجلة . ثم عدت اليهما وأكملت فصولهما ووضعت كلا منهما في كتاب محبوب كامل

ولست أزمع أنني كتبت قصة حياتهما من عندي أو بأسلوبى الخاص ، بل أنني عنيت كل العناية بأن يملئ كل منهما فصول هذه الحياة بلسانه . وكانت مهمتى كمؤرخ معاصر أن أضعها في القالب التاريخي ، لانه لم

يسبق لهما أن وضعنا مذكرات أو قصة حياة ، وكانا في حاجة الى من يعاونهما في ذلك ، خدمة لنهضتنا الوطنية وتاريخنا القومي الحديث

وكنت كلما انتهيت من تدوين فصل من الفصول بعد املائه ، عدت الى صاحبه فقرأته عليه للتصحيح والمراجعة ، او للزيادة والتهذيب ، حتى اكتملت عندي قصة كل منهما ، التي تترجم حياتهما وسيرتهما كما وافق عليها كل من هذين العظمين . وقد نشرت حياة أحمد لطفى السيد في أوائل العام الماضى بمناسبة بلوغه التسعين من عمره !

وهذا هو كتاب « هذه حياتى » للمرحوم عبد العزيز فهمى أحد زعماء الصف الاول من الوفد المصرى الذى قام لأول مرة في تاريخنا السياسى بالوكالة عن الامة في مطالبة الانجليز برفع الحماية ، وجلاء جنودهم عن مصر التى احتلوا اراضيها منذ سنة ١٨٨٢ م لكى تستقل بشئونها استقلالاً كاملاً ، وتخلع عنها نيرالذل والاستعمار!

كان يرفض ... !

وقد كان عبد العزيز فهمى منذ اعتزل السياسة في أواخر حياته يأبى أن يتكلم عن نفسه ، أو عن سعاد زغلول وخلافه معه ، أو عن أى حدث من أحداث الثورة الوطنية التى قامت سنة ١٩١٩ م ، وشغلت مصر والرأى العام حقبة طويلة من الزمان

وقد أحدثت حملة الصحف الوفدية عليه منذ اختلف مع سعد زغلول عقدة في نفسه من الصحافة والصحفيين ومن التاريخ والمؤرخين ، حتى أننى خاطبته مرارا في تدوين مذكراته ، فكان يرفض في كل مرة رفضا باتا .

وذات مرة ألححت عليه الحاحا شديدا وقلت له :
— انك مصدر عظيم من مصادر التاريخ المصرى لحركتنا
الوطنية التى قامت سنة ١٩١٩ م ، فهل لك أن تساعد
التاريخ والمؤرخين على جلاء الحقائق ؟

فقال فى حركة عصبية اعتادها كل من عرفه :

— لست من المؤمنين بالتاريخ ، بل انى من الكافرين
بآلهة التاريخ ، لانه مملوء بالكذب ، واذا حدثتك عن يوم
١٣ نوفمبر مثلا ، فقد يكون ما أرويه لكم اختلاقا ، لانه
رواية ، والرواية خبر من الاخبار ، والخبر — كما يقول
علماء اللغة — يحتمل الصدق والكذب ، أو — كما يقول
الشرعيون — ما يحتمل الصدق والكذب لذاته

وقد زادوا كلمة « لذاته » لئلا يتناول الانبياء ،
وهم معصومون عن الكذب . . أما غيرهم ، فيجوز لهم
الكذب ، بل ان الكثيرين يكذبون فى التاريخ ، وليس هناك
حقيقة تاريخية تكون صدقا صرفا

فقلت له :

— ولكن حادثة ذهابك انت ، وسعد زغلول ، وعلى
شعراوى الى سير « ونجت » هى حقيقة صادقة صرفة !

فقال :

— قد يكون حقا اننا ذهبنا الى سير « ونجت » بدار المعتمد
البريطانى ، ولكن هل يعلم أحد حقيقة ما حدث فى
اجتماعنا به ، واذا رويت أنا هذه الحادثة كما وقعت ،
فان روايتى تحتمل الصدق والكذب . . كما ان رواية
كل من زميلى تحتمل ذلك ، فأينا يكون الصادق ؟

فقلت له :

— ولكن هناك محضرا مكتوبا بهذه الحادثة نشرتموه

فى جميع الصحف بامضائكم انتم الثلاثة !!

فضحك رحمه الله ، وقال : « قد يكون هذا المحضر مزورا . . ولا أتهم زميلى سعد وعلى شعراوى بالتزوير ، لانه ليس مكتوبا بخطهما ، ولكنه مكتوب بخطى . . فقد كنت أصغر الثلاثة سنا . وطبيعى أن الأصغر هو الذى يتولى الكتابة ، فلما عدنا من دار المعتمد البريطانى كتب هذا المحضر بالحرف ، ولم أترك كلمة ولا معنى دار فى هذه المقابلة الا دونته !

سياسى أديب

وحاولت وقتئذ أن بروى للناس حياته السياسية ، ولاسيما فى ثورة ١٩١٩ ، وماوقع بين سعد وبين زملائه من خلاف وأسباب هذا الخلاف ، ومادار وراء الستار من آراء واحداث فى القضية المصرية . ولكنه كان يرفض فى كل مرة رفضا شديدا على الرغم من لطفه وأدبه وأخلاقه الحميدة وتواضعه الكبير ، وقد اهتمت الى أن من اسباب رفضه أننى كنت أرغب اليه فى ذلك كصحفى . وكان بعد خلافه مع سعد قد كره الصحفيين . .

وفى مايو سنة ١٩٤٩ زرتة فى منزله بمصر الجديدة ، وكان قد اعتزل السياسة ، والقضاء ، وانقطع عن مجمع اللغة العربية الذى كان عضوا فيه ، واعتكف فى غرفة نومه لضعفه ومرضه . وكان يقضى الوقت فى قراءة ما يختار من الكتب القانونية والأدبية . وقد انتهى — وهو فى هذه العزلة — من ترجمة كتاب « قواعد وآثار فقهية رومانية » عن الفرنسية ، نقلها طائفة من رجال القانون الفرنسيين عن الاصل الاول اللاتينى . وهو الكتاب الذى تولت طبعه كلية الحقوق فى جامعة القاهرة

وكان يتسلى في ذلك الحين بنظم قصيدة دالية في
الاخلاق والاجتماع مطالعها :

يا حادى العمر أبعدت المدى فمتى
تلقى عصاك وتُعفنى من الكبـدِ
تسع وسبعون ميلادية غـبرت
قضيتـها بشقاء الروح والجـسدِ
إن سامنى الطبع إخلاداً إلى دعة
صالت على الأمانى صولة الأسـدِ

وقد نظم هذه القصيدة في أوائل عام ١٩٤٩ م ،
ووصف فيها شيخوخته ومرضه وأبان فيها عن تجاربه
في معاملة الناس ، وماشاهده من أحوال الصحف وعرفه
عن فساد السينما ، وأشاد فيها بالعلم ، وحث الشباب
العربى على طلبه ، والعناية بالاستزادة منه لانه أساس
النهضة فى عصرنا الحديث ، وانه سر قوة الاقوياء ، وقال
فى ذلك :

أنظر تجد أن أهل العلم قد فتحوا
مغافى الكون من قُربٍ ومن بُعدِ
شقُّوا القنارَ وبطن الأرض وارتشعوا
إلى المجرة مثل الجنَّةِ المردِ
هم واقعيون لا تجدى رواحـلهم
فى حومة الغيب ذاك المجهل الأبدى

بَلْ يَعْمَدُونَ إِلَى مَا قَدِمْتُ لَهُمْ
هَذِي الطَّبِيعَةُ مِنْ مَاءٍ وَمِنْ جَمَدٍ
وَمِنْ ظَوَاهِرٍ شَقِيٍّ لَا عِدَادَ لَهَا
كَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ أَوْ كَالْبَرْقِ وَالرَّعْدِ
وَكُلًّا كَشَفُوا عَنْ سِرِّ ظَاهِرَةٍ
فَازَتْ صِنَاعَتُهُمْ مِنْهُمْ بِخَيْرِ يَدٍ
فَسَادَ أَقْوَامُهُمْ فِي الْأَرْضِ وَامْتَلَكُوا
تَوَاصَى الْقَاعِدِينَ الْهُمْلَ وَالرُّكْدَ
وَقَالَ عَنِ الصَّحَافَةِ :

وَاحْذَرُ فَلَا تَأْخُذِ التَّوْجِيهَ مِنْ مُصْحَفٍ
إِلَّا الْمُقَامَ عَلَى ثَبَاتٍ مِنَ السُّنَنِ
ذَاتُ الْجَلَالَةِ - يَا اللَّهُ مِنْ لَعَبٍ
أَضَفُوا عَلَيْهَا - هَبِيدٌ لَفٌّ فِي مُبْجَدٍ (١)
أُمِيَّةٌ مَهْرُوهَا مَهْرٌ قَارِئَةٌ
وَدَلَّوْهَا ، فَلَمْ تَحْمِلْ وَلَمْ تَلِدْ
مَا أَنْجَبَتْ وَلَدًا أَوْ أَثْمَرَتْ خَلْقًا
وَالْعَقْمُ فِي الْخُلُقِ شَرٌّ مِنْهُ فِي الْوَلَدِ

(١) الهبيد : الحنظل . والبجد : بضم الباء والجيم جمع بجد وهو الثوب المخطط

أجمع صحائف يوم وأمل فاكثروا

تخرج بصفـر ولو بالغت في العدد

ثم خاطب الاستاذ فكرى أباطة ، وكان وقتئذ نقيبا
للصحفيين ، وأشار الى فساد السينما أيضا ، فقال :

فكرى أباطة يا نسل الكرام الا

دعوت شاردة الكُتَّاب للرشـد

وهل علمت بما في شاشة السينما

وما تُخيلُ في تمثيلها البرد

سمعتُ أن ملاحها قد انتشرت

في كل زاوية من قطرنا النكـد

وأنها تتجرُّ نام بضاعته

معاول تهدم الأخلاق في البلد

وكتلة الشعب من حافٍ ومُتعل

تسعى اليها سعى مُنـجـرد^(٢)

إن الخيالة فيها كل فائدة

لو أنها أقلعت عن سيرها الأود^(٣)

وقد بلغت أبيات هذه القصيدة ثلثمائة وأربعين بيتا ،
حتى سماها البعض لبلاغتها وجزالتها المعلقة الثامنة ،

(٢) المنجرد : الفرس المنطلق في السباق

(٣) الاود : الموج

والمعلقة الحادية عشرة ، ولكنها تكاد تفوق معلقتيه من هذه المعلقات بعدد أبياتها ، وقوة تعبيرها ، وما تضمنته من شئونا العصرية . . على الرغم من أن الكثيرين لم يعرفوا عنه أنه ينظم الشعر ، ويجيده هذه الإجازة التي بلغت إجازة الشعراء الفحول

ولا ريب أن عبد العزيز فهمي كان أديبا كبيرا ، وفقبها في لغتنا العربية - كما عرفه الجميع - إلى ما كان له من نبوغ في عالم القضاء والمحاماة . وقد كان يهوى الشعر وينظمه منذ كان تلميذا في مدرسة الحقوق ، وله عدة قضائد نظمها في شبابه تشهد له بسلامة ذوقه وسمو أفكاره وقوة عاطفته . وكثيرا ما كان يطارح صديقه لطفى السيد بالشعر القديم الذي يحفظان منه لعدد غير قليل من كبار الشعراء . ولما استقال عبد العزيز فهمي من وزارة يحيى باشا إبراهيم ، وهي وزارة « حزب الاتحاد » مع زملائه الأحرار الدستوريين كتب نشيدا طريفا مطلعاه :

تَحْكَمُوا تَحْكَمُوا يا حزب الاتحاد

وطوّفوا واغنموا واكمدوا الحُسَّاء

ولما ترجم كتاب « القواعد الفقهية الرومانية » تقدم إليه الاستاذ محمد مفتى الجزائرلى وكيل محكمة النقض السابق ليبدى على ترجمته بعض الملاحظات . وبعد مناقشة بينهما في موضوع تلك الملاحظات ، تأهب الاستاذ المفتى للانصراف . وعند انصرافه ترك ورقة صغيرة قرأها عبد العزيز فهمي ، فوجد فيها هذين البيتين :

نجىء إلى بحر من العالم زآخر

فَمَتَّار من عالم ومن طرقات

فات عينا من رأى كرئيسنا
سألت له الرحمن طول حياة

فراى رحمه الله أن هذه تحية ينبغى أن يرد عليها
بمثلها ، فبعث اليه برسالة فيها هذه الايات :

إذا الناث بابُ الحق أو غمٌ وجهُهُ
فيمم حمى المفتى أئى النَفَحَات

يغثك من رأى السديد بواضح
يُضيء ضياءَ البرق فى الظلمات
ولا تعدانَّ عنه إلى رأى غيره

فشتان بين الروض والفلوات

تصدى لما عريد من فقه رومة

تصدى تحرير طويل أناة

فشكراً لمساه الكريم وأنسأت

يد الله فى أيامه المضمرات

فأجابه الاستاذ المفتى الجزائرى بأبيات أخرى ، فرد
عليه رحمه الله مرة ثانية بقصيدة سينية من قافية هذه
الابيات ، وكبرها حتى بلغت ثلاثين بيتا . ولما علم بعض شباب
الشعراء بهذه الاشعار صاروا يكتبونه بأبيات يريدون
بها مساجلته ، فكان يرد عليهم ويساجلهم الى أن ختم
هذا الشعر بتلك المعلقة الدالية كما سماها بعض الادباء

كيف وافق ؟

وكان رحمه الله يعلم انى من المشتغلين بالادب ، وانى طويت حياتى العملية فى العمل بالمجلات الادبية والعلمية ، وان اتجاهى الاول هو الى خدمة العلوم والفنون والآداب ، وقد اشتغلت بالصحافة كخدمة وطنية واجتماعية ، ولم اتخذها وسيلة لخدمة حزب من الاحزاب ولا أداة لهتك الاعراض ، ونشر الفضائح ، واشاعة الفساد بين الشباب ، ومساعدة الاجانب والمستعمرين ، وتشويه سمعة المجتمع ، والدعاية السيئة للبلاد

كان رحمه الله يعلم ذلك كله ، وكان يثق بى ويعرف عنى الصدق والامانة . وكنت كلما فاتحته فى تدوين قصة حياته - كما قات - يرفض رفضا باتا ، فأحببت أن أفتح مغاليق نفسه بما عرفته عن أدبه وحبه للشعر العربى ، وهو جالس فى سريره أو فى غرفة نومه ، فكان يفيض فى ذلك . ثم امتد الحديث بعد زيارة أخرى الى نشأته الاولى ، فأخذ يحدثنى عنها فى بساطة واطمئنان . فلما عدت الى مكتبى رأيت أن أضع مشروعا للفصل الاول من قصة حياته ، فوضعتة على لسانه ، ثم زرته للمرة الثالثة ، وقدمت اليه هذا المشروع . ولما كان مضمونه بعيدا عن السياسة ، فقد قرأناه معا ، ثم اقترحت عليه أن يمليه هو لكى يكون بأسلوبه ، ففعل . ثم كان الفصل الثانى ، وما يليه من الفصول . وشاء الله أن يرتاح الى طريقتى معه ، فأملى سائر الفصول السياسية والقضائية الى أن انتهينا من هذه القصة التاريخية حتى وقت اعتزاله منصبه القضائى كرئيس لمحكمة النقض والابرام

اصلاح الحروف العربية

وقد اختير بعد ذلك رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين في فبراير سنة ١٩٤١ بعد وفاة رئيسه السابق محمد محمود - ثم عضوا في مجلس الشيوخ ، وعضوا لمجمع اللغة العربية . ولم يحدث في حياته في هذا الحزب وفي مجلس الشيوخ ومجمع اللغة العربية من الاحداث الكبرى ما يحرص عليها المؤرخ ، غير انه حين كان عضوا في مجمع اللغة العربية وضع مشروعا لاصلاح الحروف العربية يتضمن استبدالها بالحروف اللاتينية ، كما حدث نظير ذلك في تركيا ، ولكنه كان فيه تهذيب لبعض تلك الحروف اللاتينية حتى تتفق ولغتنا الفصحى

وكان عجبيا ان يقوم عبد العزيز فهمى الحريص على اللغة العربية وعلى التراث العربى بوضع هذا المشروع ، وتساءل الكثيرون كيف يكون ذلك ، وكان جوابه كما دونه في مقدمة هذا المشروع :

« .. هذا ومن الناس من يتساءلون كيف يمر بخاطري - وأنا ممن يعتزون بقوميتهم وبلغتهم العربية - أن استبدل الحروف اللاتينية بالحروف العربية لرسم الكتابة ؟

» لهؤلاء المتسائلين كل العذر ، لكنى أعرف أيضا كيف أفهم واجبى وأؤيده في أى وضع أكون : تركت العمل وعولت على قضاء مابقى من زمنى بقريتى هادئا ، بعيدا عن المغامرات والمساجلات والمناصبات فى أى منحى من مناحى الحياة العامة ، لكن - لشقوتى - لم يذرنى القدر أهذا ، بل فوجئت فى عزلتى فيمسا فوجئت به بتعيينى عضوا فى مجمعنا اللغوى . ترددت بين القبول والرفض

في القبول مشقة ، وفي رفضي المقدور عليه في ظن الناس ما يشبه فرار الجبان ، وفكرة الجبن شر ما تضيق به نفسي . قبلت على مضض معللا النفس بأن الامر خدمة العربية بمعهد هاديء بين نخبة من خيرة علمائنا وادبائنا الافاضل ، ان قصرت في مجاراتهم ، كان لي من رجاحة عقولهم ورجاحة صدورهم وكرم اخلاقهم ما يسمع قصوري أو تقصيري ، ولا يشعرنى بشيء من قلة غنائى

« وأول ما عنيت به ، معرفة واجب عضو هذا المجمع اللغوى . قرأت في مرسوم تأليفه أن من أول مهامه ، المحافظة الى سلامة العربية . وفي قرار لوزير المعارف ان عليه ان يبحث أمر تيسير هذه الكتابة تيسيرا يقي ألسنة قرائها من اللحن والخطأ ، فواجب المجمع فى هذا الصدد معين بالنصوص الصريحة ، وأنا من ضمن لجنة الاصول المكلفة بتأدية هذا الواجب ضمن ما يراها من التكاليفات واجبى اذن بين هو : المحافظة على الفصحى ، وجعل قارىء ما هو مكتوب بها لا يلحن فى قراءته ، ولا يخطئ »

« واذا قبلت عضوية المجمع ، فاما ان اؤدى هذا الواجب بحسب ما أراه ، واما أن أفارق . .

« ولا سبيل فى رأى لتأديته حق التأدية الا باتخاذ الحروف اللاتينية وفيها حروف الحركات - لا اطلاقا بل على وجه خاص رأيته - أما الشكل الكلى أو الجزئى أو مارآه البعض من حروف أو ذنابات توضع للحركات فى غضون الرسم ، فقد فكرت فيه كثيرا ولم أجد شيئا منها صالحا . . »

وقد طبع رحمة الله هذا المشروع ، وقدمه للمجمع ، فام يقدر له النجاح كغيره من المشروعات التى قدمت فى

ذلك الحين . وكان رحمه الله متحمسا له كل التحمس .
واذا كان لدينا لواجبه - كما يقول - في وضع هذا
المشروع ، فأرجح الظن عندى أن قرار وزير المعارف
ينص على تيسير الكتابة العربية لا على تغيير رسمها
بحروف أخرى ، على أن الحروف اللاتينية ليست سبيلا
الى المحافظة على سلامة اللغة العربية وتراثها المجيد
الذى مضى عليه الآن نحو ألف وأربعمائة عام فضلا عن
أن الحروف العربية يستخدمها للكتابة نحو اربعمائة
مليون مسلم في كثير من أنحاء العالم ، وقد أصبحت هذه
الحروف بعد تعديلات في عدة قرون فنا جميلا متعدد
الاشكال ، ولعل الكتابة العربية من أقل الكتابات صعوبة
إذا قيسَت بالكتابة الصينية والكتابة اليابانية في عصرنا
الحديث ، أو الكتابة السنسكريتية أو الكتابة الهيروغليفية
في الزمن القديم . وقد نجحت الحروف اللاتينية في
تركيا ، لأن اللغة العربية ليست لغة الاتراك !

واجبه الاول

ومن المأثور عن عبد العزيز فهمى باشا انه كان يكره
الظهور ، ويمقت المظاهر والغرور . ولعله لم يشاهد
يوما لابسا بدلة التشريفة الموشحة بالقصب بعد أن نال
رتبة اليكوية ، ثم بعد أن أصبح وزيرا وفاز برتبة
الباشوية . وقد كان في الحفلات الرسمية لا يخرج من
داره حتى يلبس فوقها معطفه ، ويرفع ياقته كيلا يبدو
منها شيء من نسيجها الذهبى . وحينما يخرج من هذه
الحفلات يعود الى لبس المعطف ويرفع ياقته بحيث يبرح
داره ، ويثوب اليها ، ولا يعلم أحد أنه لا لبس غير بدلته
العسكرية . . . وكان رحمه الله يمقت التحلى بالذهب ،

ويكره أن يرى رجلا محليا أسنانه بالذهب ، أو لابسًا خاتما من ذهب ، أو معاقما كتيئة ذهبية في صدره ، أو حاملا علبة سجائر من الذهب . وإذا أهدى إليه أحد أصحاب القضايا وهو محام هدايا ذهبية — بعد نجاحه فيها — أهداها الى بعض أصدقائه أو أفراد أسرته

وكانت الخدمة العامة واجبه الاول ، وطالما اعتذر عن مناصب القضاء والوزارة مفضلا المحاماة أو النيابة عن الامة في مجالسها التشريعية ليكون متفرغا لخدمة أبناء أمته في ميدان حر

وقد حدث أنه أختير لرياسة محكمة الاستئناف في ابريل سنة ١٩١٤ ، وكان وقتئذ عضوا في الجمعية التشريعية ، وكان له صوت مسموع في الدفاع عن مصالح الامة ، فهاج الرأي العام حين أذيع النبأ بأن الحكومة في ذلك الحين تريده لخدمة القضاء ، وتحرم الامة من خدماته لها في الجمعية التشريعية ، واستجاب عبدالعزيز فهمي لرغبة الرأي العام في بقاءه في هذه الجمعية ورفض منصبه في محكمة الاستئناف

القدوة الحسنى

وأذكر أن صديقه أحمد لطفى السيد ، وكان وقتئذ رئيسا لتحرير صحيفة « الجريدة » كتب في عدد ٥ ابريل من ذلك العام مقالا بعنوان : « القدوة الحسنى » جاء فيه :

« يسرنا — كما يسر صديقنا عبد العزيز فهمي وكل مصرى محب لبلاده — أن يكون الرأي العام فى بلادنا يقظا ملتفتا لجميع الحوادث ، مقدرا رجاله الامناء قدرهم ، يطالبهم مطالبة رب الدين أن آتوا بلادكم حقها عليكم ،

وأفنوا في خدمة الجمعية التي ولدتكم والتي عليكم
اعتمادها في تحقيق الآمال ..

« ويعجبنا أن يكون للناس على خدمة الأمة من الدالة
ما يبيح لهم المداخلة في شئونهم التي هي أشبه بالشؤون
الخاصة منها بالأعمال العامة ..

« اللهم لك الحمد والمنة على أن جعلتنا نسمع بآذاننا
ونرى بأعيننا أن يقف الرأي العام لعبد العزيز موقف
الذي يعتقد أن هذا الرجل ليس له التصرف في نفسه
وملكاته ، بل هي وقف على خدمة الأمة فيما تشاء الأمة

« غبطة تسيل لها الدموع الباردة فرحا بأن زمن
الهدم قد ولى - لا رده الله - وقد جاء بدله زمان بناء
الرجال !

« وليست المسألة في ذاتها من المسائل الكبرى ،
ولا من العقد الاجتماعية ، حتى كنت أتوقع أن تردنا من
كل ناحية كتب الاستفهام عما تم فيها ، بل كتب
الاعتراض علينا في أننا لم نتيين رأينا في المسألة كما
نصدع به في كل مسألة سواها - ليست المسألة كذلك ،
ولكنها بسيطة في حد ذاتها ، لم يعتدها إلا مركز الاستاذ
عبد العزيز وثقة الأمة في نائبها المحترم

« طلبت إليه الحكومة أن يقبل القضاء في محكمة
الاستئناف ، وأنى شاهد رؤية وسماع على أن الحكومة
لم يكن لها في ذلك إلا قصد حسن وخدمة للقضاء .
وأشهد بذلك ، ولكنني أشهد معه بأننا في الجمعية التشريعية
في غاية الحاجة إلى عبد العزيز فهمي وزملائه كبار
العقول أشداء القلوب الذين لا يفرطون في حق من حقوق
الأمة مهما صغر قدره وقلت قيمته . وعلى هذا الاعتبار
جرى الرأي العام في تقدير المسألة حتى قال لي كبير

الاحرار (يقصد سعد زغلول وكيل الجمعية) لمناسبة هذه المسألة : تلك جناية على الجمعية تبوء أنت بشطر من المسؤولية عليها . واذا كان هذا هو رأى سعد ، فماعسى أن يكون رأى الباقيين ؟!

« ان عبد العزيز فهمى بتواضعه المشهور ، لعله لم يقدر ضرورة بقائه فى الجمعية بالقياس الذى قدره به جميع أعضائها والرأى العام . . انه رجل قانون طلب اليه خدمة القانون بمحكمة الاستئناف ، فكان حاله كالجندى طلب منه ان يخدم بسلاحه محل جندى آخر فى ميدان الجهاد ، فما يأخذه زهو الشهرة عن الخدمة الهادئة بين جدران قاعات الجلسات ، ولا يظنه عاملا لاقامة الحق أقل منه شرفا حين يعمل لتأييد الحق والعدل بصورة أخرى فى الجمعية التشريعية

« وأنا ضمين بأن هذا الرجل العالم لن تتجلى أمامه تلك الخيالات اللماعة حين يظفر بالوزارة ، أو حين يسمع صوته الصريح لتحقيق ما يراه لمصلحة البلاد . شغل بشغل ، وخدمة للحق هنا وهناك . . خدمة الأمة فى الحالين ، فما يكون من التفضيل فى نظره الا اعتبارات شخصية ، وليس لديه من طمع الا العفاف بالكفاف ، فلا مفضل الا ما يتفق مع مزاجه ويتمشى مع حال صحته !

« ولقد علم أصحابه ان طبيبه قال غير مرة بعدم استمراره فى الجمعية التشريعية ، وهو الدكتور طلعت . قالها وقوله حجة ، فكان ذلك هو المرجح عند الاستاذ عبد العزيز فهمى وأخصائه . فلما رأى أن الأمة التى أنابته تحرص على نيابته ، وأصحابه فى المجلس يحرصون على الاحتفاظ به بينهم ، قال : وصحتى أيضا فداء . . . »

رأيه في سعد وزملائه

تلك شهادة من صديقه لطفى السيد على أخلاقه وقدائه . وسترى في فصول هذا الكتاب كيف تولى القضاء في ظروف غير هذه الظروف ، وكيف خاصم سعد باشا ، وانشق مع بعض زملائه على الوفد ، وأسباب هذه الخصومة والانشقاق . ولكن الرجاء كان كل منهما يقدر الآخر ، وإخلاصه في خدمة بلاده . وأذكر أننى نزلت ضيفا عنده في قريته « كفر المصياحة » فجرى الحديث بيننا عن رأيه في بعض زملائه في الجهاد ، فقال عن سعد زغلول :

« سعد زغلول كان رجلا ممتازا في جميع أدوار حياته ، ولم أعرفه وهو محام ، ولكنه كان أول ثلاثة في عهده اشتهروا بالمقدرة الكبيرة في المحاماة . ثم عرفته وهو مستشار وترافعت أمامه في بعض القضايا ، فكان قاضيا نزيها متينا ، ولعله كان في المحاماة أمتن منه في القضاء ، لأن ذهنه كما عرفته فيما بعد ذهن جدلى مولد واسع النطاق . وكانت قدرته على الجدل لا تعدلها قدرة ، فهو يستطيع أن يجادل ويناقش أربع وعشرين ساعة متواصلة . وقد كان مثقفا مطالعا . وكان عقله أكبر من علمه ! »

وقال عن زميله على شعراوي :

« أما على شعراوي ، فكان من خيرة الوطنيين المخلصين ، بل من أخلص رجال مصر ، وأكثرهم حبا لوطنهم . وكان جريئا في الحق ، يقول ما يعتقد ، ويحافظ على كرامته ، ولا يمتنها مهما كانت الظروف . وكان في الجمعية التشريعية من العاملين لخدمة البلاد كالمرحوم

اسماعيل أباطلة ، ولكن اسماعيل أباطلة كان أكثر تعليما ،
وكان كاتباً خطيباً ، وعلى شعراوى لا يكتب ولا يخطب «
ثم قال عن حسين رشدى ، وعدلى يكن ، وعبد
الخالق ثروت ، ومحمد محمود :

« كان حسين رشدى أعلم جميع رجال مصر بالقانون .
وقد عاش فى فرنسا مدة طويلة ، ودرس كثيرا وأطلع
كثيرا ..

« وكان عدلى يكن مثقفا رقيقا مخلصا متزنا . ولكن
عبد الخالق ثروت كان أدق منه ، وكان محبا للاطلاع
على الكتب القانونية والتاريخية والادبية ، وكان فقيها
فى علمه وأدبه ..

« وكان محمد محمود من خيرة الرجال اخلاصا
لوطنهم ، ومن أكثرهم حبا للتضحية . وفى اعتقاده أن
كل مصرى - وبخاصة كل مثقف - يحب الخير لبلاده ،
ويحب نفعها وخدمتها . ولكن قد يكون لكل رجل طريقته
فى خدمة المصلحة العامة . وقد يرى صوابا ما يراه غيره
خطأ . وقد يكون فى ظروف دقيقة تضطره أن يفعل
ما لا يفعله فى غيرها ، ولكنه يفعله اتقاء لضرر أكبر يصيب
المصلحة العامة فى نظره « !!

أما رأيه فى صديقه أحمد لطفى السيد ، فستراه فى
الفصل الثانى من هذا الكتاب

صورة صادقة

« قد عنيت بأن يكون هذا الكتاب صورة صادقة لحياة
هذا الرجل الوطنى الكبير الذى كان أحد ثلاثة رجال
رفعوا صوتهما عاليا يطالبون الاسد البريطانى بحقوق مصر

في الحرية والاستقلال التام ، وهم عزل من كل قوة
وسلاح ، وهو في الوقت نفسه خارج من الحرب العالمية
الاولى منتصرا ، يتيه بجلاجلة القنايل ، وعصف المدافع ،
وصليل السيوف !

هذا الرجل الذي طوى حياته عاملا مخلصا نزيها في
كل ميدان من الميادين التي ساهم فيها بكل اخلاص
وكفاءة وتضحية ، فكان محاميا كفئا من كبار المحامين ،
وقاضيا نزيها من احرص القضاة على تحقيق العدالة ،
وسياسيا زعيما من أوفى الزعماء السياسيين لبلاده ،
وأكثرهم سدادا في الرأي ، وأبعدهم نظرا ، ثم وزيرا قديرا
من أكرم الوزراء قدرا ، وأعزهم نفسا ، وأحرصهم على
الكرامة ، وعالما من علماء القانون الضليعين ، وأديبا من
أعلام الادباء المعدودين الذين ارتفعت المحاماة بأسلوبهم
البليغ ، وانتفع القضاء بتعبيرهم الدقيق العريق

طاهر الطناحي



الفصل الأول

بلدت والجانب ومدرستى



بلدتى .. وأبى

نشأت فى أسرة من صميم الريف المصرى الذى اعتز به . ووالدت فى بلدة من عشائر الفلاحين المصريين الذين مارسوا الزراعة ، وعنوا بخدمتها منذ زمن طويل ، وكانوا أيديا عاملة فى الانتاج العام ، يكدون ويكدحون ، ويخرجون من ثمرات الارض ما ينفعهم وينفع الناس .. وتلك مزية يفرد بها الفلاح عن غيره ، فكل ما يأتى عنه منافع وخيرات ..

أما بلدتى فهى « كفر المصيلحة » من أعمال مديرية المنوفية ، وهى بلدة صغيرة سميت بهذا الاسم ، لأن أهلها كانوا فيما سلف حيا من أحياء قرية « المصيلحة » وحدت بينهم وبين باقى أهل القرية ما استوجب أن يخرجوا منها رغم أنوفهم ، وكان ذلك فى نحو سنة ١١٧٥ الهجرية - أى منذ مائتى سنة تقريبا - فلما نزحوا عن ديارهم فى هذه الحال أتوا الى الشاطئ الشرقى من بحر شبين ، وأقاموا فى اخصاص أمام بندر شبين الكوم .. وكان جدى الثالث محمد عمر مبارك يدرس اذ ذاك فى الأزهر ، فلما علم بالحادث أسرع الى أهله وعشيرته ، وأخذ ينظم أحوالهم ، ويلم شعنتهم ، واستحضر لهم فقيها ، وبنى له بيتا ليقوم بتعليم اطفال القرية القرآن الكريم ، فسرت بذلك فكرة التعليم بين الاهالى . واذا ذكرت هذا الرجل ، فليس هذا غضا من رجال العشائر الاخرى الذين كانوا موجودين معه وعاونوه فى ذلك

لزمان ، فان لكل منهم فضلا في اصلاح حال اهاليها
السابقين لا ينكر . وانما كل كان يشتغل بقدر مايسر الله
١ . . . وقد سعى محمد عمر مبارك في فصل الكفر عن
البلاد الاصلية وفي ترتيب عمدة خاص له . وبقيت العمدية
فيه وفي عائلته كل ذلك الزمن الا فترة قصيرة في عهد
الخديو اسماعيل

وأهل هذا « الكفر » متساوون في عناصرهم وفي
احسابهم ، لا فضل لاحد على غيره الا بالعمل الشخصي
وأخلاقه النفسية . . . واذا كانوا جميعا ولداء الاضطهاد
فقد عاشوا مترابطين متآلفين ، وهم من أنشط أهالي
اقليم المنوفية وأكثرهم جدا واقبالا على الزراعة والتعليم .
وقد ولدت به في ليلة أول شوال سنة ١٢٨٧ من الهجرة
الموافقة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٠ الميلادية ، فسني الآن
بالسنين الهجرية احدى وثمانون سنة ، وبالسنين
الميلادية ثمان وسبعون سنة وبضعة أشهر

ووالدي المرحوم « حجازي عمر » (١) قرأ القرآن
الكريم بمكتب الناحية ، ثم اتصل ببعض الموظفين ،
فأجاد الخط وتعلم أصول المحاكم الشرعية واستخدم
كاتبا بها . . . وكان محبا لأهل بلده ، فعمل ما في وسعه
أثناء خدمته في الحكومة ، وأثناء حياته بالمعاش لترقية
شأنهم وقد تولى عمدية البلدة وهو بالمعاش فدافع عن
أهلها ما استطاع ، وحرص كل الحرص على ألا يرفع
بعض أفراد « كفر المصلحة » على البعض الآخر دعوى
أمام أية جهة حكومية ادارية كانت أو قضائية ، باعتقاد
منه أن القضايا تفسد اخلاقهم ، فتعودهم شهادة الزور

(١) هو الشيخ حجازي بك عمر، ولكن يظهر أن تواضع ابنه عبدالعزير
باشا لا يريد أن يذكر لقبه

الكذب وتخرس في قلوبهم العداوة والبغضاء . وكان
يجتهد ان يحل الخلاف بنفسه ، ويستعمل نفوذه لهذا
الغرض ، فكان عمدة لهم ، وقاضيا بينهم في آن واحد

وكان لوالدي ستة أخوة وقد توفي في مايو سنة ١٩٢٠
وسنه نحو ستة وثمانين سنة ميلادية ، ولا أذكر اني
خالفته يوما ، او خرجت على تقاليد جيلي في احترام
الابناء للآباء ، فقد كان احترام كل منا لابي وأستاذه ،
بل لأخيه الأكبر ، خالقا ثابتا ، بل امرا كالعقيدة : وبخاصة
بيننا نحن أبناء الريف . . حتى انني كنت وأنا عضو في
الجمعية التشريعية ، او نقيب للمحامين الاهليين ، لا أحد
من الأدب ان أخول لنفسي الظهور امام ابي بأنني أدخن
السجائر ، وقد علم رحمه الله ذلك أخيرا ، فدعاني ذات
يوم من أيام سنة ١٩١٨ بعد الغداء ، وطلب مني ان
« ألف » له سيجارة فصدمت بأمره ، وبعد ان لففتها
ضحك ، وقال :

— دخنها انت يا عبد العزيز . . فما عدت يا ابني
صغيرا . . !

تعليمي .. وزملائي

وقد تلقيت تعليمي الاولي في بلدتي ، وحفظت القرآن
الكريم ، ثم أرسلني والدي لتجويده في جامع السيد
البدوي بطنطا ، فجودت بعضه ، ونقلني ابي الى القاهرة
فلبثت في الجامع الازهر أعيد تسميع القرآن على بعض
المشايخ وأحفظ المتون . . فحفظت كثيرا ، ومنها الفية
ابن مالك ، ولم البث بالازهر الا زمنا قليلا ، ثم انتقلت
الى مدرسة الجمالية الابتدائية ومكثت بها سنة ثم
انتقلت منها الى مدرسة طنطا الابتدائية ، فأتممت بها

تعليمى الابتدائى . . وتقلت منها الى مدرستها
الثانوية . وأثناء وجودى بمدرسة طنطا حفظت كثيرا
من مقامات الحريرى ، وأذكر أن مما حفظناه تلك المقامة
التي باع فيها « أبوزيد السروجى » ابنه موهما المشتري أن
هذا الابن رقيق يصح بيعه . وأذكر أنه فى امتحان عدومى
بالمدرسة ، مثلت أنا وبعض اخوانى من التلاميذ المقامة
الخاصة بذلك انبيع . وكان لتمثيلها وقع طريف عند
من حضرها من رجال النظارة ، ومنهم المرحوم محمود
بك رشاد الذى كان اذ ذاك مفتشا بالمعارف

ولم يكن التعليم الثانوى منتشرا فى بلاد القطر فى ذلك
الوقت ، بل كانت مدارس قليلة ، لا توجد الا فى بعض
عواصم المديرىات

وفى عام ١٨٨٥ ، وبعد أن قضيت عاما فى مدرسة طنطا
الثانوية ، ألغى الانجليز المدارس الثانوية بالارىاف ،
وحاولوا كل من فيها من التلاميذ الى المدرسة الخديوية
بالقاهرة ، وقد عرف هذا العام بعام «هوجة المدارس» ،
فقد سيطر الانجليز بعد احتلالهم مصر على نظارات
الحكومة ، ومصالحها ، وفيها نظارة المعارف . . وكان
يتولاها وقتئذ « عبد الرحمن رشدى باشا » ، ووكيلها
« يعقوب ارتين باشا » ، وكان غرضهم من هذا التغيير
تنظيم التعليم تنظيما آخر ، لأن نظار المعارف المصريين ،
وبخاصة « على باشا مبارك » ، كان يعز عليهم أن
يفصلوا تلميذا مهما تعددت مرات رسوبه فى الفرقة
ألواحدا ، مما ترتب عليه أن بعض تلاميذ التعليم الثانوى
كانت سنهم تصل الى الثلاثين ، وبجانبهم تلاميذ فى
ارابعة عشرة أو الخامسة عشرة !

وقد نقات فى ذلك العام من طنطا التى ألغيت مدرستها

انثانوية الى المدرسة الخديوية بالقاهرة ، وفيها تعرفت لأول مرة بأخي « أحمد لطفى السيد » ، فقد كان ممن حولوا من المنصورة الى القاهرة ، وهو أحد خمسة أخيتهم وصادقتهم طول حياتي ، وهم « أحمد لطفى السيد » ، و « حسين درويش » ، و « يوسف نحاس » ، و « عزيز منسى » و « محمد فوزى مرعى »

وكان « لطفى السيد » وقتئذ ملتحقا لأول مرة بالتعليم انثانوى ، فأدخلونا معا السنة الاولى ، وكان تنظيم فصول المدرسة جاريا بحسب طولقامة التلاميذ ، فقصار القامة وضعوهم فى السنة الاولى ، والذين أطول منهم فى السنة الثانية ، وهكذا . .

وكانت سننى وقتئذ نحو خمسة عشر عاما ، و « لطفى السيد » نحو أربعة عشر عاما ، فأنا أكبره بعام واحد لا أكثر - ولعله لا يريد أن أصرح هذا التصريح الخطير ! - ولكن هذا هو الواقع ، وهذا هو التاريخ !

ولما كنت قد قضيت فى التعليم الثانوى بمدرسة طنطا عاما ، فقد وجدت من الغبن أن أعود الى السنة الاولى بالخدوية ، فاعترضت على ذلك الى أن نقلت الى السنة الثانية بمساعدة « محمود بك رشاد » الذى كان يعرفنى وأنا تلميذ

مكثت فى هذه السنة حتى أتممتها ، وفى الصيف سافرت الى طنطا حيث كان أخى « محمد عمر » (١) كاتباً بنيابة محكمتها ، فأشار عليه صديق بأن أدرس اللغة الفرنسية وأتقدم فى أول السنة المكتبية لامتحان

(١) هو محمد عمر بك الذى كان فى آخر عهده رئيسا لإدارة تفتيش أقلام كتاب المحاكم بوزارة الحفانية وقد أنعم عليه بالبكوية

القبول بمدرسة الحقوق - وكانت تعرف وقتئذ بمدرسة الادارة وانترجمة ، ومكانها في باب الشعيرية - فعكفت على دراسة تلك اللغة حتى اذا كان اول السنة الدراسية تقدمت للامتحان فقبلت وانتقلت اليها تاركا الخديوية ، ولكنني حرمت من زمالة صديقي « لطفى السيد » فيها لأنه بقى حتى أدركته شهادة البكالوريا سنة ١٨٨٧ فاضطر للبقاء فيها حتى يحصل عليها ليستطيع ان يلتحق بمدرسة عالية كما أصبح هذا هو النظام ، وقد التحق بمدرسة الحقوق بعدى بنحو ثلاث سنوات

بين على باشا مبارك وبينى

كنت في السنة الاولى بالحقوق مزاملا لصديقي «حسين درويش» ، وكنا تسعة طلاب ، وكانت فصول المدرسة قليلة العدد . ويمكنك ان تقارن بين ماكانت عليه هذه المدرسة منذ ٦٣ عاما ، وما عليه عددها اليوم لتعرف كيف كان الاقبال على التعليم ضئيلا وبخاصة التعليم العالي في ذلك الزمان

اننى حين أقارن بين الحالين أشعر بالغبطة والتفاؤل ، لتهافت الكثيرين من شبابنا وأهاليهم على دور العلم ومعاهد التعليم . . ولعل هذا التهافت وهذه الزيادة في الوقت الحاضر عما كانت عليه في العهد القديم لاتكون مانعة لهم ولا لأساتذتهم من أن يكرسوا كل وقتهم للدراسة وتحصيل العلم الذى تقوم الشواهد كل يوم على انه هو القوة الاساسية الوحيدة التى لايقوم رقى الامم الا عليها

وقد مكثت فيمدرسة الحقوق حتى كانت سنة ١٨٨٩ ، وكنت وقتئذ في السنة النهائية ، ولم يبق على امتحان

الليسانس الا بضعة اشهر .. وفي ذلك الحين اعلنت الحكومة عن وظيفتي « مترجم » احدهما في نظارة الحقانية ، ومرتبها ١٢ جنيها يعلو الى ١٦ جنيها ، وثانيهما في ادارة مصالح القاهرة بنظارة الاشغال ، ومرتبها ثمانية جنيهات يعلو الى ١٢ جنيها

واذ كان متخرجو مدرسة الحقوق في ذلك الوقت ، يتقاضون خمسة جنيهات بعد حصولهم على الليسانس ، فقد اغراني هذا المرتب انا وبعض زملائي بالتقدم الى امتحان المسابقة في هاتين الوظيفتين ، وكنا وقتئذ من الموالعين بوظائف الحكومة كالمعتاد ..

وكان المرحوم على باشا مبارك قد عاد ناظرا للمعارف .. فبلغه ما عزمنا عليه انا وزملائي ، فاستدعانا الى مكتبه بالنظارة ، وكانت مجاورة للمدرسة الخديوية بدرب الجماميز ، فذهبنا اليه ، فاستقبلنا في غضب .. وسألنا لماذا نترك مدرسة الحقوق للالتحاق بالوظائف ، مع انه لم يبق على امتحان الليسانس غير مدة وجيزة ، فأجبناه بان هذه فرصة سانحة لتولي وظيفة حكومية بمرتب لا يحصل عليه متخرجو الحقوق ، فلم يقتنع وناقشنا طويلا وناقشناه ، وخرجنا من عنده وهو ناقم غاضب !

أخرجت في الامتحان

وجاء ميعاد امتحان المسابقة ، فتقدمنا اليه ، وقد نجحت في الامتحان الشفهي ، وكانت اللجنة مؤلفة برئاسة عني مبارك باشا ، وعضوية الشيخ حمزة فتح الله ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، واثنتين آخريين لا أتذكرهما

ولما رآني على مبارك أمام اللجنة قال في غضب :

— أنت يا ولد مارحتش المدرسة بتاعتك ليه ؟ ..

طيب لما نشوف ١٠٠

وكان الامتحان الشفهي يدور على مطالعة شيء من كتاب « الوسيلة الادبية » للشيخ حسين المرصفي ، ثم تفسيره ، ولما كان لكل طالب رقم جلوس في الامتحان التحريري ، فقد قدم لي الشيخ عبد الكريم سلمان الكتاب ، وطلب مني أن أفتح الصحيفة الموافقة لرقمي .. ففتحتها فكان بها «باب الايجاز والاطناب والمساواة»

واتفق أن كانت قراءتي صحيحة ، وكانت أجوبتي على ما وجه الى من اسئلة مطابقة للمراد ، وعقب هذا قال الشيخ حمزة فتح الله رحمه الله :

— خلاص .. خلاص .. قم يا بني

فقال علي باشا مبارك :

— كلا .. هذا لايفي .. يجب ان يلخص لنا ما قرأه ..

وكان التلخيص سهلاً على ، لاننا كنا قد درسنا في مدرسة الحقوق « علم المعاني » الذي منه الباب المذكور في كتاب لعله « مختصر السعد للتفتازاني » . وكانت عادة أستاذنا المرحوم الشيخ محمد البسيوني أن يجعلنا نحفظ النصوص عن ظهر قلب ، فكان تلخيصي لما قرأت أني تلوت من ذاكرتي ماكنت أحفظه من دروس الشيخ ، وهو تلخيص لولا هذا الحفظ الآلي ماكنت عرفتة ، فقال الشيخ حمزة :

— كفي .. كفي .. ليس لنا عنده شيء ! ..

فرد علي مبارك باشا :

— لا .. لا .. ياشيخ عبد الكريم شوف له عقدة ! ..

فقال الشيخ عبد الكريم : « افتح صحيفة كذا من انكتاب ، واقرأ ما بها من الأشعار » ، ففتحتها ، وابتدأت

اقرأ أول شعر قابلنى ، فقال : « كلا . . اقرأ مابعدہ »
.. فوجدت أبياتا مكتوبا قبلها : « قال البعيث الحنفى
فى وصف ناقة » وهى :

وهاجرة يشوى مهاها سموها
طبخت بها عيرانة واشتويتها
مفرجة منفوجة حضرمية
مساندة سر المهارى التقيتها
قطعت بها شجعاء قوراء جرشعا
إذا عد مجد العيس قدم بيتها
وجدت أباه راضيا وأمها
فأنفذت فيها الحكم حتى احتويتها
فقرأت الأبيات كأنى اقرأ كلاما أعجميا . ولكننى
فسرت « عيرانة » بمعنى « ناقة » كما أدركت من عنوان
الأبيات . ولما جئت الى قوله « شجعاء ، قوراء ،
جرشعا » قلت : « هاتوا لى قاموسا »
فقال على مبارك باشا :

— كيف ذلك . . وأنت فى امتحان ؟!
قلت :

— لا أستطيع تفسيرها ، فلم يسبق لى أن قرأت هذا
الكلام الفريب
فضحك رحمه الله ، وقال :

— اتلبخت للرقبة ، ووقف حمار الشيخ فى العقبة . .
قم واعطنا عرض اكتافك !
فقلت :

— لا . . لست عريض الاكتاف . . بل ان عريض
الاكتاف غيرى . .

ومع ذلك نجحت !

نهضت من اللجنة ، وأنا موقن بالرسوب لا محالة ، فقد كانت الروح التي قوبلت بها من المتحنيين ما عدا الشيخ حمزة فتح الله تنم عن ذلك ، وتجعلني أقطع الأمل في النجاح ، ولكن النتيجة ظهرت ، فرأيتني ثالث الناجحين ، وكان الأول « محمد رشيد بك » والد الدكتور فؤاد رشيد وأبراهيم ومحمود رشيد ، والثاني رجلا اسمه « كساب » ، فأدركت من ذلك أن وظيفة الحقانية ستكون للأول ووظيفة الأشغال ستكون للثاني ، وأعود أنا بخفي حنين ! ..

ولكن حدث أن الثاني لم يقبل وظيفة نظارة الأشغال لأنه كان قد شغل في سابق عهده وظيفة حكومية بمرتبة أرقى ولايستطيع أن ينزل إلى ثمانية جنيهات ، ولهذا اعتذر ، وعلى الرغم من توظيفي فقد حرصت أن أحصل على شهادة الليسانس ، فكنت في المساء مثابرا على انوجود مع اخواني الطلبة والمذاكرة معهم ، حتى حل موعد الامتحان ، فأديته وحصلت على الليسانس في صيف سنة ١٨٩٠

ديموقراطية على مبارك

ولابد من الإشارة الى أن المرحوم على باشا مبارك كان من أحب النظار الى الطلبة ، ومن أكثر رجال مصر عطفاً عليهم وتشجيعاً لهم .. ولولا حرصه على مصالحتنا ماكان يفضب لخروجنا الى هذه الوظائف قبل الحصول على الشهادة النهائية ، ولولا حبه لنا ماكان يقف منى هذا الموقف في الامتحان .. على الرغم من غضبه ،

وتشددت الظاهر ، اذ لم يفسد هذا الغضب رأيه او
صميره ..

ولقد كان وزيرا وطنيا ديمقراطيا يجتمع كثيرا بأبنائه
التلاميذ ، وطالما كان يخرج من مكتبه في اوقات الفراغ
ليتحدث مع تلاميذ المدرسة الخديوية المجاورة للوزارة ،
ويسألهم ويناقشهم ، ويلقى عليهم ارشاداته ، ويزودهم
بنصائحه وتوجيهاته المفيدة ، رحمه الله ، وجازاه عنا
احسن الجزاء



الفصل الثاني

من الوظيفة إلى الحماماء



بينى وبين ملتر

حصلت على شهادة اليسانس سنة ١٨٩٠ وسسنى وقتئذ أقل من عشرين عاما . . وكانت قد مضت من قبلها بضعة أشهر على تعيينى مترجما بنظارة الاشغال ثم مكثت عامين فى هذه الوظيفة ، لم يزد فيها مرتبى على ثمانية جنيهات . . !

و ذات يوم كنت بمكتبى فوصلتنى دعوة لمقابلة السير ملتر « وهو اللورد ملتر رئيس لجنة ملتر المعروف ابان الحركة الوطنية الاخيرة » . وكان فى ذلك الحين وكيلًا لوزارة المالية وصاحب الشأن الفعلى فيها ، فدهشت لهذه الدعوة ، وتهيبت مقابلته لعظم الفارق بين مركزه ومركزى ولجهلى السبب الذى دعانى من أجله . . وجعلت افكر فيما عسى أن يكون الباعث على هذه المقابلة ، وظننت انى أخطأت فى ترجمة شيك على خزانة المالية أو فى ترجمة وثيقة من الوثائق . ولكنى تشجعت ولبيت دعوته ووصلت الى مكتبه بالنظارة ، فما كاد يعلم بوجودى حتى أمر بدخولى فوراً . ورأيت مستقبلنى استقبالا طيبا اشعرنى بالاطمئنان وأجلستنى أمامه ، ثم حدثنى عن حاجة الحكومة الى متخرجى مدرسة الحقوق ليعملوا فى وظائف الادارة . وعرض على وظيفة معاون ادارة بالدقهلية بمرتب ١٢ جنيها

وترك لى فرصة للاستشارة . . فبعد مشاورة أهلى قبلت ، وانتقلت فعلا معاونا بالدقهلية وسافرت الى المنصورة

موقفى من خليل عفت باشا

واذكر أن مدير الدقهلية كان اذ ذاك المرحوم خليل باشا عفت . وكنا فى فصل الصيف ، وقت ابتداء فيضان النيل وكان المدير غائبا بالمرور . وبعد يومين حضر ، فأتى الباشمعاون - وكان اسمه محمود أفندى محمد - وأفهمنى أنه يريد تقديمى لسعادة المدير ، وطلب أن أقلده فى الأوضاع التى تتخذ فى هذه المقابلة . ثم زرع جميع أزرار سترته ، فقلدته فيما فعل ، ولكنه ذهب أمام باب غرفة المدير ، وأخذ يرفع الستار الذى على الباب وينظر الى داخل الغرفة ، ثم يرتد ، ويلعب قسماته كما يفعل الخائف من سبع هائل . . !

فلما رأيت أنه فعل هذا وكرره ، وأرادنى أن أقلده فى هذا التمثيل امثلات نفسى احتقارا له ، ولذلك الاسد الذى بداخل الغرفة ، وقلت له فى عصبية : « أدخل . . وسأفعل ما تريد »

فلم يدخل ، وتنحى عن الباب ، ففككت جميع أزرار سترتى ودخلت مرتفع الرأس . . وكان المدير واقفا وسط الغرفة ، فأقبلت عليه ، وتناولت يده ، وكانت مرخاة ، الى جانبه كيد المشلول ، فهزرتها ، ووقفت . . فالتفت الى المدير فى دهشة قائلا :

— انت الى جيت ؟!

فقلت : « نعم »

فقال :

— روح اتعلم من أخوانك !

فأدركت أنه اغتاظ من عدم اتباعى لمراسم المقابلة ، ومن انى لم أقبل يده ، وان عبارته لى انما يريد بها أن أتمرن

على مايجول بخاطره ، وما اعتاده الموظفون من أوضاع
النفاق والاستجداء عند مقابلته . . ولكنى لما خرجت
من عنده جعلت لكلامه معنى غير ما أراده هو ، فقلت
لاخوانى من المعاوين : « أن سعادة المدير يطلب الى أن
اتعلم منكم ، فما هى أعمال وظائفكم التى يريد سعادته أن
أعرفها ؟ »

فقال بعضهم : « أعمالنا متنوعة . . عندنا التحصيل
وخفر النيل ، وحفظ الامن ، ومهام كثيرة أخرى »
فسألت : « أليس لهذه الاعمال مصادر مكتوبة يمكن أن
أدرسها »

فأحالونى على باشكاتب المديرية . . فسألتهم ، فتجهم
لى ، وأخفى عنى كل شىء ، وقال لى : « هذه أعمال يحفظها
فى صدره كل من تصدى لهذه الوظائف »

دوار من « البوص »

كنت أدرك من مناقشتى مع هؤلاء انى لن أستفيد منهم
شيئا ، وانى مهما طلبت ورجوت ، فلن يفصحوا لى عن
شىء مما أريد . كنت أعلم ذلك ، ولكنى جعلت مناقشتى
وانابهم أمر تسلية وتلهية ، ودراسة اخلاق ذلك الوسط . .
اذ كنت أعرف من قبل ان هناك قاموسا اسمه « قاموس
الادارة والقضاء » حاويا لكل مصادر اجراءات الادارة
وظائفها ، وان منه نسخة موجودة بكل جهات النيابة
والقضاء . فذهبت الى نيابة المنصورة التى كان بها بعض
اخوانى من خريجي الحقوق ، واطلعت عندهم على ذلك
القاموس . . وأخذت منه كل البيانات التى تلزم معاوين
الادارة فى اجراءات التحصيل من تنبيهات وانذارات وحجوز
ادارية وبيع ، وأوامر خاصة بحفظ جسور النيل ونحو
ذلك . .

واذ كنا فى أوائل شهر أغسطس سنة ١٨٩٢ واخذ النيل فى الارتفاع ، فقد أرسلنى المدير لآخفر النيل فى نقطة اسمها « قولونجيل » واقعة شمال المنصورة بقليل . . . فنصبت « خصا » من البوص على جسر البحر ، وأرسل لى والدى بغلة أركبها فى المرور على الدرك المخصص لى ، وقد اتبعت فى عيشتى خطة لم تكن متبعة من قبل . .

تلك أنى دفعت ثمن البوص والخشب اللازم للخص من مالى ، ولم أقبل من أى من الوجهاء أن يقدم لبغلتى شيئا من التبن ولا من العليق كما جرت عادة المعاوين . وجعلت « خصى » كأنه « دوار » فى بلدى أعزم فيه الى الطغاس كثيرا ممن يتصللون بى من الوجهاء والاعيان . واذا كنا فى أوائل موسم الفيضان ، وكانت الاوامر الحكومية تقضى بأن اعمد ونصف المشايخ يخرجون الى أماكنهم على الجسور وكنت أنا أرى شخصا ان هذه أوامر ظالمة لان النيل ما يزال فى مبدئه واطئا لا يخشى منه شيء ، فقد نبهت على العمد والمشايخ أن يرجعوا الى بلادهم ، وان يكونوا تحت طلبى اذا ارتفع النيل ، فسر أولئك الاعيان لهذه الخطبة وأصبحوا يحضرون عندى للمجالسة والحديث والسمر . .

واذ شاهدت من استبداد الادارة معهم الشيء الكثير ، فقد أخذت فى مجالسى انبهم الى وجوب التحرر من هذا الرق ، وأفيض معهم فى موضوعات من هذا القبيل المشرف للانسانية ، فأصبحوا جميعا يعطفون على كائى واحد من ابنائهم . .

وبعد فترة قليلة بلغ المدير خبر معاملتى تلك اللاهالى . . فخشى ان تكبر نفس بعضهم فيتمردوا وينشلوا أنفسهم من حماة الاسـتـكـانة والاسـتـجداء ، فأمر بنقلى من « قولونجيل » الى نقطة « سنبخت » قبل المنصورة

وبالقرب من منية سمبود ، فنقلت « خصى » ببوصه
وأخشابه ، ونصبته بها ..

المدير يتربص .. والعمد يتحدثونه !

أخذ النيل يعلو مأؤه . وحدث أن الجسر في تلك النقطة
الجديدة كان ضعيفا ، فلما علا النيل فار الماء خلف الجسر ،
فاضطربت .. ولكن أهالى تلك الجهة الجديدة ، كانوا
قد سمعوا بسلوكى فى جهة « قولونجيل » فأصبحوا من
أنفسهم يعطفون على ويساعدوننى بكل ماتسع قلوبهم من
نجدة ومروءة ..

حضر كثيرون منهم عندى وقالوا : « لاتخش شيئا » ،
ثم عبأوا من بلادهم مئات ومئات من الانفار وأتوا بكثير
من الاكياس ، فملاوها بالرمل ، وطرحوها فى النيل أمام
الجسر فخفت النوافير الخلفية ، ثم انشأوا جسرا آخر
جديدا خلف الجسر الاصلى ، وجعلوه أعرض من الاول ..
وقد أسرعوا فى هذا اسراعا كان من نتيجته أن المهندسين -
وكان منهم رجل انجليزى اسمه « براون » - ما كادوا
يعلمون بحادثة ضعف جسر « سنبخت » ، وما كادوا
يحضرون لمشاهدته حتى وجدوا الجسر الخلفى العربض
مقاما وأكياس الرمل ملقاة فى البحر .. فشكرونى وشكروا
الاهالى على هذا العمل ، ولم يجدوا وجها للكلام ..

لكن سعادة المدير - غفر الله له - لما علم بالامر ، بعث
أحد الموظفين يفتش على « الدرك » وقد تحسس المعاون
مافى نفس المدير ، فكتب له تقريرا لم يدع فيه أن هناك
خطرا ، لأنها تكون دعوى ظاهرة الكذب .. بل ادعى أن
« أخصاص » الخفراء ليس فى كل منها العدد المقرر ، ولا
المقاطف والفئوس والصفائح الكافية النخ

فلم يكد يصل هذا التقرير الى يد المدير حتى أسرع ،
فبعث الى خطاب تأنيب بوساطة مأمور مركز منية سمنود
.. فعلم الاهالى بهذا الخطاب ، وشجعونى على الرد
عليه بما اريد ، فرددت عليه بأن التقرير كله أكاذيب ،
فلما وصل الرد الى المدير ، وأدرك أن سهمه لم يصب ،
جاء بنفسه فى وابور البحر ، ووقف أمام أول الدرك ،
ثم خرج الى الجسر ، وأخذ بنفسه يعد الانفار فى كل « خص »
ويحقق الادوات الاخرى من مقاطف وأخشاب . وكان
الاهالى قد قاموا كرجل واحد ، فملأوا الجسر بالمقاطف
والفتوس والاششاب ، وجعلوا فى كل « خص » ستة انفار
بدل ثلاثة ..

ونزل المدير ، وأخذ يحقق محتويات كل خص .. ففهم
ما رأى من ذلك الاستعداد الذى لم يحلم به ، ولكنه أتعب
نفسه من أول الدرك . ولما لم يجد شيئاً يبيع له المناقضة ،
فاض لسانه بقوله لى :

— انا أرسلت لك خليفة أفندى ، وكتب لى تقريراً ..
فرددت عليه بأن مافيه كذب ، فهل هذا يجوز ؟
قلت له :

— نعم ، يجوز لانه كاذب فعلاً .. وقد شاهدتم بنفسكم
ماهو موجود بالدرك من الانفار والادوات ، ولم تجدوا
شيئاً يجيز الملاحظة ..

فلما وجد أن لا وجه له فى زيادة الكلام ، أشار الى وابور
البحر الذى كان يسير فى تودة ، فأتى قارب منه أخذه
وانصرف ..

وبعد أن انتهت فترة خفر النيل فى تلك السنة — وهى
سنة ١٨٩٢ — جاءنى أمر من المدير بأن لا أرجع الى
المنصورة ، بل أقوم باستحصيل فى البلاد التى كان أهاليها
يخفرون النيل فى دركى ..

فلما علم عمد تلك البلاد بما كلفت به طمأنوني ، وأخذوا
هم يحصلون المال من الأهالي ، وإذا بقى على البلد شيء من
القسط دفعه أولئك العمدة من مالهم الخاص ليحصلوه بعد
لأنفسهم ..

وبهذه المثابة كانت البلاد التي كلفت بالتحصيل فيها
أسبق كل بلاد المديرية في دفع قسط المال ..

ولم يستطع المدير أن يشفى صدره من سلوكي معه ،
ذلك السلوك الذي لا يتمشى مع استبداده ..

وانت وأنا نستخلص من هذا أن أهالينا كرام النفوس
في حقيقة أمرهم ، وأن محاسنهم ومعاملتهم بالروعة ،
وعدم التعجرف عليهم ، يصل بالموظف إلى أن ينال من
جانبهم كل مطلوبه ..

وهنا أقول أني لم أطق البقاء بعد سنة ١٨٩٢ بإدارة ،
فتبادلت مع كاتب اسمه بسيوني أفندي بمحكمة طنطا ..
فجاء معاونا بالدقهلية بدلي ، وذهبت كاتباً بمحكمة طنطا
بدله ..

وبعد أن مكثت بطنطا نحو سنة ، اشتغلت بها كاتب
جلسة بحكمتها الجزئية ، ثم نقلت في أواخر تلك السنة وهي
سنة ١٨٩٣ معاونا لنيابة قنا .. وكان مرتبي إذ ذاك ثلاثة
عشر جنيهاً ونصف جنيه ، وهو المرتب الذي كان يتقاضاه
بسيوني أفندي . ومن طنطا نقلت عضواً بنيابة أسسنا
فمكثت بها لغاية سنة ١٨٩٤ ، ثم نقلت لنيابة نجع حمادي
فمكثت لغاية سنة ١٨٩٥ ، ومن سنة ١٨٩٦ إلى منتصف
سنة ١٨٩٧ كنت بنيابة بني سويف .. وهناك التقيت
بصديقي أحمد لطفى السيد الذي كان وقتئذ عضواً
بنيابتها ..

اشتغالى بالمحاماة

هذا ، وفى منتصف سنة ١٨٩٧ عينت وكيلا للمستشار
القضائى بالاوقاف - وكانت فى ذلك الحين ادارة
لا نظارة ولا وزارة - وكان مستشارها المرحوم ابراهيم
الهلباوى بك . ولما كان رحمه الله مشغولا بالمحاماة ، فقد
نهضت بالكثير من اعباء هذه الوظيفة حتى سئمتها ،
وملت الى المحاماة ..

وفى سنة ١٩٠٣ استقلت من وظيفتى بالاوقاف ،
وفتحت مكتبا فى العتبة الخضراء كان مواجهها لبنى
المحكمة المختلطة القديم الذى هدم ، واقامت بدله حديقة
الميدان الآن ..

وكان زميلى الاول فى هذا المكتب صديقى عزيز منسى
.. واتى عندى للتمرين محمد كامل حسين ، ويونس
صالح (يونس صالح باشا) .. ومن هذا المكتب انتقلت
الى مكتب آخر بشوارع فؤاد الاول بالعمارة المطلية على
على مترو مصر الجديدة

صديقى لطفى السيد

واذكر هنا ان صديقى احمد لطفى السيد الذى كان
رئيسا للنسابة استعفى فى اوائل سنة ١٩٠٦ فوضعت
مكتبى تحت تصرفه ، فزاملنى فيه بعض الزمن . وكان
معنا صديقنا المرحوم احمد مصطفى بك الذى كان وكيلا
لمديرية المنيا وخرج منها ، واشتغل أيضا بالمحاماة ..

وينبغى ان اذكر أمرا خاصا بصديقى لطفى السيد ،
وبمبلغ ما خبرته فيه من الذكاء ومتانة الخلق ، وما
استفدته من وجودنا معا فى عمل واحد منذ كنا فى عهد

الشباب . . ففى عامى ١٨٩٦ و ١٨٩٧ ونحن بنبابة بنى
سويف - كنا بعد اتمام عملنا الرسمى نقضى وقت الفراغ
فى المطارحة بالشعر . . فكان لطفى السيد، ينشد عن ظهر
قلب كثيرا من الاشعار القديمة ، وعلى الاخص من شعر
مهيأر الديلمى . . ومما هو باق فى ذاكرتى من انشاده
قول مهيأر :

بعد احبابى كسانى الارقا

مات صبرى ، فلهم طول البقا

كنت بالشعب وكانوا جبرتى

فافترقنا ، والهوى ما افترقا

واجتمعنا يوم عيد فى منى

فتشاكيانا الجوى والحرقا

لى حبيب كلما عانقته

نثر الورد علينا الورقا

اشعلت فى القلب منه جمرة

وهى لا تطفأ الا باللقا

أتمنى قسريه يبعدنى

هكذا الدنيا نعيم وشقا

مثل هذه الابيات وغيرها كان يرويها صديقى لطفى اثناء

المطارحة . . ونحن شباب والحياة خضراء غضة . .

ولا شك عندى ان صداقتى لهذا الاخ الذكى الارب

الواسع الاطلاع مما شجعنى على الدراسات القديمة من

علمية وأدبية . . فله على هذه اليد الطيبة ، ابقاه الله

ونفع به . .

على ان هذه اليد ليست وحدها له عندى ، بل انه

أفادنى بغيرها . . فقد اذكر انه - وهو رجل عربى قح -

كان فى شبابه يألف الرياضة البدنية ، واخصها ركوب

الخيـل ، وكانت وسائل ذلك ميسورة له . . لان أباه كان عصاميا ميسور الحال لا يـضن عليه بشيء من النفقات .
وفي بنى سويـف شـاهد ضعفا في صحتي ، وعنده ان الرياضة من خير العلاج لهذا الضعف . . فذهب بنفسه يوما الى القاهرة واشترى بـندقيتين أحدهما لي والآخرى له ، وأخذ في أوقات الفراغ يجـرني معه الى المزارع لصيد الطيور

وقد كان من عاداته عند خروجه لتحقيق الوقائع الجنائية ، الا يركب حصانا من خيل البوليس كما جرت عادة وكلاء النيابة . . بل ان أباه بعث له بحصان خاص وخادم غزاوي خاص ، فكان يركب حصانه في الرياضة وعند قيامه لتحقيق الوقائع

وكان والده يحبه حبا جما ، ويؤثره على سائر أبنائه . . ولكن متانة خلقه كانت تأبى هذا الإيثار ، وأذكر في ذلك انه لما اجتمعنا معا في مكتب واحد للمحاماة سنة ١٩٠٦ جاء والده ذات يوم واخبرني انه شارع في شراء عربة مقدارها اربعمائة وخمسون فدانا ، وانه يريد كتابة عقد المشتري باسم لطفى . . فعند ذلك غضب لطفى وقال لأبيه :

— كلا . . لا أقبل مطلقا أن تميزني على أخوي سالم وسعيد . فان أردت أن يكون العقد لي ولهما ، فذاك ، والا فلا . . !

فأكبر والده وأكبرت هذا الخلق ، وتلك العسائفة النبيلة . . ولم يسمع والده الا اجابة طلبه

لماذا ترك لطفى السيد المحاماة ؟

وقد بقى لطفى السيد في المحاماة فترة قصيرة ، ثم تركها كارها ، واشتغل بالسياسة راغبا . .

أما كرهه للمحاماة فله قصة . . تلك ان المرحوم على شعراوى باشا الذى كان يعرف لطفى ومقامه عندما كان رئيسا لنيابة المنيا ، جاء ذات يوم الى مكتبنا ، ومعه رجل هرم اسمه « عم عزام » وأنبأنا ان بعض الناس قد زوروا عليه سنداً بمبلغ كبير ، وانه حكم عليه ابتدائياً واستئنافياً بالمبلغ . ويريد ان يعمل له لطفى السيد التماس إعادة نظر فى الحكم النهائى ، فدرس لطفى المسألة ودرستها أنا أيضاً معه ، فلم نجد وجهها قانونياً للالتماس . .

ولكون شعراوى باشا يعلم ان الحكم ظالم ، ألح هو و « عم عزام » على لطفى ان يعمل هذا الالتماس . . فقبل كارها بعد أن أفهمهما أن هذا عمل باطل . فلما رفضت المحكمة الالتماس ، حدث أننى ولطفى كنا ذات يوم داخلين المكتب . . فوجدنا « عم عزام » قاعداً أمامه ، فحين رأنا التفض قائماً وكان مديد القائمة ، وقال :

— بقى الفلوس ودفعتها . . والقضية وخسرتها . . .
واعمل ازاي؟! . . .

وهو يعنى بالفلوس مبلغ عشرين جنيهاً كان قد دفعها للمكتب مقدم أتعاب الالتماس . . ومن أخلاق لطفى السيد أن المال لا قيمة له فى نظره ، وانك اذا شئت أن تعكر دمه فناقشه فى مسألة مالية . .

فلما سمع لطفى عبارة « عم عزام » أسرع بالدخول الى المكتب ، وفتح الخزانة وأخرج منها عشرين جنيهاً ، وكلف المرحوم محمد سليمان كاتب المكتب أن يعطيها للرجل وأن يتلطف معه ، فيقول له ان نقوده هذه كانت أمانة بطرفنا ، وقد نبهناه الى أن الالتماس لن ينجح . فلما ألح ، حفظنا هذه النقود على ذمته لنردها له . .

لكن « عم عزام » رفض أن يسترد المبلغ قائلاً :

— أو ليس عيباً أن آخذ الفلوس التي دفعتها . . ؟
وبقى جالسا خلف باب المكتب . وعند انصرافنا منه
وجدنا « عم عزام » منتظراً ، فأسرع لطفى وأسربت معه
في النزول . وعند عودتنا للعمل بالمكتب بعد ذلك وجدنا
« عم عزام » جالسا يترقب . . عقب ذلك قال لى لطفى :

— هل هذه هي المحاماة ؟ . . أنا فى غرفة المحامين
أسمع من البعض فحش القول وهجره . وأجد من بعض
القضاة غلظة . وهاهم أولاء أرباب القضايا يمثلهم « عم
عزام » . . فالوسط من أوله لآخره وسط لا يعيش فيه .
ولذلك صممت على تطبيق المحاماة بتاتا . .

ومن ذلك الحين كان أكثر اشتغاله بالسياسة وتحرير
الجريدة

المحاماة بين الماضى والحاضر

وقد كان من كبار المحامين فى العهد القديم : المرحومون
أحمد الحسينى بك ، وإبراهيم اللقانى بك ، وحسين
صقر بك وأمثالهم . . وكانوا يترافعون قبل انشاء المحاكم
الاهلية أمام المجالس المحلية باللغة ، ومجالس الاستئناف
ومجلس الاحكام ثم انشئت المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٤
. . وقد جاءت أحكام قوانينها فى ذلك الحين موافقة فى
جملتها لأحكام النوانين بالمحاكم المختلطة التى أنشئت
قبلها فى سنة ١٨٧٥ . .

ولم تكن مصر حين انشاء المحاكم الاهلية قد بلغت فى
الفقه القانونى مبلغاً ملائماً . . إذ لم يكن فيها من متخرجى
الحقوق ما يكفى لمناصب القضاء والنيابة . ولهذا قضت
الضرورة بأخذ كثير من القضاة بطريق الاستثناء ، كما أن
المحامين أمام المحاكم الاهلية كانوا فى جملتهم من النبهاء

الذين لم يدرسوا القوانين الحديثة ، حتى صدر قانون المحاماة الذى اشترط فيه أن يكون المحامى حاصلا على ليسانس الحقوق أو شهادة عالية من مدرسة أجنبية تقوم مقامها . .

ومن ذلك الحين بدأ تيار ذوى الشهادات القانونية يغمر القضاء والمحاماة . وترتب على ذلك أن تقاربت العقليات بين القاضى والمحامى ، وأخذت الطوائف القديمة تنقرض . . ثم صدر بعد ذلك قانون نقابة المحامين . .

وربما كان من المفيد أن أذكر أن الاحكام فى الزمن الماضى كانت فى الاغلب من وحي الذوق ، أو مستعارة من أحكام المحاكم المختلطة ، أو بعض الشراح الاجانب . أما اليوم وقد ارتقى نظام القضاء الاهلى ، وفن المحاماة ، وانتشرت المؤلفات القانونية ، فقد صرنا ننقرأ أحكاما دقيقة ناضجة ، هى نتيجة للعلم الغزير ، والعقل الكبير . كما صرنا نقرأ بحوثا قيمة للمحامين ، ومرافعات بليغة تجمع بين الدراسة المتينة والتمحيص الفنى ، والحجج القوية ، والادلة القانونية ، مع فصاحة اللسان ، وجمال الاسلوب وسلامة المنطق . .



الفصل الثالث

في ساحة القصصاء



بينى وبين القاضى « بوند »

لا أذكر أول قضية ترافعت فيها . . ولكننى أذكر هنا قضيتين طريفتين أحدهما ترافعت فيها بجلسة كان رئيسها القاضى « بوند » الانجليزى المشهور ، والثانية بجلسة جنح استئنافية كان رئيسها المرحوم عثمان غالب باشا . .

أما الأولى فكانت فى أوائل اشتغالى بالمحاماة . . وقد اتهم فيها ملاحظ بوليس أحد أعيان مديرية البحيرة بتهمة باطلة . وكان المأثور عن « بوند » أنه يضمن بسمعه عن كل محام يتراجع ضد موظف من موظفى البوليس . وعلى الرغم من هذه العادة فقد ذهبت للمرافعة أمامه . .

كان الملاحظ قد ظلم هذا المتهم ظلما بينا . . فأخذت أشرح هذا الظلم ، واقتضات هذا الموظف على الحق والعدالة . وبينما أنا كذلك وجدت القاضى يحول كرسيه، ويدبر ظهره نحوى كمن يريد ألا يسمع هذا الكلام !

دهشت لهذا التصرف ، وتوقفت عن المرافعة ، فالتفت الى « بوند » وقال :

— ما بالك لم تستمر فى مرافعتك ؟

فأجبت بلهجة حازمة :

— اننى لا أترافع وانت على هذه الحال . . فاما أن تنحست الى مرافعتى ، واما أن انسحب ! . .

فلم يسمعه الا الاعتدال . . واستأنفت مرافعتى ، ولكنه

ما كادت تمضى برهة حتى عاد الى حالته الاولى ، فقطعت
الرافعة .. فعاد « بوند » وسألنى لماذا لم أستمّر ،
فأجبتة بمثل اللهجة الاولى :

— لقد قلت لجنايبك يجب أن تنصت الى مرافعتى ! ..
فقال بوند :

— وما هو الوقت الذى تحتاج اليه لتثبت أن الملاحظ
مزور ملفق ، كما تقول ؟
قلت :

— اريد عشر دقائق فقط

فقال بوند :

— لك ربع ساعة ، فاستمر فى مرافعتك .. ثم أخذ
يستمع فى اهتمام . وما كدت أنتهى من المرافعة حتى مال
على من حوله من القضاة ، وأصدر الحكم بالبراءة فى نفس
الجلسة . ومنذ ذلك الحين صار يستمع لكل مرافعة
لى أمامه ..

مرافعة غير عادية ..

أما القضية الثانية ، فكانت فى أول ابريل سنة ١٩١٥ .
وكان البنك البلجيكي قد شكّا الى النيابة عزيز بحرى
بدعوى انه نصب عليه فى قرض من البنك المذكور توسط
فيه لرجل يدعى محمد عمر كيشيار ، برهن مقدّم من
الاطيان ظهر فيما بعد انها موقوفة لا يمكن التصرف فيها .
فرفعت النيابة علم ، عزيز بحرى دعوى أمام محكمة جنح
عابدين ، وكان قاضيتها المرحوم أحمد أمين بك . فحكم
عليه بالحبس ثلاثة اشهر ! ..

كنت وقتئذ فى حالة نقاهة من مرض أصابنى ، وقد

دعانى صديقى يوسف نحاس لزيارته بعزبته بفاقوس
للرياضة وتغيير الطقس ، فسافرت معه . . وفى أثناء ذلك
بعث الى عزيز بحرى يطلب منى ان اترافع عنسه امام
المحكمة الاستئنافية ، فاعتذرت لضعفى . . فبعث الى
من القاهرة خليل مطران بك ، واصر على ان اترافع فى هذه
القضية ، فاضطرت للقبول . .

قرأت القضية والحكم . . فوجدت المتهم مظلوما ، لان
كشف التكليف الرسمى عن هذه الاطيان الذى ارسله
الراهن محمد كيشار الى عزيز لم تكن فيه أية اشارة
تدل على انها موقوفة . وليس من عمل الوسيط ، ولا
مما يدور بخلفه ان يفتش عن صحة المعلومات التى
احتواها مثل هذا الكشف ما دام صادرا من جهة رسمية
وعليها ختمها . .

وكان الحكم مكتوبا بأسلوب فصيح ، وان لم يكن حقا
. . ومن أهم ما فيه الاستشهاد على اجرام عزيز بحرى
بلهجة الخطابات المرسلة منه الى محمد كيشار ، لانه كان
يعده ويفريه ويستعجله بعبارات خلافة ، فطلبت منه ان
يطلعنى على « دفاتر الكوبيا » التى يسجل فيها خطابه
الى عملائه . . فوجدت خطابات منه الى عدة شخصيات
كبيرة محترمة قد كتبت بهذه اللهجة ، مثل يحيى باشا
ابراهيم ، ومحمد حلمى عيسى باشا وغيرهما ، فأشرت
عليه بأن يطبع لى عدة نسخ من الحكم الابتدائى . .
فطبع منه نسخا كثيرة

وفى يوم الجلسة ذهبت الى المحكمة ، ووزعت نسخ
الحكم على جميع الحاضرين بالجلسة ، ومعظمهم من
التجار والوسطاء والعملاء . .

وشرعت فى مرافعتى مبتدئا بأنى سأنهج فيها طريقة
غير عادية . وهى انى بعد استئذان المحكمة ، ستكون

مرافعتي في الاغلب موجهة الى الحاضرين . . ولهذا ارجو ان يتابعوني فقرة فقرة . وبعد استيفائي للمرافعة فيها وبيان خطئها ، يجيبونني هل نشطتها أو لا نشطتها . وطلبت من وكيل النيابة ان يعترض اذا كان له وجه للاعتراض قبل الانتقال من فقرة الى أخرى . .

أخذت أفند ما جاء في الحكم . وكلما انتهيت من فقرة، سألت النيابة ان تتكلم اذا كان لديها شيء ، فكانت لا تجيب . . فاتجه الى الحاضرين وأسألهم رأيهم ، فيجيبون في صوت واحد : « شطب » ! حتى اذا مررت بكشف التكليف الذي هو المستند الاساسي في القضية ، طلبت الى النيابة ان تقيم الدليل علمي ، ان هذا الكشف قد استخرجه عزيز بحري بنفسه من المديرية فلم تستطع ، خصوصا وان الثابت في القضية ان عزيز بحري كان في خطابات يستحث كيشار على سرعة استخراج هذا الكشف وارساله اليه ليقدمه للبنك . . ثم احضرت دفاتر الكويتا ، وفيها الخطابات الموجهة الى شخصيات كبيرة محترمة ، وأثبت ما فيها من مشابهة بينها وبين خطابات عزيز الى كيشار ، وقلت ان هذه اللهجة التي كتبت بها هي لهجة الصنعة المعتادة عند السماسرة والوسطاء . .

وبعد أن فندت جميع أجزاء الحكم توجهت الى النيابة، وطلت منها - اذا كانت عندها الشجاعة - ان تطلب من المحكمة البراءة . .

ولما كان واجب النيابة في هذه الحال ان تفوض الامر للمحكمة ، فقد طلب وكيلها رفع الجلسة للاستراحة ، فأجيب الى طلبه . وفي هذه الاثناء قابل الوكيل النائب العام ، وأخبره بما حدث . . ثم اعيدت الجلسة ، فوقف وكيل النيابة ، وصرح بأنه يفوض الامر للمحكمة ، فحكمت بالغاء الحكم وبالبراءة . .

في الجمعية التشريعية

في يوليو سنة ١٩١٣ صدر قانون بإنشاء الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وأعلن عن انتخاباتها . . ولم أكن ممن يميلون لترشيح أنفسهم ، وخوض المراك الانتخابية ، ولكن صديقى محمد علوى الجزار هو الذى جعل أهالى قويسنا يرشحوننى ، وينتخبوننى عن دائرتهم . .

وقد كانت هذه الجمعية نوعا من الحياة النيابية الناقصة ، ويمكنكم الرجوع الى قانونها واختصاصاتها لتقفوا على هذا النقص (١)

(١) بالرجوع الى قانون الجمعية التشريعية نجد ما يأتى :
« الفت الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين هم النظار والوزراء وأعضاء معينين ، وأعضاء منتخبين ، والأعضاء المعينون سبعة عشر عضوا أحدهم الرئيس ، والثانى الوكيل ، والخمسة عشر عينوا على نحو يكفل النيابة عن الاقلية والمصالح التى لم تثل نصيبا فى الانتخابات
اما المنتخبون فوزعوا حسب النظام الآتى : للقاهرة أربعة ، وللأسكندرية ثلاثة ، وللغربية سبعة ولكل من المنوفية والدقهلية والبحيرة والشرقية وأسيوط خمسة ، ولكل من المنيا ، وجرجا ، وقنا أربعة ، ولكل من القليوبية ، والجيزة والفيوم ثلاثة . ولبنى سويف اثنان . . .
ولكل من بورسعيد ودمياط والسويس وأسوان واحد

والمعينون أربعة للاقط واثلاثة العرب البدو واثنان لكل من الاطباء ، ورجال التربية الدينية والمدنية والتجار وعضو واحد لكل من المهندسين والمجالس البلدية

والمعينون والمنتخبون يأخذون مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها فى الشهر ، ومدة العضوية ست سنوات ويسقط ثلث الاعضاء كل سنتين ويعاد انتخاب الثلث

ويجوز حل الجمعية فى أى وقت بأمر خديوى بناء على طلب مجلس النظار ، وتجرى الانتخابات الجديدة فى ظرف ثلاثة أشهر

ولهذه الجمعية حق تحضير مشروعات القوانين ما عدا ما يتعلقة منها بالقوانين النظامية . . وكان لمجلس النظار ان يوافق على المشروعات التى تقترحها الجمعية ويرفضها ، وفى حالة الرفض يذكر =

وان من يطلع على قانون الجمعية التشريعية ، ويقف على كيفية تأليفها ، ومبلغ اختصاصاتها ، ويقارن بين ما كانت عليه في ذلك الوقت وما عليه البرلمان المصري يتبين مدى التقدم العظيم الذي اشتمل عليه دستور سنة ١٩٢٣ ومدى ما وصلت اليه حياتنا النيابية من نمو ورقى ..

وقد كانت حياة هذه الجمعية التشريعية قصيرة ، فقد افتتحت في ٢٢ يناير عام ١٩١٤ وأخذت تعمل حتى كان صيف تلك السنة ، وفيه سافرت أنا وبعض زملائي الى فيشى للاستشفاء . وأثناء وجودي بفيشى في شهر يوليه من ذلك العام ، ثارت الشائعات بقيام الخلاف بين فرنسا وألمانيا .. وبأن الحرب واقعة بينهما لا محالة .. ولما ذاعت تلك الاخبار ، اضطربت الاحوال في تلك الجهات واقفلت البنوك أبوابها ، وسارع كثير من المصريين الموجودين بفيشى الى مرسيليا للابحار منها الى مصر . أما انا فقد سافرت الى باريس ومنها الى انجلترا لاعيد معى ابن عمتى عبد الخالق مطاوع الذى كان وقتئذ في بعثة علمية بنيوكاسل ، وقد أرسلت اليه تلغرافا ليقابلنى في لندن، ولما وصلت اليه الحجت عليه في العودة معى، فاعتذر مفضلا البقاء لاتمام دراسته ومعتمدا على أن الحسرب

= الاسباب ، ولايجوز للجمعية مناقشة هذه الاسباب ا
واذا لم تقتنع الجمعية بالاسباب التى يبيدها مجلس النظار فانها
تتقدم معه في هيئة مؤتمر واذا لم توافق على ما يبيده النظار فانها
تعمل ..!

وليس للجمعية التشريعية ان تنظر في مخصصات الخديو ، أو في
خراج الاستانة ، أو الدين العمومى، ولا أن تناقش الالتزامات الناجمة
عن قانون التصفية ، أو تبحث في الاتفاقات الدولية ، أو المسائل
المتعلقة بالدول الاجنبية ، والمسائل الخاصة بتعيين الموظفين أو عقوباتهم
أو ترقيتهم »

بعيده عن انجلترا . . ولكن لم نلبث أن شهدنا نقاشا فى البرلمان الانجليزى انتهى بالموافقة على دخول انجلترا الحرب . وقد اضطررت الى موافقته على البقاء فى انجلترا ، وعدت مع بعض المصريين على سفينة يابانية قامت بنا من انجلترا الى بورسعيد . . وقد كانت رحلة بحرية شاقة محفوفة بالاعطال فى ذلك الحين ،

لقد أتعبتنى يا مولاي

عدت الى مصر ، وتوالت الحوادث . . فرضت الحماية عليها وتوقف عمل الجمعية التشريعية طبعاً . وتولى السلطان حسين كامل عرش البلاد . .

وكان من قبل قد رأس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٠ ، وكان يقول بعد أن تولى عرش مصر فى ظل الحماية البريطانية :

— ان هذا العرش ارث من أجدادنا ، فواجب علينا أن نحفظه من الضياع ليقبى لمن يأتى بعدنا

وقد كنت أعرفه من قبل شخصياً ، لان دائرته كانت قد عهدت الى دراسة اشكال خاص بأرض سراياته التى بالدقى . .

وحدث انى قابلته يوما مع صديقى يوسف نحاس بك ، فجاء فى أثناء حديثه معنا كلام عن قضية عزيز بحرى التى ترافعت فيها ، ففهمت من كلامه أنه يرى فى هذه القضية غير ما رآته محكمة الجنح الاستئنافية التى قضت بأنه برىء ، فلم أرتح لذلك ، وقلت بانفعال : « لقد أتعبتنى يا مولاي ، فانى انا الذى أعرف حقيقة هذه القضية دونك ! »

فلما رآنى على هذا الوضع اسرع الى تغيير مجرى
الحديث

احتججت على السلطان

وحدث بعد ذلك بمدة ان اقامت النيابة دعوى على
مأمور ضبط القاهرة ، وكان وقتئذ رجلا يدعى « فيليدس »
فانتدبني للدفاع عنه فقبلت مبدئيا .. ولكثرة أعمالى
اشركت معى بعض المحامين

وفى اثناء التحقيق فى هذه الدعوى سافر السلطان
حسين الى بنى سويف وزار محكمتها ، ومر بغرفة
المحامين ، وتحدث معهم . وجاء ذكر عبد العزيز فهمى ،
وكنت وقتئذ نقيبا للمحامين ، فقال كلاما خلاصته :
— ان عبد العزيز فهمى رجل طيب ، غير انى لاحظ
انه قبل الدفاع عن رجل حرامى

بلغنى هذا الكلام ، فأنكرت على السلطان أن يتدخل فى
شئون القضاء ، وأن يقول ذلك على مسمع من المحامين
وفى دار المحكمة . ولانى وقتئذ كنت عضوا فى المجلس
الحسبى العالى ، وكان رئيسه هو رئيس محكمة
الاستئناف يحيى ابراهيم باشا ، فقد ذهبت اليه
واحتججت على ما بدر من السلطان ، ثم قدمت له استقالتي
من عضوية المجلس الحسبى ، وهذه العضوية هى الصلة
الوحيدة التى كانت تربطنى بالحكومة ، فاضطرب يحيى
باشا لهذه الاستقالة ورفض قبولها قائلا : « انه ليس هو
الذى عيننى فى تلك العضوية ، بل مجلس النظار » فطلبت
اليه ان يرسل الاستقالة الى المجلس ، فأبى ورد الى
ورقتها فأخذتها وكتبت لرياسة مجلس النظار باصرارى
عليها ..

ولما كان السلطان حسين مصابا وقتئذ بضعف شديد ،
فقد استدعاني رئيس الوزارة حسين رشدي باشا ، وراجعني
في أمر استقائتي . . وأعرب أنها في الظرف الحاضر تكون
شديدة الوقع على نفس السلطان لمرضه ، وأخذ على عاتقه
تسوية المسألة بإصدار بلاغ من الحكومة ينشر في الصحف
ويفيد الاعتذار عما حدث . . وفعلا نشر هذا البلاغ في
« الاهرام »

وفي أثناء التحقيق في القضية ظهرت مسألة كان
« فيليبس » قد رواها لي على وجه لا يطابق الواقع ، فلم
تطاوعني نفسي على الاستمرار في الدفاع ، فاعتذرت وتولى
القضية غيري من المحامين

فؤاد الاول ومشروع يرونيث

توفي المغفور له السلطان حسين كامل ، وتولى العرش
بعده السلطان فؤاد الاول - الملك فؤاد فيما بعد - ولم تكن
صلتي به تتجاوز حد الرسميات

وكانت سنة ١٩١٨ ، وكان في مصر يومئذ مستشار
انجليزى لوزارة الحقانية يدعى « يرونيث » ، وكان قبل
اشتغاله باقانون مهندسا ، ثم درس الحقوق وحصل على
شهادتها وتولى منصب المستشار ، ووضع وهو مستشار
لوزارة الحقانية مشروعات قوانين لتوحيد القضاء الاهلى
والمختلط

وانتدب لدراستها وتحضيرها نهائيا لجائنا مؤلفة من
بعض رجال القانون ، واذ كان من ضمن هذه المشروعات
قسم خاص بنقابة المحاماة ، فتد انتدبني عضوا في لجنة
هذا القسم ، فلما قرأته ، وجدت فيه تميزا للمحاميين

بالمحاكم المختلطة على المحامين الاهليين ، فلم اوافق عليه .
فدعاني « برونيت » الى مكتبه بالوزارة ، وأخذ يناقشني
فى شأن المشروع ، وكان مما قاله عن مشروعات التعديل
التي تشمل القسم المذكور : « ان الانجليز يريدون الغاء
الامتيازات الاجنبية ، ويهدفون الى ابعاد الاجانب عن
التدخل فى تشريع البلاد » ، ومع تحيذى لفكرة الغاء
الامتيازات بوجه عام فقد صممت على أن النصوص الموضوعه
للقسم الخاص بنقابة المحاماة بعد توحيد القضاة ين هي
نصوص لا اوافق عليها ولا أشترك فى العمل على أساسها
لما فيها من ذلك التمييز الذى أشرت اليه . . » ولما وجد منى
هذا الإباء قال لى : « انه يود أن يقابل أعضاء مجلس
النقابة الاهلية ليتناقش معهم » فخشيت ان يؤثر على
بعضهم . . فجمعت أنا المجلس وعرضت على اعضائه
الموضوع وما دار بينى وبينه ، فانتهى المجلس بالموافقة على
رأى ، وقرر بالاجماع رفض المشروع بصيغته الموضوعه . .
وكان لرفض مشروع « برونيت » ، ولموافقة زملائي
على هذا الرفض ضجة فى جميع الاوساط ، وخاصة
الاوساط الرسمية والقانونية

وقد لفتت هذه الضجة نظر السلطان فؤاد ، فقد كان
يعنى بمسائل التشريع ، ويهتم بالبحوث القانونية والعلمية
فرغب فى أن أقابله

وكان من اللائذين به المرحوم امين يحيى بك (باشا)
فجاءنى يوما يدعونى الى مقابلة السلطان

فقلت له : « انى أشكره ونكى أود أن تكون دعوتى
حسب التقاليد المرعية بخطاب من ديوان التشريفات »
فقال أمين باشا :

— مافيش داعى ياأخى ، حليك ظريف

فقلت له : « هب أنتى ذهبت الى السلطان ، وسألنى :
من دعاك ؟ ! »

فعاد أمين يحيى وأبلغ السلطان فؤاد هذا الحديث ،
فحضر عندى فى اليوم التالى حسن عبد الرازق باشا ،
وكان وكيلا لـديوان عظمة السلطان ، فدعانى الى المقابلة .
فأجبتة بما أجبت أمين يحيى . وبعد يومين ، جاءنى أحد
رجال انتشريفات بخطاب كتب فيه :

« بناء على طلبكم مقابلة عظمة السلطان ، قد تحددت لكم
الساعة . . » الى آخر ما ورد فى هذا الخطاب

فقلت له : « انى مطلوب للمقابلة ، ولست طالبا لها ،
فكيف تكتبون (بناء على طلبكم ؟) »
فقال : « هذا هو البروتوكول » وليس فى استطاعتنا
تغيير البروتوكول »

وذهبت لمنازلته ، فحدثنى عن مشروع « برونيت » ،
وأفضيت بما دار بينى وبين المستشار الانجليزى ، وكان
شديد الاهتمام بهذا الموضوع ، وكان يتحدث بحماسة
ويتمنى أن يجد فى مصر من يدافعون عن مصيالحها فى
جراحة وشجاعة ، ومما قاله لى :

— اننى أود أن أرى فى مصر رجالا مخلصين ، يطالبون
بحقوق وطنهم ، ويتسمون بالاخلاص والنزاهة والجراحة فى
هذه المطالب

أحمد حشمت باشا

قدمت أنه كان لوالدى ستة أخوة ذكور . . وهؤلاء
الأخوة لم يكن لهم الا أخت واحدة هى والدة عبد الخالق

مطاوع . وكانوا جميعا يكتبون ويقرأون ، وأكبرهم سنا يدعى «محمد» وهو أكبر من والدى وعاش الى نحو سن التسعين ، وتوفى سنة ١٩٢٤ ، وكان فى حياته يشتغل بالتجارة ، الا انه لم يكن من كبار التجار . أما الخمسة الذين بعد والدى ، فهم المرحوم الشيخ عمر وقد درس الفقه بالازهر ، ويليه المرحوم أحمد حشمت باشا ، ثم على بك عمر . وكان هذا فى آخر عهده وكيلا لمديرية الجيزة ، وهو والد عبد المجيد عمر باشا وزير الاشغال الاسبق .

ويلى على بك ، الشيخ ابراهيم . . وقد أقام طول حياته بقريننا ، اذ كان يشتغل بالزراعة . ثم يأتى أصغر اخوة والدى ، وهو المرحوم حسين بك عمر . وكان قاضيا بالمحاكم الاهلية ومستشارا قضائيا بديوان الاوقاف . وقد خلف أولادا ، أكبرهم محمد حسنى عمر بك السكرتير العام لوزارة الخارجية الاسبق ، فقد كان أحد أعضاء البعثة العلمية التى أرسلتها الحكومة المصرية الى فرنسا فى عهد المغفور له الخديو اسماعيل ، بعد أن أتم دراسته فى مدرسة الادارة والترجمة (مدرسة الحقوق) سنة ١٨٧٤ وقد بقى فى فرنسا سبع سنوات متوالياً ، حصل خلالها على اجازة ليسانس الحقوق ، ودرس الادب الفرنسى دراسة متينة . . وحفظ الكثير من مؤلفات كبار الادباء الفرنسيين مثل «لامارتين» و «كورنى» و «مولير» و «راسين» ، وكان مولعا بالادب ، محبا للادباء . .

وأذكر أنه لما وجد أن المرحوم عثمان جلال ترجم رواية «ترتوف» لمولير ، باسم «الشيخ متلوف» أعجب حشمت باشا بهذه الترجمة ايما اعجاب ، لمطابقة الاسم للشخصية التى تكلم عنها فى الرواية . ولما عاد الى سنة ١٨٨١ ، اتصل به الشيخ عبد الخالق المهدي ابن الشيخ عباس المهدي ، وحفنى ناصف بك . وكانا ملازمين له ، ومن

خاصة أصدقائه الاقربين . . وقد تولى فى أول حياته الحكومية وظيفة مندوب قلم قضايا الحكومة عن محافظة القاهرة ، وكانت تدعى وقتئذ « ضبطية مصر » . ولما أنشئت المحاكم الاهلية ، كان أول من تولى منصب « الافوكاتو العام » ، وهو المنصب الذى يلى مباشرة منصب النائب العام . .

وبعد أن مكث زمنا فى النيابة والقضاء الاهلى ، أختير مديرا لجرجا ، ثم لاسيوط ، ثم للدقهلية ، خلفا لعدلى يكن باشا الذى نقل وقتئذ الى الغربية . .

وقد تولى حشمت باشا الوزارة خمس مرات ، لا مرة واحدة . . فهو من أكثر الرجال الذين تولوا الحكم ، سواء أكان فى ادارة الاقاليم ، أم فى مناصب الوزارة . . فقد عين وزيرا للمالية لأول مرة فى وزارة بطرس غالى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وكان فى هذه الوزارة : حسين رشدى باشا وزيرا للحقانية ، وسعد زغلول باشا وزيرا للمعارف ، ومحمد سعيد باشا وزيرا للداخلية

ولما تولت وزارة محمد سعيد باشا فى فبراير سنة ١٩١٠ خلفا لوزارة بطرس باشا غالى ، اختير فيها وزيرا للمعارف حتى سنة ١٩١٣ حين عدلت هذه الوزارة ، فنقل وزيرا للاوقاف ، وكان أول وزير تولى هذه الوزارة عند انشائها فى ٢٠ نوفمبر من تلك السنة ، كانت تدعى وقتئذ « نظارة » وبقي ناظرا لها الى ان استقرت وزارة سعيد باشا فى سنة ١٩١٤ . .

ثم كانت لجنة الدستور التى ألفت فى سنة ١٩٢٢ ، فاختير حشمت باشا نائبا لرئيسها ، وبقي بها حتى أتمت مهمتها

ولما تولت الحكم وزارة يحيى ابراهيم باشا ، وهى

الوزارة التي أصدرت الدستور المصري في أوائل سنة ١٩٢٣ ، أختير حشمت باشا وزيرا للخارجية فيها ، وبقي في هذا المنصب من ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ حتى ٦ أغسطس من تلك السنة حين عدلت الوزارة فنقل وزيرا للمالية حتى يناير سنة ١٩٢٤ . .

تلك هي المناصب الادارية والوزارية التي تولاها حشمت باشا . . وقد كان الى جانب ذلك يرعى الادب العربي وأدباءه ، وهو الذي اختار حافظ ابراهيم وكيلا لدار الكتب المصرية ، وطبع على نفقته الخاصة ديوان « ابن الرومي » وحث حافظا على ترجمة كتاب « البؤساء » لفكتور هوجو . . كما كلفه هو و خليل مطران بك بترجمة كتاب في الاقتصاد السياسي الى العربية ، وعمل في تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية التي كان دعائها صديقه المرحوم حسن عاصم باشا

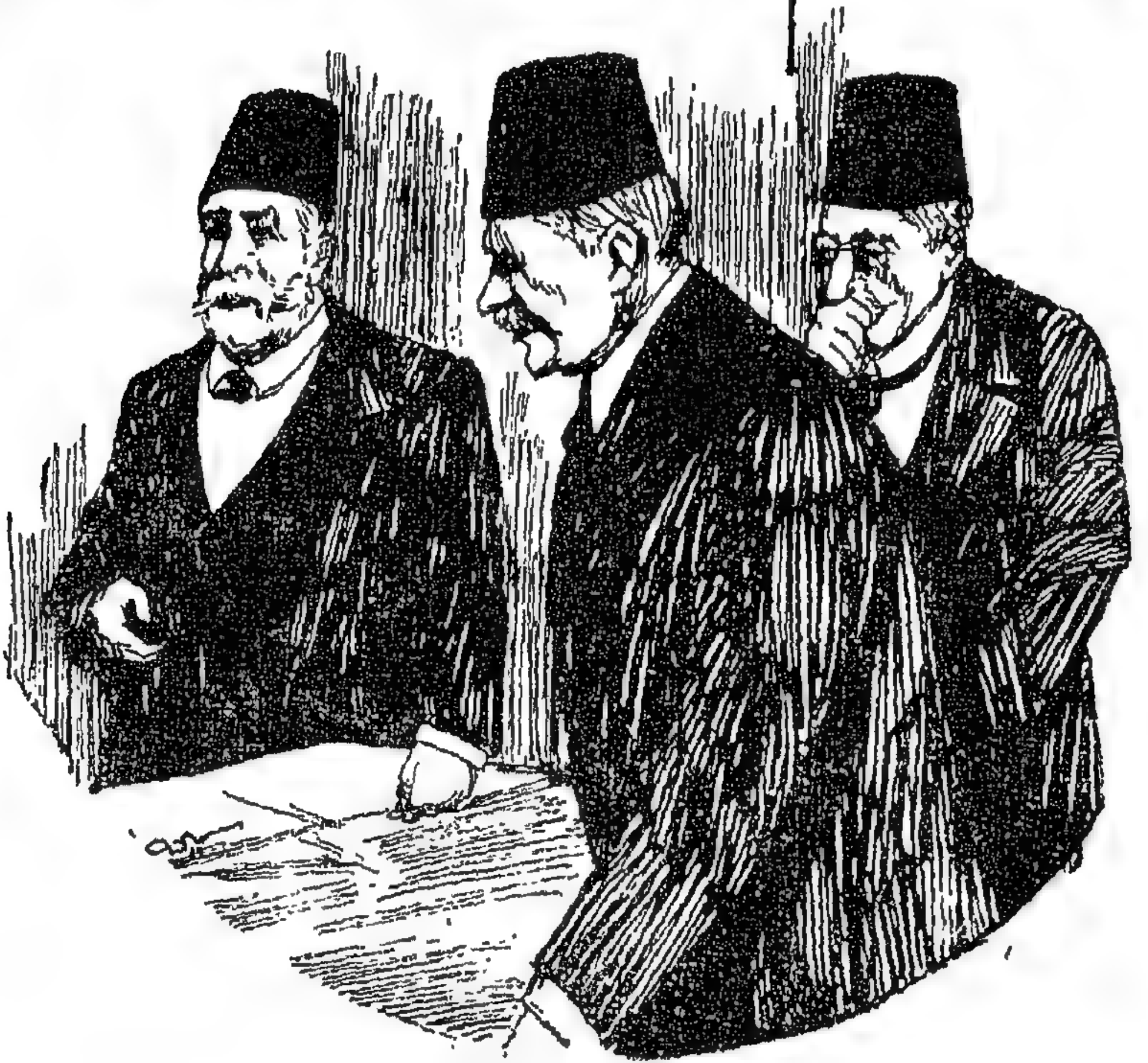
وقد توفي سنة ١٩٢٦ فرأى ابنه الاكبر حسن أن يحقق رغبة أبيه في مساعدة هذه الجمعية ، فأوقف عليها أربعين فدانا بالفيوم من نصيبه في تركة أبيه

ورزق حشمت باشا بولديه : حسن ، ومراد ، وبابنته فاطمة التي توفيت سنة ١٩٠٩ ، وربى ولديه في مصر وانجلترا أحسن تربية



الفصل الرابع

تأليف الوفد المصري



دش بارد

على اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى ، اتجهت الازدهان الى مصير مصر التي رزحت تحت نير الحماية البريطانية .. تلك الحماية التي فرضت عليها كرها من اجل هذه الحرب ، وخشى رجال مصر أن تنقلب الحماية الى ذ. نهائى ، فتصبح مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، وذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ كنت مع صديقى أحمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ، ومحمد محمود ، خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة .. فلما جاوزنا بابها ، واتجهنا الى الجهة القبالية نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف وقال :

— الى أين تذهبون ؟! اننى أريد أن نتحدث فى مصير مصر .. لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ، ولا بد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد ..

وقد سرنا نحن مع محمد محمود باشا الى منزل والده ، وأرسلنا الى على شمرأوى باشا ، فحضر الينا .. وفى أثناء وجودنا معا بسلامك المنزل استعاد سعد زغلول من محمد محمود باشا بيان ما يريد ، فكرر ما سبق له قوله من ضرورة السعى للحصول على حقوق البلاد ، وتأليف وفد للعمل لهذه الغاية .. فأبى سعد زغلول موافقته على ذلك قائلا :

— ان الوقت غير مناسب لأن الانجليز منتصرون ،
وعدهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد .. وهذا وضع لا أمل
معه في الحصول على شيء منهم ..
ثم استطرد سعد قائلا :

— أرى الأولى من ذلك أن تؤلف جمعية يساعد
أعضاؤها بعضهم بعضا ..

فنزل علينا هذا الكلام كدش بارد ، فأمسكنا عن
الحديث .. وانصرف سعد باشا الى بيته ، وانصرفنا
نحن ، وكان أكثرنا حنقا المرحوم على شعراوى باشا ،
فانه لما خرجنا من منزل محمد محمود وقف أمامه في
الشارع ، وقال بלהجة صعيدية عبارة لا محل لذكرها
تدل على تغيظه وحنقه ..

سعد يعود

وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله ، وقطعنا النظر
عن مسألة تأليف وفد .. ولكن لم يمض الا قليل حتى
أرسل لنا سعد باشا نفسه يدعونا الى الاجتماع عنده ،
وفتح لنا بيته واسعا رحبا ..
وهنا يسأل سائل : لماذا عاد سعد فدعانا للبحث في
تأليف الوفد ؟

والجواب عن ذلك انه عقب اجتماعنا في منزل محمد
محمود باشا ، ذهب سعد باشا الى نادى محمد على
كمادته .. فالتقى فيه بحسين رشدى باشا ، وعدلى
يكن باشا ، وروى لهما ما كان من أمر اجتماعنا وحديثنا
في منزل محمد محمود .. وما كان من رده علينا ورفضه
موافقتنا على تأليف الوفد ، فعتب عليه رشدى باشا
وعدلى باشا ، وخطأه في رأيه ، وقالوا له :

أثاروها ظلما ، وترتب عليها خروجه من منصب مدير البحيرة .. هذا الى أنه ابن محمود باشا سليمان الذى كان اذ ذاك ، أكبر وجهاء الصعيد سنا ، وجميعهم كانوا يعتبرونه أمثلهم ومن الغيورين على حقوق الوطن ..

أما لطفى السيد ، فكان متحمسا بطبعه لأنه كان من مبدأ الامر مشغولا بالسياسة ، ومتتبعا لمناحي رشدى باشا وعدلى باشا فيما يتعلق بوضع البلاد ومالها من حقوق يغمطها الانجليز .. زد على ذلك أن والده المرحوم السيد باشا أبو على كان بحسب اعتقاده - أرجل رجل عصامى رأته فى مديرية الدقهلية ..

وأما على شعراوى ، فكان كما يعلم الجميع أكبر شخصية يغار لنبله ومحتده ومركزه - على الاحتفاظ للبلاد بحقوقها ، خصوصا وهو ابن أخت سلطان باشا الذى يعلم الجميع أنه كان أكبر رجل فى الصعيد من عهد الخديو اسماعيل باشا ..

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ - وهو يوم الهدنة - طلبنا من سير « ريجنلد ونجت » المعتمد البريطانى فى مصر تحديد ميعاد لمقابلته ، فحدد لنا الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر

تدخل الامير عمر طوسون

وفى هذه الاثناء علم الامير عمر طوسون بما استقر عليه رأينا ، فحضر الينا يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ واجتمع معنا بمنزل سعد باشا ، وقال لنا بلسان الغاضب :

- كيف تستقلون بعمل وفد للنظر فى قضية البلاد ؟

.. ان الاولى - كما ارى - ان يقام اجتماع عام يشترك فيه جميع ذوى الراى ، وهم الذين يقررون تأليف الوفد الذى يريدونه .. وخير الامور ان تدعوا الناس الى اجتماع يعقد بمنزلى بجزيرة بدران يوم ١٦ نوفمبر ، وان أقوم انا بعمل الدعوة لهذا الغرض
قال الامير هذا ، وطلب تحرير مسودة الدعوة فحررها احمد لطفى السيد ، وأخذها الامير على أن يطبعها ويوزعها على من يريد دعوتهم من البيئات المختلفة ونظرا الى أن السير « ريجنلد ونجت » كان قد حدد لنا يوم ١٣ نوفمبر للمقابلة ، وهو ثانى يوم مجيء الامير عندنا ، فقد اتفقنا على ألا نتكلم معه فى الشأن الاساسى الذى طلبنا مقابلته من أجله ، بل يكون كلامنا خاصا بثقل الاحكام العرفية وضرورة تخفيف وقعها على الناس

بين الزعماء الثلاثة والمعتمد البريطانى

وفى صباح يوم الاربعاء ١٣ نوفمبر ذهبنا الى دار المعتمد البريطانى ، فقابلنا السير « ريجنلد ونجت » مقابلة استغرقت ساعة كاملة ، ودار بيننا وبينه الحديث الذى دونه بعد الاجتماع فى محضر أودعته بين أوراق الوفد ، وهو :

بدأ جنابه الكلام قائلا : « ان الصالح اقرب موعده ، وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب الذى شغلته زمنا طويلا وان مصر سسينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين ، وان المصريين هم اقل الامم تألما من اضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها اموالا طائلة ، وان عليهم ان يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم »

فأجابه سعد باشا : « ماتقول أن انجلترا فعلته من خير لمصر ، فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر » وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره . وانه يظن ان لا محل لدوام الاحكام العرفية ، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن انفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنوات

فقال جنابه انه حقا عمل لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخاير فعلا مع جناب القائد العام للجيش البريطانى فى هذا الصدد . ولما كانت هذه المسألة عسكرية ، فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع جناب القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى مايرضى . ثم استطرد قائلا : « يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فانها تأنفت لمصر ومايلزمها وان يكون الامر الا خيرا »

فقال سعد باشا : « ان الهدنة قد عقدت ، وان المصريين لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم .. ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ماهو الخير الذى تريده انجلترا »

فقال : « يجب الا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة »

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمّة المعنى ولا أفهم المراد بها »

فقال : « أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى تام بعيد النظر »

فقال سعد باشا : « لا أستطيع الموافقة على ذلك . .
فأبى أن وافقت أنكرت صفتى . فأبى منتخب فى الجمعية
التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة . وكان انتخابى
بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة والورد
كتشتر فى انتخابى . وكذلك كان الامر مع زميلى على
شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى »

فقال جنابه : « انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من
الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله فى الحزب
الوطنى . وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر
ولم تنفعها ، فماهى أغراض المصريين ؟ »

فقال على شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء
الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر »

فقال جنابه : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟! »
فقال سعد باشا : « ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا
ليكون لنا الاستقلال كباقى الامم المستقلة ؟ »
فقال جنابه : « ولكن الطفل اذا أعطى من الغداء
أزيد مما يلزم تخم »

فقال عبد العزيز فهمى بك : « نحن نطالب بالاستقلال
التام ، وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من
الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد فأقول لجنابكم ان
الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت
تطلب الاستقلال . وغاية الامر أن طريقة الطلب التى
سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا .
وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة . . فلأجل
ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى
تنفيذ مبدئه الاساسى الذى هو مبدأ كل الاممة وهو
الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن

ليهم التطرف في الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم أيضا الاستقلال التام . وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطنى . وذلك معروف عند الجميع . والفرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض . ونحن في طلب الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا »

فقال جنابه : « ولكن نسبة الاميين في مصر كبيرة ، لا كما في البلاد التى ذكرتها ، الا الجبل الاسود والالبان على ما اظن »

فقال عبد العزيز بك : « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الامم ، فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها . . وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوافرة في مصر . ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت ، لان الذين يقودون الامم في كل البلاد أفراد قلائل . . فانى أعرف أن لانجلترا - وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها - ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها ، هى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الاحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم . وكذلك مجلس نوابها ليس كل أفراد متعلمين ، وانما المتعلم منهم فئة قليلة . فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بادارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالاً تاماً . . ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الاحيان أن التعليم

زاد في البلد حتى صارت فيها طائفة من المتعلمين العاطلين .
وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخمد اذا غدى بأزيد من
اللازم ، فاسمحوا لي أن أقول أن حالنا ليست مما
ينطبق عليها هذا التشبيه . بل الواقع أننا كالمريض
مهما أثبت له من نطس الاطباء استحبال عليهم أن يعرفوا
من انفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذي يحس بألم
الداء ويرشد اليه . . فالمصري وحده هو الذي يشعر
بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيد من الاشغال
العمومية في القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضروري
لرقينا »

فقال جنابه : « أتظنون أن بلاد العرب وقد اخذت
استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها ؟ »

فقال عبد العزيز بك : « ان معرفة ذلك راجعة الى
المستقبل . . ومع ذلك فان كانت بلاد العرب وهى دون
مصر بمراحل قد اخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك »

فقال جنابه : قد كانت مصر عبدا لتركيا . . افتركون
أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟! »

فقال شعراوي باشا : « قد أكون عبدا لرجل من
قبيلة الجعليين ، وقد أكون عبدا للسير ريجند ونجت
الذى لا مناسبة بينه وبين الجعلى . . ومع ذلك لاتسرنى
الحالتان لان العبودية لا أرضاها ، ولا تحب نفسى أن
تبقى تحت ذلها . ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء
لانجلترا صداقة الاحرار لا صداقة العبيد »

فقال جنابه : « ولكن مركز مصر ، حريبا وجغرافيا ،
يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون
غير انجلترا »

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على

الاستقلال التام ، فأننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم
تمكين أية دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة
انجلترا . . فنعطيها ضمانا في طريقها للهند وهى قناة
السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند
الاقتضاء ، بل ونحالفها على غيرها ونقدم لها عند
الاقتضاء ماتستلزم المحالفة من الجنود «
ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر عند هذا
الحد ، وهو حقوق أرباب الديون من الاجانب . . فيمكن
بقاء مستشار المالية الانجليزى بحيث تكون سلطته هى
سلطة صندوق الدين العمومى »

فقال سعد باشا : « نحن نعتزف الآن أن انجلترا أقوى
دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وأنا نعتزف لها بالاعمال
الجليلة التى باشرتھا فى مصر . . فنطلب باسم هذه
المبادئ التى ذكرت الآن أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها
صداقة الحر للحر . واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك ،
بصفتك ممثلا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء
فسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الامور فى انجلترا فلا
نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة
الانجليزية . ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر ، مطلعا
على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب «
فقال جنابه : « قد سمعت أقوالكم ، وانى اعتبر
محادثتنا غير رسمية بل بصفة حبية ، فاننى لا أعرف
شيئا من أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد . وعلى
كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير «
فشكرناه على حسن مقابلته وأنصرفنا . .

بيت الامة

وكان الامير عمر طوسون قد عاد الى الاسكندرية ، وأخذ يهتم بارسال الدعوة الى اعضاء الجمعية التشريعية ، وأعضاء مجالس المديریات والى الاعيان وكبار القوم والمشتغلين بالقضية المصرية للاجتماع بقصره بجزيره بدران . وبينما كان منهمكا فى ارسال الدعوات وتحضير الاجتماع ، علم « السلطان » فؤاد بما يعتزمه الامير ، وما يقوم به فى هذا الشأن ، فلم يرض عن تدخله فى أعمال الوفد ، وأمر رشدى باشا بأن يمنعه . . فاتصل بالامير ، وأبلغه أن الحكومة قررت منع الاجتماع ، فحضر سموه وقابل رئيس الوزارة ، ولكن رشدى باشا أكد له فرار الحكومة . . وعلى ذلك أوقف الاجتماع . . كان السلطان فؤاد يريد أن تظل الحركة شعبية لا أثر لذي جاء فيها ولكن الامير عمر على الرغم من ذلك عاد بعد الغاء الاجتماع ، وولى وجهه شطر هيئة أخرى وأخذ يعقد اجتماعات بفندق شبرد مع بعض اعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الحزب الوطنى

ومما أذكره هنا ، انه بينما نحن مجتمعون بمنزل سعد باشا اذ حضر عندنا اثنان من الحزب الوطنى لعلهما مصطفى بك الشوربجى ومحمد زكى على « بك » باشا ، وأخذا يعترضان على استقلالنا بتأليف الوفد دون تفكير فى الحزب الوطنى وغيره . فلما وجد سعد باشا جرأة فى اعتراضهما وتشددا فى رأيهما ، قال لهما ما معناه : « كيف تعترضان على عمل نعمله فى بيتى الذى أنا حر فيه ؟ ! »

فقال أحدهما ، وأظنه « مصطفى الشوربجى » : « هذا البيت ليس الآن بيتك ، هو « بيت الامة » . . » وهذه الكلمة التى ألغاها الشوربجى بك أصبحت

الاساس الذى انبنى عليه فيما بعد تسمية منزل سعد باشا بهذا الاسم ..

هذا ، ولما وجدنا أن الامير عمر طوسون ومن معه من أعضاء الجمعية التشريعية والحزب الوطنى قد وصل بهم الامر الى تأليف وفد آخر الى جانب وفدنا .. وكانت هذه الفكرة موجبة للانقسام والتخاذل خصوصا أن فريق الامير طوسون الذى يناوئنا كان فيه اسماعيل صدقى باشا - وهو رجل كان من أكبر الشخصيات وأعلمهم بحال البلد وأقدرهم على نفعها بعلمه وكفايته - فقد تدبر فيها وفدنا وعمل على ازالة ضررها ، وذلك بأن اتفقنا على فكرة ترضى الجميع ، وهى تقريرنا بأن كل من كان عضوا فى الجمعية التشريعية يكون عضوا فى وفدنا ، واذ كان محمد سعيد باشا وصدقى باشا وسينوت حنا بك أعضاء فى الجمعية التشريعية ، فقرارنا يرضيهم .. وكما أن أظهر عضو فى الحزب الوطنى اذ ذاك كان المرحوم عبد اللطيف بك الصوفانى - وكان عضوا فى الجمعية التشريعية - فاذا دخل وفدنا بمقتضى ذلك القرار كان فى وجوده التمثيل الكافى للحزب الوطنى

رياسة سعد للوفد

ولما قررنا هذا القرار ، واتفقنا عليه كلفنا سعد باشا أن يذهب الى فندق شـبـرـد ، ويبلغه الامير ومحمد سعيد ومن معهما .. فلما هم سعد باشا بالخروج لتنفيذ ذلك خرج وراءه محمد محمود باشا ، ثم عاد بعد قليل وقال لنا : « انى خرجت لابصر سعد باشا بأمر هام .. ذلك أن محمد سعيد باشا كان رئيسا للوزارة ، ولم يكن سعد معه الا وزيرا فقط .. فخشيت أنه اذا دخل وفدنا ، فربما تاقت نفسه الى القول بأن له رياسة الوفد . فانا

قلت لسعد باشا : « اننا لا نقبل أن يكون سعيد باشا
رئيسا ، بل أنت الرئيس للوفد »

فلما قال لنا محمد محمود باشا هذا القول ، ثبت من
وقتها سعد باشا على فكرة رياسته للوفد . . !

وهي فكرة لم تتردد قبل بيننا ، فان خطتنا كانت
جعل الرياسة لأكبر الاعضاء سنا حسب الاقتضاء !

وكنت أنا شخصا أمانع في اسناد الرياسة اليه لسبب
يقتضيني الادب الا أذكره تفصيلا . .



الفصل الخامس

الوفد وكيل الأمة



الوفد وكيل الامة

تألف الوفد المصرى ، وبدأ ينهض بمسئولية الدفاع عن حقوق البلاد ، ويسعى لرفع الحماية البريطانية . وتحقيق الاستقلال . .

ولكنه أراد ان يدعم مركزه فى الجهاد ، وأن يبرهن للانجليز أنه وكيل عن الامة ينطق بلسانها . . فضلا عن الصفة النيابية التى كانت لاكثر أعضائه فى الجمعية التشريعية ، ففكر فى امضاء توكيل له من جميع هيئات الامة - النيابية منها وغير النيابية - ومن ذوى الحيشيات وأهل الراى فى البلاد ، فوضع توكيلا لهذا الغرض جعل صيغته فى البدء كما يأتى :

« نحن الموقعين على هذا الاعضاء بالجمعية التشريعية قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد اعلى بك (علوبة باشا) وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد محمود باشا ، واحمد لطفى السيد بك ، - ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه - فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا - فى استقلال مصر استقلالا تاما »

نوفمبر سنة ١٩١٨

ثم رأى تغيير نص التوكيل بنص آخر ، زيدت فيه عبارة تدل على اعتماد المطالبين بالاستقلال على مبادئ الحرية والعدل التى تنادى بها وقتئذ دول الحلفاء . وهذا هو نص الصيغة الثانية للتوكيل :

« نحن الموقعين على هذا ، الاعضاء بالجمعية التشريعية ،
قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوي
باشا ، وعبد العزيز فهمي بك ، ومحمد علي بك « علوية
باشا » وعبد اللطيف المكباتي بك ، ومحمد محمود باشا ،
واحمد لطفى السيد بك - ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه -
في أن يسعوا بأطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا
لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا
العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب »

وكانت الفكرة متجهة بادية ذي بدء الى الاكتفاء بتوقيع
اعضاء الجمعية التشريعية على هذا التوكيل ، لانهم بصفتهم
النيابية يعبرون عن رأى الامة بأجمعها ، ولكن بعض ذوى
الرأى من الامة من غير هؤلاء الاعضاء أرادوا أن يشتركوا
فى التوقيع على هذا التوكيل

زد على ذلك أن نبأه اتصل بالناس ، واهتموا به . .
فرأى الوفد أن يعرض التوكيل على الهيئات الاخرى ،
فسارعت الى امضائه ، وأخذ الاقبال يزداد على التوقيع عليه
من جميع الطبقات ، فطبعت منه نسخ عديدة ، وأرسلت
الى جميع أنحاء القطر . .

يمنعوننا من السفر

ولا أريد أن أعرض لما هو معروف من حوادث ذلك
الحين . ولكننى أشير الى ما لا بد منه مما يعنى فى هذه
الذكريات . . ذلك اننا كلفنا صديقنا المرحوم حامد فهمي
بك الذى كان محاميا بالقازيق بالسعى فى توقيع أعيان
مديرية الشرقية على ورقة توكيل ارسلناها له . فلما
أخذ الجمهور فى التوقيع عليها تصدت له السلطة
العسكرية لهذا التوكيل ، وأصدرت أمرا بمنع الناس

من التوقيع عليه ، فشكا لنا حامد بك من هذا . . فكتبنا خطابا الى دولة رئيس الوزراء حسين رشدي باشا محتجين على هذا التصرف ، فأجابنا رشدي باشا بأنه يرى من هذا المنع وإن الذي أمر به انما هو مستشار الداخلية الانجليزى الذى بيده السلطة الفعلية فى الاحكام العرفية . وعلى الرغم من ذلك المنع الرسمى ، تواترت اتوقيعات بدون ان تعرف السلطة العسكرية وسيلة لمنعها . . اذ كان المنع ذاعيا لاقبال الناس عليها فى الخفاء وارسالها سرا الى الوفد

وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طالبنا من السلطة العسكرية ان تمنح أعضاء الوفد ورئيسه جوازات سفر الى أوروبا للمطالبة بحقوق البلاد ، فأجابت القيادة العليا للجيش البريطانى بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من سفرنا . . فبعثنا خطابا لفخامة السير « ريجنالد ونجت » نشكو فيه من هذا الخطر ، فرد علينا بخطاب عن طريق سكرتيره الخاص بالنيابة « ج . س . سميث » يقول فيه انه كلف من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باخبارنا بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومته ، انه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع . وانه اذا كانت لدينا اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر ، مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل ان مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته

وقد اجبناه على ذلك بخطاب تضمن انه ليس فى وسع الوفد المصرى ان يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الامة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى اعطيت لنا :

وبأن سفرنا الى انجلترا لا نريد منه الا ان نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للامة الانجليزية ، والاشخاص الذين يتولون توجيه الراى العام الانجليزى الذى لا شك فى تأثيره على القرارات الحكومية . .

وقلنا ايضا فى هذا الخطاب « وسنعتنى على الخصوص بأن نجعل وجهتنا الراى العام . ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على روح العدالة والحرية ومبدأ حماية حقوق الضعفاء »

وفى الوقت نفسه ، بعثنا خطابا الى رئيس الوزارة رشدى باشا نخطره بمنع السلطة لنا من السفر ، ونرجوه ان يصرف هلمته لتيسير سفر الوفد المصرى . فلهتم رشدى باشا ، وضم صوته الينا طالبا من السلطة العسكرية السماح للوفد المصرى بالسفر ، غير ان الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب

رشدى باشا والانجليز

وكان رشدى باشا من ناحية أخرى ، قد رفع فى ذلك الحين الى عظمة السلطان تقريراً يبين فيه لعظمته ما قر عليه رأيه من السفر الى انجلترا مصحوباً بعدلى باشا للعباية نفسها . وذلك طبعاً تنفيذاً للفكرة الاساسية التى كانت قائمة من قبل فى نفس عظمة السلطان ورجال حكومته ، من ارادتهم السفر لاوربا للمطالبة بحقوق بلاد . وقد جاء فى هذا التقرير ما يأتى :

حضرة صاحب العظمة السلطانية

« ان الحوادث تتوالى سراعاً . . وستبدل مفاوضات الصلح ، ويشرع فى تسوية جميع المسائل التى اثارتهـا

الحرب . ومن أهم الامور ان نبسط آراء لعظمتكم وآراء
حكومتكم في مصير مصر السياسي لحكومة صاحب الجلالة
البريطانية مباشرة . ولذا اقترح على عظمتكم ان تعهدوا
الى والى زميلى عدلى باشا بهذه المهمة ..

« وسينوب عني سري باشا في رئاسة مجلس الوزراء
اثناء غيابه » ، وينوب عني ثروت باشا في وزارة الداخلية ،
وينوب زيور باشا عن عدلى باشا في وزارة المعارف «
وقد استصوب السلطان فؤاد هذا الاقتراح ، وطلب
رشدى باشا من السير ريجنلد ونجت ان يبلغ طلبه هذا
لحكومته .. ولكن الحكومة الانجليزية ابت السماح له
بذلك محتجة بأن الوقت لا يسمح الآن لهذه الزيارة وان
الفرصة ليست ملائمة للتكلم في هذه المسائل . فكان هذا
الرفض لسفره وسفر زميله عدلى باشا معه ، ثم رفض
سفرنا أيضا ، مما جعل رشدى باشا يقدم استقالته من
الوزارة ..

اعتقال زملائنا الاربعة

توالت الحوادث بعد ذلك وقدمنا الاحتجاجات الى
المعتمد البريطاني ، والى ممثلى الدول الاجنبية حتى كان
يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وهو اليوم الذى اعتقل فيه
زملائنا الاربعة : سعد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ،
ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، ونفوا الى
مالطة ..

ولم يكن اعتقال زملائنا الاربعة بمانع لنا عن السير فى
طريقنا .. بل اسرع باقى اعضاء الوفد الى الاجتماع
برئاسة وكيل الوفد وقتئذ ، على شعراوى باشا ،

وارسلنا برقيسة الى مستر لويد جورج رئيس الحكومة
البريطانية نحتج فيها على اعتقال زملائنا ، وختمناها
بتولنا : « اننا سنستمر فى الدفاع بكل الطرق المشروعة
عن قضية البلاد العادلة »

وفى الوقت نفسه ارسلنا الى معتمدى الدول الاجنبية
بمصر بياننا نبسط فيه ما حدث ، ونعلن ان هذه اشددة
لن تمنعنا عن متابعة السير فى الدفاع عن بلادنا ..

وفى اليوم التالى ، وجهنا الى منظمة السلطان وفد
كتابا نشكو فيه من تصرف السلطة العسكرية مع رجال
الوفد ..

خطاب الى السلطان

وقد جاء فى هذا الخطاب :

« يا صاحب العظمة ..

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى برفع
ما يلى لمقام عظمتكم السامى ..

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا ،
ففهمنا ان هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد
المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الاسـيـف ، وانه حل
لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية ، ان يقبل تأليف
الوزارة ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما
على امر سفر الوفد . وقد عرضنا لسدتكم العلية
متضرعين ان تتعرفوا رأى الامة قبل البت نهائيا فى هذا
الامر ، وان تبدو للامة آية من آيات ما جبلتم عليه من
حبها ، فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها ..
« تضرعنا بذلك الى مولانا ، ولبننا متطلعين بكمال الثقة

الى ان ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير
سيرينا من تفحاته ما يحقق الامل

« غير انه لم يمض يومان حتى استدعتنا السلطة
العسكرية في ٦ مارس وأبلغتنا انها علمت أننا نضع مسألة
وجود الحماية موضع البحث ، وأتينا تلقى العسرا قيل في
سبيل الحكومة المصرية بمحاولة منع تأليف الوزارة ،
وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان اتينا عملا يرمى
الى تعطيل سير الوزارة .. ثم منعتنا من مناقشتها في
هذا البلاغ ..

« لم تصب السلطة في رأيها ، فان هذه الحماية باطالة .
ولكل انسان الحق المطلق في أن يضحها تحت البحث
والمناقشة القانونية ..

« وأما عدم نجاح الحكومة في تأليف الوزارة ، فهو
النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر
الوفد .. فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن
يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة
بلاده ..

« ولم يقف الامر عند هذا الانذار ، بل قبضت السلطة
العسكرية على رئيسنا سعد زغلول باشا ، وزملائنا محمد
محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى
باشا .. وزجواهم في قصر النيل ، ثم سيق بهم الى
بور سعيد ، فالى حيث لا نعلم

« وذنبا في ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية ، طبقا
للمبادئ الشريفة التي اتخذت قاعدة للسياسة العالمية
الجديدة ، والتي قبلتها انجلترا نفسها . واننا لم
نتعد القانون ، فلم نهج في البلاد طائرا ، ولم نحرك ساكنا
.. بل قبلنا توكيل الشعب ايانا كي نصدع بأمره ، ونسعى

لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون أنه لم يبق في العالم
شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم في الإخاء الانساني
سواء

» على هذا الاعتبار يصعب علينا يا مولاي أن نفهم
مبررا لهذه الخطة القاسية التي جرت عليها السياسة
الانجليزية تحت ثوب الاحكام العسكرية .. تلك الاحكام
التي لا ندرى مسوغا لوجودها الى الان بعد الهدنة بأربعة
أشهر ، وبعد أن امتحنت مصر في أشد ظروف الحرب
حرجا .. فلم يكن منها الا الطاعة للاوامر العسكرية من
غير بحث ، والا اخلاذ الى السكينة لم يوجد مثله في
بريطانيا العظمى نفسها ..

» اليكم يا صاحب العظمة ، وأنتم تتبؤون اكبر مقام
في مصر ، وعليكم اكبر مسئولية فيها .. نرفع باسم الامة
امر هذا التصرف القاسي ، فان شسعبكم الآن يحق له ان
يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق
له أن يكرر الضراعة لصدتكم العلية بأن تقفوا في صفه
مدافعين عن قضيته العادلة .. «

خداع الانجليز وغدر الرئيس ولسن

كان اليوم الذي رفعنا فيه هذا الخطاب الى عظمة
السلطان ، وبعثنا فيه باحتجاجاتنا الى رئيس الوزارة
البريطانية والى معتمدى الدول الاجنبية في مصر ، هو
يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ .. وهو اليوم الذي تأججت
فيه الثورة المصرية على نحو ما هو معلوم ..

وهنا يجب ان نشير الى ان كافة محررات الوفد باللغة
العربية من وقت تأليفه ، كان يقوم بها صديقى أحمد
لطفى السيد باشا . وما كان يحزر باللغة الفرنسية كان

يقوم به اسماعيل صدقى باشا من وقت دخوله فى الوفد
هذا وفى أوائل ابريل سنة ١٩١٩ - سمحت لنا السلطة
البريطانية بالسفر الى أوروبا ، وفى اليوم الحادى عشر
من ذاك الشهر خرجنا لركوب القطار من محطة القاهرة
.. وكان يوما مشهودا ، غصت فيه الميادين والطرق
بآلاف المودعين . ولما قارب موعد القطار القى الاستاذ
محمد أبو شادى خطابا بليغا فى توديعنا ، ورد عليه أحمد
لطفى السيد بكلمات قيمة نالت استحسان الجميع .
ومما اذكره عن ذلك اليوم ، اننا ونحن بمحطة السكة
الحديد على اهبة ركوب القطار ، ادركنا مصطفى
النحاس بك « باشا » فسافر معنا .. وهنا اذكر انه لما
اشتد نزاع الحزب الوطنى لنا عرضت أنا على اخوانى فى
الوفد أن نضم إلينا حافظ عفيفى ومصطفى النحاس
اللذين كانا من أعضاء الحزب الوطنى ، فقبل الوفد
تزكىتى إياهما وقرر ضمهما فصارا منذ ذلك التاريخ
أعضاء فيه ..

ركبنا الباخرة الى مرسيليا .. وفى الطريق عرجت بنا
على جزيرة مالطة التى اعتقل فيها الانجليز سعد باشا
وزملاءه محمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وحمد
الباسل ، فأخذناهم معنا الى أوروبا

وهنا لا يفوتنى أن أذكر أن الانجليزى خصم فى السياسة
بارع .. فلقد ظهر لنا أنهم لم يسمحوا لنا بالسفر ، ولم
يفرجوا عن أصحابنا الذين كانوا معتقلين فى مالطة الا بعد
أن استوثقوا من مساعدة أكبر دولة فى العالم اذ ذاك - وهى
دولة امريكا ورئيسها ولسون - ذلك الرجل الذى لبس
للعالم ثوب المتعبد الزاهد رياء ونفاقا ، وكانت مبادؤه
الاربعة عشر هى السبب الاهم فى هياج المصريين ، وسعيهم
الى الانتصاف من الانجليز ، وتشبثهم بإلغاء الحماية ..

نلك الحماية التي تناقض أظهر مبدأ من مبادئ ولسون وهو حق كل أمة في تقرير مصيرها . .

ومهد الانجليز لانفسهم السبيل ، وأسسـتوثقوا من ولسون بحيث أننا لم نكد نصل الى مرسيليا حتى قرأنا في التلغرافات العمومية ان امريكا - وفي مقدمتها رئيسها - وافقت على الحماية البريطانية على مصر . .

ضربة شديدة صوبها الينا هذا الخصم الانجليزى المحنك . .

ضربة مؤلمة اصابتنا فى الصميم لمجيئها من أهم جهة كنا نأمل منها الخير والانصاف ، لا هذا البغى والاجحاف تحملنا هذه الضربة ، ولم تقطع الامل . . بل منينسا أنفسنا بأن أعضاء مؤتمر الصلح ربما كانوا فى جملتهم أكرم نفسا ، وأصفى وجدانا من امريكا ورئيسها ولسون امام الغاوين المغررين . .

مندوب انجلترا يمزق مذكرة الوفد

فلما ذهبنا الى باريس ، لبثنا عدة اشهر نطرق ابواب مؤتمر الصلح ونقدم اليه المذكرات تلو المذكرات . . ولكن لا حياة لمن تنادى . .

وفى النهاية ادركنا أن بباب المؤتمر رجلا ، كلما قدمت له ورقة نظر اليها . . فان كانت من وفود الامم الضعيفة كمصر وسوريا والترنسفال وأمثالهم ، ألقاها فى سلة المهملات ، ولم يعرضها اعلى أحد . فلما تبين لنا ذلك عزمنا أن نعمل مذكرة ، نكتب منها صوراً بعدد أعضاء المؤتمر ، ونرسلها لهم مباشرة . . وفعلاً أعددنا عدة نسخ من مذكرتنا ، وأرسلناها الى كل عضو بعنوانه الخاص . .

وانتظرنا أثر هذه المذكرة عندهم . . ولكن شد ما كانت دهشتنا من تصرف المندوب الانجليزى فى هذا المؤتمر ، فانه ما كاد يقرأ المذكرة المرسلة اليه حتى شطب على كل صفحة من صفحاتها بالقلم الاحمر ، ومزقها نصفين ثم اعادها اليها بالبريد . . !

كانت صدمة شديدة ، وعملا غريباً غير لائق من دبلوماسى يمثل دولة كبيرة محترمة . واثر هذا الحادث فى نفس كل منا ، حتى اذكر ان المرحوم حمد الباسل باشا ، ثارت نفسه ، وقال بلهجته البدوية :
- والله اروح اعمل معه دويل « أى مبارزة »

ولم تقف مضايقة الانجليز لنا فى باريس عند هذا الحد . . بل كانوا متفقين مع وزارة الخارجية الفرنسية على وضعنا تحت مراقبتها الخاصة ، فى حين أن وفود الامم الاخرى كانت تحت المراقبة العادية

لجنة ملنر

مضى علينا فى باريس نحو سنة على هذه الحال . . وفى اثناء ذلك ، حضرت الى مصر لجنة ملنر ، وقوبلت من البلاد بالمقاطعة . . وبعث لنا رشدى باشا وعدلى باشا مع على ماهر بك « باشا » تقريراً ضافياً عن مقاطعة البلاد بالاجماع للجنة ملنر ، وتأكد لها أن الوفد هو وكيل الامة وأن على اللجنة ان تتجه اليه . .

فلما وصلنا هذا التقرير ، وأطلعنا على ما فيه ، شد من أزرنا واعداد اليها الامل ، وتشجعت نفوسنا . . وظننا ان لجنة ملنر ستأتى اليها ضارعة خاضعة . .

انتظرنا مرور اللجنة بباريس عند اعودتها من مصر الى انجلترا . ولكن ما كان اشد عجبنا حين مرت بالعاصمة

الفرنسية ، ولم تعرنا التفاتا ، ولم تشعرنا بأنها تعلم
بوجودنا ..

غير أن أحد أعضائها - ويدعى سسير بويل - وكان من
قبل موظفا بالوكالة البريطانية بمصر ويعرف محمد باشا
والده محمود سليمان باشا - أرسل إليه من محطة
السكة الحديد ببطاقة ذكر فيها أنه كان بمصر ورأى
والده محمود سليمان باشا ، وأنه بخير ..

ولم يزد .. !



الفصل السادس

انقسام الوفد



مقاطعة لجنة ملنر

قدمت في الفصل السابق أن لجنة ملنر قوطعت مقاطعة تامة من جميع هيئات الامة ، ورفضت كل هيئة أن تتفاهم معها ، وقالت مصر لها بلسان واحد : ان الوفد في باريس هو وكيلها . واذا كان هناك من تريد محادثته أو مفاوضته ، فلتذهب اليه فهو وحده المختص بالبحث في مصير البلاد . .

واذا كان الانجليز قد سدوا الابواب أمامنا في مؤتمر الصلح ، وأقاموا في وجوهنا العراقيل ، فقد دب القلق في نفوسنا ، ورأينا أن لا محيص من الاستتجاد بعدلى يكن باشا . . فبعثنا اليه نطلب منه الاسراع بالحضور اليينا بباريس ، فأرسل عدلى باشا اليينا تلغرافا يقول فيه ما حاصله « انه يكون سعيدا لو بعثنا اليه بخطاب تفصيلي عن واقع الحال » . فأجبناه بتلغراف نقول له فيه ما حاصله : « أننا نكون سعداء برؤيته في أقرب فرصة لتبادل الآراء »

فلم يسمع عدلى باشا الا أن يستجيب لنا ، ويحضر الى باريس . .

عدلى باشا مع الوفد

وصل عدلى باشا اليينا في أواخر ابريل سنة ١٩٢٠ ، فأطلعناه على الموقف الحرج الذي كنا فيه . وكان لعدلى مركز معروف بين رجال السياسة ، وقد كانوا يوقرونه لكياسته

وحذقه وما عرف عنه من اصالة الرأي والادب الجهم . .
فأخذ يبحث بباريس حتى عثر على رجل انجليزى اسمه
« أزموند » كان ضابطا من ضباط الخيالة الانجليز فى
حرب الترنفسال وكبا به الحسان ، فانكسر عظمه .
فصار أعرج . وقد رآه كثير من المصريين فى مصر . وكنا
نسميه « عثمان » !

فلما عثر عليه عدلى باشا بباريس ، أرسله من قبله الى
اللورد ملنر بانجلترا ليخبره أن المجاملة السياسية تدعو
الى أن يتصل بالوفد ، ويتحدث معه . . فلم يكدر رسول
عدلى باشا يقابل اللورد ملنر حتى جاءنا من قبله الى باريس
سير سسل هيرست الذى كان عضوا بلجنته يدعونا للذهاب
الى مقابلة اللجنة بلوندره

سررنا بهذا الخبر عندما اجتمع بنا سيرسسل . ثم
قال لنا وهو يودعنا ما حاصله : « اننى أعلم أن الوفد
يكتب دائما الى مصر بما يتفق له من الحوادث والاخبار ،
وانى ارجو ألا يذكر فى خبر مجيئى اليكم اننى جئت
بصفتى مستشار قضائى وزارة الخارجية الانجليزية ، بل
يذكر فقط اننى عضو بلجنة ملنر »

خرج سير سسل ، وأرسلنا الى مصر نبأ دعوة ملنر
للوفا لمفاوضته بانجلترا . وقد حدثت فى الوفد حول
ارسال هذا النبأ مناقشات لا أهمية الآن لذكرها . .

سفر الوفد الى لندن

رأينا أن نستجيب لمغابلة ملنر بانجلترا . . ولكن
لبعض الاسباب ، عدنا فقررنا أن تسافر أولا طليعة
من الوفد لتستوثق من أن محادثاتنا ، ومفاوضاتنا مع

اللجنة ، لن تكون الا على أساس الغاء الحماية . وكانت هذه الطليعة مؤلفة من : « عدلى يكن ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر ، وعبد العزيز فهمى »

سافرنا فعلا نحن الاربعة الى لوندرة ، وقابلنا اللورد ملر ولجنته . وأخذ عدلى باشا فى اجتماعنا ، يستعلم من ملر عن الاساس الذى ستكون عليه مفاوضات الوفد . وصارحه بأنها لابد أن تكون على أساس « الغاء الحماية » .

فرد علينا ملر قائلا :

— ان لجنتنا ليست هى التى وضعت الحماية على مصر . . . ومهمتها هى المحادثة معكم فيما ترغبون ، فأنتم أحرار فى أن تقولوا ما تريدون ، وإن تطلبوا لامجرد الغاء الحماية فقط ، بل وضع أيديكم على شىء من أملاك الانجليز . وكل ما تقولونه سيدون ويرفع للحكومة الانجليزية . . . وهى — دون لجنتنا — صاحبة الشأن فى تقرير ما تراه »

ولما فرغ الحديث عند هذا الاساس ، تباطأ عدلى باشا وتردد فى عرض شىء (١) كان يقلقه ، ثم أكره نفسه ، فقال للملر :

— إن باقى اخواننا الموجودين ببافيس مستعدون

(١) تعمقنا فى البحث عن هذا « الشىء » الذى لم يرد عبدالعزیز فهمى باشا ان يصارح به فعلمنا انه هو طلب «التأمين» اذ كان سعد باشا قد اقترح ضرورة تأمين الانجليز اياه على نفسه قبل ان يدعب الى انجلترا حتى لا يحدث منهم ما سبق ان اتوه من اعتقاله ، وكان عدلى باشا يرى ان عرض مثل هذا الطلب لائسب مع هذه العلاقات الدولية . . . ولكنه كان مضطرا لعرضه تنفيذا لرفقة سعد ، ولعل لسعد باشا عذرا فى ذلك بسبب الحالة النفسية التى كان عليها اذ ذاك بعد اعتقاله ، فانفس البشرية لا تلدغ من جحر مرنب . . . !

لنحضرهم لمقابلتكم .. ولكن أرجو اذا حضروا أن تكون
لهم الحرية فى الرجوع ..

أدرك ملنر ما يرمى اليه على باشا بتلك العبارة ،
فاستشاط غضبا ، وضرب المنضدة بيده . وقال بلهجة
شديدة :

— ما هذا ؟ .. هل نحن فى القرون الوسطى ؟ ..
ان هؤلاء الناس أحرار فى المجيء وعدمه ، وأحرار — متى
جاءوا — فى الرجوع الى حيث يشاءون .. بل انى سأنبه
بألا تكون على مراسلاتهم البريدية أو التلغرافية أية
مراقبة ، بل انى سأصرح لهم بأن تكون لهم شـفـرة
خاصة يتخاطبون بها مع أية جهة بلا أدنى رقيب

مقابلة الوفد للملنر

بعثنا لآخواننا بـخلاصة ما حدث ، وطلبنا منهم الحضور
.. فحضروا ، وتوالت اجتماعاتنا مع ملنر ولجنته ،
ودارت بيننا وبينهم مناقشات طويلة حتى أوائل أغسطس
سنة ١٩٢٠ ثم وضع ملنر مشروعه المعروف للاتفاق ،
فلم يوافق عليه الوفد ..

وهنا ليسمح لى أن أقول ان الوفد كان قد كلفنى
بدراسة هذا المشروع ، فدرسته وقدمت له فى أكتوبر
سنة ١٩٢٠ ملاحظاتى عليه فى مذكرة طويلة

وكان قد رأى أن يستشير الامة فى مشروع ملنر ،
فانتدب أربعة من أعضائه للسفر الى مصر .. وهم :
« محمد محمود ، ولطفى السيد ، وعلى مـاـهر ، وعبد
اللطيف المكباتى »

سافر هؤلاء الزملاء واتصلوا بهيئات الامة ، وأطلعوها

على المشروع .. فأبدت تلك الهيئات رغبات أو تحفظات
تريد ادخالها عليه . فلما عاد اليها اخواننا عرضنا
تلك التحفظات على لجنة ملتر .. وكان ذلك فى شهر
نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فلم يقبل الانجليز تغيير شىء فى
مشروعهم الاول ، وأفهمونا أن المرحلة التالية هى مرحلة
مفاوضات رسمية تجرى مع من تعينهم الحكومة المصرية ..
وفى ١٠ نوفمبر سافر الوفد من لندن الى باريس ،
وربعث بنداء تاريخى الى الامة المصرية كتبه صديقى
أحمد لطفى السيد الذى كان وحده هو الذى يحرر وقتئذ
كل كتابات الوفد باللغة العربية ..
وهذا هو نص النداء :

أيها المواطنون الاعزاء ..

« لقد رفعتكم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء
الذى يثقل كاهله ..

« وبصيحة الاستقلال اعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم
فى الحياة .. وما زلتم من ذلك اليوم تثبتون انكم جديرون
بأمانيتكم الوطنية . وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى
مشروع الاتفاق مثبتة ان الاستقلال ليس فى نظركم كلمة
تردد فى الفضاء بغير معنى .. بل انتم تريدون استقلالا
حقيقيا خليقا بكم ، وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا اشعته
الوضاءة على مصر الحرة ..

« هذا الاستقلال سَنحصل عليه باتحادنا ، وبروح
التضحية والايمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة
ايماننا هادئا صادقا .. فلتحيى مصر »

تلغراف الى جريدة يسبب استقالة

وصلنا الى باريس بعد ان فشلت مفاوضاتنا مع ملنر ولجنته .. وفى ذلك الحين نشرت جريدة « الاخبار » تلغرافا من مراسلها أحمد افندى نجيب ينسب فيه الى عدلى باشا انه يسد الابواب فى وجه الوفد ، ويضع العراقيل فى سبيل المفاوضات ، كما نشرت بعد ذلك تلغرافا آخر من أحد أعضاء الوفد حاصله : « ان عدلى باشا كارثة على الوفد »

وهذان التلغرافان محزنان كما هو واضح . وقد صادف عقب ذلك انى سمعت من صديقى على ماهر ما جعل ذمتى تتخرج ، فلم اجد للتفريط عن نفسى سوى الاستعفاء من الوفد ، والسفر الى مصر

قصة التلغرافين

« عدلى » يثور .. و « سعد » يعاتب « النحاس »

لما رجع الوفد من لندن الى باريس عقب فشل المفاوضات التى أجراها مع لجنة ملنر ، بعث الى جريدة « الاخبار » بمصر مراسلها فى باريس الاستاذ أحمد نجيب تلغرافا يقول فيه : « ان عدلى باشا يكن يسد الابواب فى وجوه الوفد ، ويضع العراقيل فى سبيل المفاوضات » فأرسل اسماعيل صدقى باشا صورة هذا التلغراف الى عدلى باشا ..

وبينما كان الوفد مجتمعاً بمقره بباريس ، اذ بعدلى باشا يدخل عليه ووجهه مربد ، وقد تجهمت أساريره ، واحمرت عيناه .. وفى يده ورقة القاها امام سعد وزملائه

على المنضدة بشدة ، ونظر اليهم قائلا :

— من منكم قال اننى خائن لبلادى ؟ .. من منكم اشتغل للبلد أكثر مما اشتغلت وتعب أكثر مما تعبته ؟
فدهش أعضاء الوفد لسماع هذه العبارات ، واستفهموا منه عن مبعثها ، فقال لهم :

— اقرأوا هذا التلغراف

فتناولوه ، فاذا به تلغراف من اسماعيل صدقى باشا يتضمن فحوى تلغراف أحمد نجيب . ثم قال لهم عدلى باشا :

— هل أنا الذى أسد الابواب فى وجه الوفد ، وأضع العراقيل فى سبيل المفاوضات كما قيل فى هذه البرقية؟
الستم انتم الذين استدعيتهمونى لافتح لكم ابوابا كانت مغلقة ، وقد جاهدت حتى فتحت لكم فعلا ؟
فأجابه سعد باشا :

— ما لنا ولاحمد نجيب ؟ انه مكاتب جريدة ، ولا شأن لنا به ..

وعند ذلك قام سينوت حنا الى غرفة السكرتيرية التى كان بها وقتئذ الاستاذ احمد نجيب ، ثم اخذ سعد باشا يقول لعدلى باشا :

— اولم تكن تذهب لمقابلة ملروغيره من الانجليز، ولا تخبرنا بما دار بينك وبينهم ؟ ..
فرد عدلى باشا عليه قائلا :

— انت ياشيخ تريد أن تضع مبدأ قاضيا بان كل مصرى يقابل انجليزيا ولا يخبر اخوانه المصريين بما كان حديثهما، فان هذا المصرى يكون خائنا لبلده .. ما هذا الكلام ؟! انى

كنت أقابل ملتر ، وغير ملتر في دواوينهم ، ونواديههم ،
وبيوتهم . ولكن مقابلاتي انما كانت لاقتناعهم بأحقية مصر
في مطالبتها . وكثير من هذه المقابلات كانت بناء عن
رجائكم ايأى ! ..

فسكت سعد قليلا، ثم قال :

— أو ليس انى واياك قابلنا ملتر يوما في ديوانه ، وبدأ
يتكلم معنا بالفرنسية ، ثم خرج من الفرنسية الى الانجليزية
التي لا أعرفها ، فتكلم معك بها . ولما انصرفنا من عنده
أوصلتني انت بسيارتك الى الفندق الذى أقيم به . ولم
تسمح بأن تخبرنى بما قاله لك بالانجليزية ! ..

فاستشاط عدلى باشا غضبا ، ورد على سعد باشا
قائلا :

— وهذه قاعدة أخرى تريد أن تضعها . . . وهى ان كل
مصرى يتكلم مع انجليزى بالانجليزية أمام مصرى آخر
لا يعرفها ، فان كلامه يكون معناه الاتفاق مع الانجليز على
ما يضاد مصلحة مصر . . . ماهذه القواعد التى تضعها ؟!
ولماذا لا تكون حسن النية ، فتقدر ان ملتر قال لى شيئا
يغمنى ، ويغم مصر ، فاردت أن احتمل الفم وحدى ولا
أشركك فيه ؟ !

ولما انصرف اعضاء الوفد ، ركب عبد العزيز فهمى باشا
مع سعد باشا فى سيارته وأخذ يسأله فى الطريق عما اذا
كان له علم سابق بهذا التلغراف ، فنفى سعد علمه به
نفيا باتا . . .

وما كاد يمضى بعد ذلك يوم أو يومان حتى دخل محمد
محمود باشا على أعضاء الوفد وأتى عملا يشابه ما كان
من عدلى باشا

وكان بيده ورقة تلغراف وارد اليه من والده محمود سليمان باشا ، حاصله انه يستعلم منه عن حقيقة موقف عدلى باشا . فقد نشرت جريدة « الاخبار » تلغرافا اخر واردا اليها من مصطفى النحاس « بك » يقول فيه :

« ان عدلى باشا كارثة على الوفد » وأطلع محمد محمود باشا زملاءه على هذا التلغراف . وكان مصطفى النحاس « بك » جالسا معهم ، فقال له سعد وقد رأى امتعاض أعضاء الوفد من هذا الحادث :

— طيب قلنا ان احمد نجيب مكاتب جورنال ، لا شأن لنا به . . ولكنك انت يا مصطفى بك عضو فى الوفد . فما هذا التلغراف !؟

فرد مصطفى « بك » النحاس قائلا :

— انه تلغراف خصوصى سرى . . أرسلته لامين بك الرافعى لتوجيه سياسة الجريدة . ومع ذلك ، فانه ليس نصه ما ذكر فى البرقية الواردة الى محمد باشا محمود

فقال سعد باشا لمصطفى النحاس (بك) :

— انه لا ينبغى لاحد من أعضاء الوفد ان يبعث بمثل هذا التلغراف الا بالاتفاق مع الوفد . .

ولما انصرف الاعضاء من قاعة الاجتماع ، ركب سعد وعبد العزيز فهمى السيارة الى فندق الكونتنتال الذى كان سعد نازلا به فى باريس

وفى أثناء الطريق تحدث عبد العزيز فهمى مع سعد فى هذا التلغراف ، وخطره على الوفد ، وسأله عما اذا كان له علم سابق به ، فنفى ذلك أيضا نفيا قاطعا

ولما وصلا الى الفندق جلسا فى فناء برهة ، ثم دخل

عليهما مصطفى النحاس ، فلما رآه سعد قال له :
— تعال يامصطفى بك .. يا أخى ايه التلفراف المهبب
ده ! ..

فرد مصطفى النحاس قائلا :

— انه كما قلت لكم تلفراف خصوصى سرى لتوجيه
سياسة الجريدة . وقد قلت لكم انه ليس بالنص الوارد فى
برقية محمود سليمان لابنه ..
فهرز سعد رأسه وقال : « هه .. » .. وسكت

وبعد يوم أو يومين ذهب عبد العزيز فهمى باشا الى
مركز الوفد ، وبينما هو داخل فى الردهة وجد محمد
محمود باشا ، ومحمد على (بك) علوية ، وحمد الباسل
باشا ، وعبد اللطيف المكباتى بك جالسين يتحدثون ،
ويروى لهم على ماهر (بك) أن سعدا كان له علم بهذين
التلفرافين ، وأن مصطفى النحاس (بك) هو الذى كتبهما
بالشفرة . وكان على ماهر وقتئذ شديد الاتصال بسعد
باشا .. فما كاد عبد العزيز فهمى يسمع ذلك حتى غضب
وقام للاستعفاء من الوفد

تلك هى وقائع هذين التلفرافين التى سببت خروجى
من الوفد وخروج بعض زملائى ، وعودتهم الى مصر ، كما
سأوضحه فى الفصل القادم



الفصل السابع

ماذا..
استقلت من الوعد؟



مناقشتى مع سعد فى الاستقالة

تكلمت فى الفصل الماضى عن الاسباب التى دفعتنى الى الاستعفاء من الوفد المصرى . وأهمها حادث التلفزيون الذى نشر فى جريدة الاخبار طعنا فى عدلى باشا ذلك الرجل الوطنى الشريف الذى لم يدخر وسعا فى مساعدة الوفد ، والعمل لانجاح القضية المصرية ، والذى استنجدنا به ونحن ببباريس ، فحضر الينا وأخذ يسعى جاهدا حتى مكنا من مقابلة لجنة ملنر بلندن ، وفتح لنا ابواب المفاوضة . .

ولقد اقام معنا من شهر ابريل سنة ١٩٢٠ الى آخر نوفمبر من تلك السنة. يعمل لمصر ، منقفا على نفسه من ماله الخاص انفاقا يكفى ان اقول بصدده انه كان يدفع لاجرة مسكنه فقط اثنى عشر جنيها يوميا بلندرة . وكان جزاؤه بعد ذلك ان يتهم فى ذمته ، وان يطعن فى وطنيته ، ذلك الطعن الذى لم اطق ان احتمله ، فكتبت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ كتاب استعفاء من الوفد مضمونه : « ان حالتى من جهة الصحة (وغيرها) تضطرنى للعودة الى مصر . . . وانى سأعود وانقطع عن العمل الى ان تعود لى القدرة عليه »

واشرت بكلمة (وغيرها) الى مافى نفسى ، ولم ارد ان اصرح بأكثر من ذلك حتى لا ادع سببا للقليل والقال ، والتنازع والجدال . .

ودفعت بهذا الكتاب لحضرة محمد كامل سليم افندى

سكرتير الوفد ورجوته أن يوصله لسعد باشا . . .
وجدت عليه علائم التأسف من تقديمي إياه، قلت له إن
يخطر « سعد » بأننى سأقابله . .

وفى اليوم التالى ، جاءنى من سعد باشا كتاب يأسف
فيه لعزيمى على الاستقالة ، ويطلب أن أقابله . .
ذهبت إليه ، ولم يكن بين مسكنى ومسكنه سوى قليل
من الخطوات ، فأخذ يناقشنى فى كلمة (وغيرها) التى
بكتاب استقالتى . . فضبطت احساسى ، لأنى لم أرد أن
أدخل معه فى جدال قد يطول ، وقلت له : « اصرفها
للشئون العائلية ، أو مزق الورقة ، فانه لا حاجة بى الى
تقديمها » . وانصرفت . .

هذا انتحار لى

وفى يوم ٥ يناير سنة ١٩٢١ ذهبت الى مركز الوفد
بناء على طلب اخوانى . . وكان كل الاعضاء وسعد باشا
حاضرين ، فوجدتهم فى حالة قلق وانفعال . وهم وسعد
متخالفون متشادون بسبب المركز الحرج الذى كان
الجميع فيه ، فاقترحت بعد بيان طويل توجيه نداء للامة
- لامكان السير فى المرحلة الثانية التى أشار اليها مشروع
ملى - يتضمن الحث على الاتحاد ، وتجديد الثقة بعدلى
باشا ليكون ذلك علاجاً لحالة الانقسام الموجودة بالبلاد ،
وليمكن تعيين وزارة ثقة لتدخل المفاوضات متى أمكنها
الحصول على تصريح من الانجليز بإلغاء الحماية . .
وافقنى خمسة من الاعضاء على هذا الاقتراح . . وقبل
أن يبدى العضوان الاخران رأيهما ، قال لى سعد باشا :
- أهذا اقتراحك يا أستاذ ؟
قلت :

— نعم ...

فقال :

— انا لا اوافق عليه .. ومع ذلك ، فليكتب مشروع النداء ، ثم نبحثه بعد ..

كتب أحمد لطفى السيد النداء متضمنا مبادئ الاقتراح .. وأهم ما فيه :

١ — ان الوفد متمسك بعدم دخوله المفاوضات الرسمية بالذات الا بعد قبول التحفظات لتكون كلها أساسا للمفاوضات

٢ — أما الحكومة — وهى غير الوفد — فلايجوز لها دخول المفاوضات ، ولا تنال تعضيد الامة الا اذا كان لديها تصريح بأن النص على انغاء الحماية أساس من الاسس لتي تبني عليها المفاوضات ..

وفى يوم ٧ يناير سنة ١٩٢١ اجتمعنا وسعد باشا لقراءة هذا النداء الذى حرره لطفى السيد ، فلما سمعه سعد انفعل انفعالا شديدا ، وقال :

— انا لايمكننى ان اكتب بالوثوق بعدلى ، لا يمكننى ، لا يمكننى .. ان هذا يكون انتحارا لى ..

وهنا قامت ضجة فى الوفد ، وصاح عبد اللطيف المكباتى قائلا :

— اذن هى أمور شخصية .. ما هذا ؟ وهل نحن هنا نستغل لك أم للبلد ؟ ..

وكرر المكباتى ذلك ، فاستدرك سعد قائلا :

— وانتحار للوفد ..

ثم قال :

— اسمعنا ياخواننا التصريح يجبى لعدلى .. كيف
يذهب عملنا لغيرنا .. التصريح يجب أن يكون لى أنا
لانى وكيل الامة ..

وأخذ يردد هذا الكلام .. ثم انفض الاجتماع ،
وانصرفنا على غير اتفاق

أنا غير محتاج لكم

وفى يوم ٨ يناير سنة ١٩٢١ كتب سعد تلغرافا الى
جريدة الاخبار مضمونه « انه من غير المعقول أن تدخل
مصر المفاوضة وهى حرة مستقلة ، بل انه يكتفى بتأكيد
بوضع نص فى المعاهدة النهائية يتضمن الفاء الحماية »
كتب هذا التلغراف ، وتحدث بما فى معناه الى بعض
الجرائد ، فوصفه الناس بأنه « تلغراف المساومة » ،
وحاولنا بكل وسيلة أن نحول سعدا عن رأيه فلم نستطع ،
وانتهى الامر باخواننا أن رأوا من الضرورة العودة لمصركى
يطمئنوا الافكار فيها ، ويلموا شعئها جهد الاستطاعة ،
مصممين على ألا يذكروا فى مصر شيئا مما قام من
الخلاف ..

وقد توجهوا فعلا — وكنت معهم — الى مسكن سعد ،
نقلت له : « اتنا ذاهبون الى مصر لمراقبة الحال ، وتوجيه
الامور كما تقضى به المصلحة ، وسنكتب لكم بما نراه أولا
لثأولا »

فكان جوابه الذى خرق صماخ اذننا :

— أنا غير محتاج لكتابتكم ، وأنا مطمئن ..

تركناه وعدنا بعد أن لفتنا نظر على ماهر (بك) الى
موقف القضية الذى قد يضر به هذا الخصام ، فقال
ماهر (بك) :

— انى ساراقب سعدا هنا . . وان أتى بشيء ، فانى
بأسستقل من الوفد

اذبحهم قبل أن يذبحونى

قمنا من باريس مصممين على ألا نشير بكلمة ما الى
ماوقع من سعد ، وركبنا الباخرة من مرسيليا فى ٢٠
يناير سنة ١٩٢١ . وكنا خمسة : محمد محمود ، وأحمد
لطفى السيد ، ومحمد على علوبة ، ومحمد المباسل ،
والعزيز فهمى . أما المكباتى ، فقد سافر عن طريق
إيطاليا .

فى يوم ٢٣ يناير — أى قبل وصولنا الى الاسكندرية
بثلاثة أيام — جاءنا تلغراف لاسلكى من جورجى خياط بك،
مضمونه : « أن سعدا أرسل تلغرافا للجنة الوفد المركزية
حاصله أنه نبتت فكرة ترحيبنا الى دخول المفاوضات بفسير
مراعاة الشروط الواردة فى ~~تعليمات~~ الامة ، وأن أصحاب
هذه الفكرة يجب الحذر منهم »

قرأنا هذا التلغراف ، فأيقنا أن سعدا ~~سعدا~~ تهديده . . .

ولقد كان حاضرا معنا بالباخرة الى مصر محمد بدر
بك — وكان من كتاب الوفد — وقد أرسل معه ~~معك~~ باشا
نسخة من هذا النداء الذى كتبه أحمد لطفى السيد ~~السيد~~
ليوصلها الى لجنة الوفد بالقاهرة — وهو النداء الذى
عده سعد انتحارا له — فلما رأى بدر بك هذا التلغراف
المخالف لما فى النداء الموجود نسخته معه ، لم يسعه الا
أن يفضى اليها بأنه حامل لتلك النسخة الوارد بها صراحة
أن المفاوضات بين مصر وانجلترا انما تكون على أساس
الفاء الحماية ، فقلنا لبدر بك : « احفظ هذه النسخة
التي أؤتمنت عليها ، وأوصلها الى لجنة الوفد المركزية

تنفيذا لما كلفت به » . ولما وصلت الباخرة الى الاسكندرية يوم ٢٦ يناير وجدنا جمهورا كبيرا ينتظروننا متهيجين متحفزين ، فسكنا غضبهم بقدر ماسمحت به الظروف ..

ثم سافرنا من الاسكندرية الى القاهرة بعد ان خطب بعض اخواننا تطمينا للجمهور . وفي أثناء وجودنا في القطار قلت لـ اخواني :

— أنتم الآن أصبحتم ولا قيمة لكم في مصر .. فاما ان تصيحوا مع الصائحين : « يحيا الرئيس المحبوب » ، واما ان يلزم كل منكم بيته .. وزدت فقلت :

— اما انا فسألزم بيتي .. واذا حضر عندي أحد وسألني عن شيء ، فسأقرر له الواقع ! ..

ولما وصلنا الى القاهرة ، واطلعت لجنة الوفد المركزية على صورة النداء التي حملها بدر بك اليها ، ووجدت أنها تتنافى كل التنافي مع تلفراف سعد السابق الاشارة اليه ، وان مافي هذا التلفراف كله ظلم في ظلم أرسلت اللجنة التلفراف تلو التلفراف لسعد كيما يصرح بالحقيقة وبعدل عن هذه المظلمة بتلفراف آخر يرسله للبلد ، فلم يقبل التراجع ومما حدث في هذا الصدد ان على ماهر بك الذي كان باقيا معه بباريس خاطبه في شأن هذه المظلمة ، وطلب اليه العمل على ازالة ما أنتجه من الاثر السيء ضد اخوانه الذين سافروا الى مصر ، فلم يكن جواب سعد الا ان قال :

— أذبهم قبل أن يذبحوني ! ..



الفصل الثامن

خلافت سعد وعدي



الغاء الحماية

لزممت بيتى بعد عودتى مع اخوانى من باريس ، وعزمت عزما نهائيا على الانقطاع عن كل عمل فى الوفد .. ولكن اخواننا كانوا أمتن أعصابا ، وأصبر على مضض السياسة ، فلم ينقطعوا عن الاجتماع معا

وبعد نحو شهر - أى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ - أعلن الانجليز ما يفيد أنهم اقتنعوا بأن الحماية علاقة غير مرضية ، وطلبوا من عظمة السلطان فؤاد تعيين مفوضين رسميين للبحث فى العدول عن الحماية الى نظام آخر يضمن لبريطانيا مصالحها ، ويطابق الأمانى المشروعة لمصر وللشعب المصرى ..

وكانت هذه هى الفرصة الاولى التى حصلت عليها البلاد نتيجة لمجهوداتها .. أما الفرصة الثانية ، فكانت عند اصدارهم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وكلتا الفرصتين أضاعهما على مصر الخلاف الذى قام بين « سعد » وبين « عدلى » كما سأبينه ..

الفرصة الاولى

لما أتى تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ توجهت انظار البلاد لتعيين وزارة موثوق بها ، وحصل نقاش طويل فى كيفية تكوينها .. وانتهت الحال بتكليف عدلى يكن باشا فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ بتأليفها ، ففعل ..

قبل تأليف هذه الوزارة ، صادف انى ذهبت لمقابلة
عدلى باشا - وأظن أن ذهابى كان بناء على دعوة منه -
فوجدت عنده كثيرا من اخوانى يتكلمون فى أمر تشكيكه
انوزارة للمفاوضة الرسمية مع استدعاء سعد زغلول
لهذا الغرض من باريس ، وكأنهم متفقون على ذلك ،
فقلت لهم : « اذن تستدعون سعدا على أن يكون وزيرا
معكم ، لعل المسئولية الوزارية تقفه عند حده »

ثم تركتهم وانصرفت .. وقبيل ذلك كان أحمد
مظلوم باشا ، قد تفضل فزارنى وسألنى فى أمر تشكيكه
للوزارة واستدعاء سعد ، وكان عظمة السلطان قد
اتجه اليه قبل اتجهاه الى عدلى فى تأليف الوزارة ،
فأجبتة بمثل ماقلت من بعد لعدلى وباقي اخواننا ،
ولكن الله أراد أن يخطيء عدلى باشا ..

ذلك بأنه لما قبل تأليف الوزارة كتب فى برنامجها
الذى نشر على الناس يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢١ أنه
استدعى الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول
للاشتراك مع وزارته فى العمل ..

الخلافا على الرئاسة

حضر سعد باشا ، ولم يكن يصدق أن عدلى باشا
يتجاوز له عما فعله فى باريس . وعند حضوره استقبله
الناس استقبال الفاتحين ..

راى أنه لم يبق فى البلد أمير ولا حقير الا هرع للملاقاته
.. حتى اخوانه الذين هدمهم من قبل ، بل حتى محمد
سعيد باشا - الذى كان هو وأشياعه الشغل الشاغل
لسعد باشا - كان فى الاسكندرية أول المستقبليين عند
رسو الباخرة .. رعوس عالية تنحنى وزينات تقام ،

فرد ذلك من اعتداد سعد . . فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضة تشبث سعد بأنه رئيس الأمة ، فله رئاسة الوفد . . فنبهه عدلى الى أن دعواه خطيرة ، لان للأمة رئيسا واحدا وهو اذ ذاك عظمة السلطان فيّاد ، والى أن التقاليد الدولية توجب أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الوفد فى الخارج . .

على الرغم من ذلك ، أبى سعد الا الرئاسة . . ولما كانت اجابته الى طلبه مستحيلة ، يأبأها كل نظام ، فقد رفضها عدلى . وعندها قامت القيامة . . وبعد أن كان موافقا تمام الموافقة على المفاوضة عاد فعارضها ، وأخذ يخطب ويكتب منحيا باللوم على المفاوضة والمفاوضين قائلا عبارته المشهورة :

— ان جورج الخامس يفاوض جورج الخامس كانت نتيجة هذه الخطب أن قامت عدة مظاهرات واعتداءات بالقاهرة والاسكندرية أضرت بالقضية المصرية أيما ضرر . .

ذلك ان الاجانب جميعا كانوا فى صف المصريين ، فلما قام الهياج فى مايو سنة ١٩٢١ ، خاف قضاة المحكمة الخلطة أن يصيبهم شيء فخاطبوا قناصلهم . . فطالب التنصل الى الوكالة البريطانية أن تعمل على حماية رعاياهم ، والا اتجهوا لدولهم لتتولى هى حمايتهم ، فبمجرد ما طلبوا هذا استغلت انجلترا الموقف . وكان ماكان مما لايجله أحد . .

ساثر عدلى باشا وأعضاء وفده للمفاوضة مع اللورد كيرزون ، فأقيمت أيضا لهم العقبات هناك . . وكان محضر تحقيق الحوادث التى وقعت بالاسكندرية بسبب تلك المظاهرات قد أرسلت صورته للحكومة الانجليزية ، فكان من العقبات التى قامت أمام عدلى باشا فى مفاوضاته

مع الانجليز . . فلم ينجح عدلى ، وقسا الانجليز قسوتهم
التي وردت في مذكرتهم للسلطان فؤاد في ديسمبر سنة
١٩٢١

ومما قد اذكره انى سمعت في ذلك الوقت ان لويد
جورج رئيس الحكومة الانجليزية وقتئذ ، اشار في حديث
له مع عدلى الى وجوب نفى سعد . . ولكن عدلى ابقى
عليه هذا الخاطر اباة تاما ، وأفهمه ان هذا امر يستحيل
ان يوافق عليه . .

ولعل « سعد » ، لو كان قد آزر عدلى في مهمته ، لكانت
الإمة المصرية قد حصلت على كثير من أمانيتها منذ ذلك
الزمن البعيد . .

الفرصة الثانية

لما استعفى عدلى باشا من الوزارة كانت البلاد بعد
المذكرة الانجليزية - السابق الاشارة اليها - فى أخرج
المواقف ، خصوصا وأن الانجليز نفذوا مشيئتهم فاعتقلوا
سعدا فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢١ . واذ كان لا يوجد
وقتئذ رجل كفء لتحمل أعباء الوزارة سوى عبدالخالق
ثروت باشا ، فقد طلب اليه عظمة السلطان أن يتولاها
. . فأبى اباة تاما ، غضبا مما كان من الانجليز مع صديقه
الكبير عدلى ، ومن قسوة مذكرتهم الى السلطان ، ومن
اعتقال سعد . .

على أن ثروت لم يكن وحده هو الفاضب ، بل كل
زملائه وأصدقائه أعلنوا احتجاجهم على نفى سعد (١)

(١) هذا نص خطاب الاحتجاج الذى ارسله الى رئيس الوزارة
البريطانية عبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، واحمد لطفى السيد ،
وحافظ عفيفى ، وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وجورج خياط :

كما أعلنوا تحريم قبول الوزارة على كل مصرى ، وأن
من يتعرض لقبولها في تلك الظروف ، فانما يضع خنجرا
في صدر أمته ..

أباها ثروت باشا .. وأذكر انه كلفني أن أتشرف
بمقابلة عظمة السلطان فؤاد ، وان استعطفه حتى يقله
من التكليف بهذا العبء الثقيل ، فتشرفت بالمقابلة ،
واستعطف عظمته ما استطعت ، وما قلته لعظمته :

— ان الامر كان يطيقه ثروت لو أن الانجليز تساهلوا
مع البلد في شيء من المسألة السياسية
ولكن السلطان فؤاد صمم على تكليف ثروت بالوزارة

تصريح ٢٨ فبراير

وفي اثناء ذلك كان ثروت باشا ، وصدقي باشا
بمعونة عدلى يكن باشا (يعالجان المسألة مع اللورد
النبي الذي كان يستعين بالمستشارين ايموس ،
وباترسن ، وكليتون

ولما اقتنع اللورد النبي بأحقية مصر في مطالبتها ،

«جناب مسنر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ..
لما اخفقت السياسة البريطانية في حمل المصريين على قبول الحماية بأى
شكل عمدت الى سياسة ارهاب على طريقة مطردة .. فقد ابتدأت السلطة
العسكرية اليوم عن القاهرة بسعد زغلول باشا وبعض اصحابه، وحظرت
عليهم الاشتراك في أى عمل سياسى خلافا لابسط مبادئ الحرية الشخصية
.. فنحن باسم الامة المصرية نحتج على هذا العمل التعسفى وتكرر ان
الارهاب لن يتنى الامة عن متابعة مقصدها الاسمى مهما تحملت في
سبيله من صنوف الارهاب ..»

أخذ على نفسه الدفاع عن نظرية هذين السياسيين
الكبيرين لدى حكومته .. ووطن نفسه على الاستقالة
من منصبه ان لم تقبل وساطته . وكثير من الذين ودعوه
عند سفره للندرة في ٣ فبراير سنة ١٩٢٢ يعلمون أنه
قال لثروت باشا ، وهو يودعه :

— أخشى ألا أراك بعد اليوم !

وهو يشير الى ما قد يجده من تعنت الانجليز في لندرة
تعنتا ربما أفضى الى استقالته ..

كان اخوان ثروت باشا وصادقى باشا يعلمون
بمساعيها أولا ، فأولا .. ولم يكونوا واثقين من أنها
مساع ناجحة ، بل كانوا يظنون أن ثروت انما يتشدد
فيها هذا التشدد كي يتخلص من رغبة السلطان فؤاد
في تقلده للوزارة . ولكن الله وفقه ، وانجح مساعيه بما
اتخذه لها من الاحتياطات . وأولها اقناع اللورد اللنبي
بأحقية المطالب المصرية ، فكانت النتيجة تصريح ٢٨
فبراير سنة ١٩٢٢

وانه ليسهل على من تتبع أدوار القضية المصرية من
سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ أن يدرك كم كسبت مصر
بهذا التصريح بلا حرب ولا ضرب ، وكم كان ثروت
وصدقى سياسيين بارعين في استصداره ، اذ :

أولا : الحماية ، والاستقلال ، والدستور .. كل هذه
أمور كانت بيد الانجليز ، وكانت من موضوعات المفاوضة ،
فهم بذلك التصريح تنازلوا عنها بلا مفاوضة رسمية ولا
مقابل ..

ثانيا : ثلاثة من الامور الاربعة المحتفظ بها .. وهى :

١ — تأمين المواصلات البريطانية في مصر

٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء اجنبى او تدخل اجنبى

٣ - حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات
هذه الامور الثلاثة هى مما بيد الانجليز من قبل ،
وكانت من الموضوعات المحفوظة للمفاوضة ..

ثالثا : السودان .. كان اللورد ملنر قد استبعده من
مصادقته مع الوفد المصرى بلندن ، ولم يسمح لا هو ولا
أحد من بعده لمصر بالتكلم فيه الا فيما يختص بضمان
الماء ، فجعله هذا التصريح من الموضوعات المحتفظ بها ،
لا مسألة ماء فقط ..

فتصريح ٢٨ فبراير ألغى الحماية دوليا ..
وأعطى الاستقلال دوليا ..
وأرجع لنا وزارة الخارجية ..
ومكننا من التمثيل الخارجى بلا شروط ولا قيد ..
وخلى بيننا وبين التمتع بالدستور ..
ويسر لنا أن تفاوض بلا قيد ولا شرط على الامور
الاخرى المختلف عليها ..
وان ندخل المفاوضة ونحن أحرار مستقلون ..
هذا التصريح من أجل الاعمال السياسية ، يحمى
عليه عظمة السلطان فؤاد ، وكل من سعى فيه من ثروت
وصدقى وغيرهما ..

تعقيب للرئيس على ماهر

عود الى بدء (١)

تألف الوفد وكنت مديرا للمجالس الحسبية في وزارة

(١) كانت مجلة «المصور» قد نشرت هذه المذكرات في اعداد سابقة ، وقد
علق عليها السيد على ماهر بهذا التعليق

الحقانية ، وساعدت بكل قوتى فى خدمة الوفد ، فكان
اضراب الموظفين ردا على اللورد كيرزن الذى صرح بأن
الثورة المصرية لا يؤيدها المثقفون ، لان المثقفين - وهم
موظفو الحكومة - بعيدون عنها ، وكانت أغلبية المثقفين فى ذلك
العهد حقا فى السلك الحكومى ، وأسقطنا بهذا الاضراب
الوزارة القائمة ، فلم تبق فى الحكم أكثر من أسبوعين ،
إذ لم تجد موظفا يعاونها فى العمل . وذلك لانها عجزت
عن أن تضيف على الوفد صفة التمثيل الرسمية للبلاد .
وفى عهد الوزارة التالية فصلت من خدمة الحكومة ، وكان
الوفد فى باريس فقرر الوفد ضمى الى عضويته على أن
أبقى فى مصر ، فبقيت ، وكانت الروح الوطنية قوية
والقلوب صافية والضماير نقية وكلمة البلاد موحدة

وجاءت لجنة ملنر فصادفت مقاطعة اجماعية من
الامة وتحدث اليها رشدى وعدلى وثروت بعد تفاهم مع
لجنة الوفد لبيان مطالب الامة ولتفسير الغرض من
المقاطعة . ودونت لذلك محاضر . وكان لورد اللنبى قد
أصدر تصريحاً يقرر فيه أن الحماية باقية وانه لايسمح
لأحد بمناقشتها فكتب ردا عليه فى كلمات قوية نشر فى
الجرائد . . وفى اليوم التالى اعتقلت فى قشلاق قصر
الأنيل ، وبعدها أبعدت الى الاقصر

فى باريس ..

بعد تلك المذكرات التاريخية النفيسة والمحركات
السياسية القيمة التى حررها لطفى السيد بقلمه البليغ
وعاونه فيها عبد العزيز فهمى بعلمه الفزير ودقته
المعهودة من بدء قيام الوفد والتى استمر سيلها كلما
سنحت فرصة للدفاع عن حقوق مصر . وبعده تلك
البيانات الشيقة التى كان يدبجها واصف غالى بالفرنسية

وبعد تلك الاحاديث الصحفية والمقابلات السياسية الهامة والاجتماعات الكثيرة والبيانات القوية التى امتاز بها سعد ، ساد فى الوفد سكون طال أمده وظهر خلاله انشقاق كبير فى الوفد بباريس نتيجة لتوتر الاعصاب بسبب طول الانتظار وعدم وجود عمل ايجابى لديهم .. وكان من بين من هم فى جانب « سعد » « عبد العزيز فهمى » و « لطفى السيد » و « محمد على علوبة » .. ومن بين من هم فى الجانب الآخر « حمد الباسل » و « عبد الطيف المكباتى » الذى كانت فى عهده امانة صندوق الوفد ..

استدعيت الى باريس وسافرت من الاقصر الى باريس مباشرة ولا حاجة لى الآن الى تفصيل الظروف التى يمرت هذا السفر ، وحملت معى محاضر احاديث رشدى وعدلى وثروت مع لجنة ملنر ، وكانت مهمتى أن أسعى لتصفية الجو بين جانبى الوفد وأبين لزملائى رجال الوفد المصرى مبلغ اتحاد البلاد الذى لايسمح لمواطن صالح أن يمس به بسوء ..

وقضيت اباما أعالج أمر الانشقاق حتى تم التفاهم والتصافى ، ونقلت امانة صندوق الوفد الى « عاوبة » . وعقب ذلك أعددت عشرين نسخة من مجموعة دساتير « دارست » وزعت على أعضاء الوفد حتى نشغل بوضع أسس الدستور المصرى ، وتم كذلك الاتصال بالمسيو «لابراديل» مستشار وزارة الخارجية الفرنسية ، فكنا نحيل اليه من الموضوعات ما يحتاج الى بحوث فنية فيبين أصول النظريات ويبين السوابق ، والمعاهدات التى طبقت فيها هذه النظريات ، وذلك بقصد اعداد ما نازمنا من الناحية الدولية فى كل جزئية من جزئيات القضية المصرية

الدعوة الى المفاوضة بلندن

ولما حضر السير سسيل هيرست الى باريس لدعوة الوفد للمفاوضة في لندن أراد سعد أن يرجع الى الامة لاستشارتها في أمر السفر الى لندن فاقترحت لتحقيق ذلك أن نرجو « شوقى بك » (١) الشاعر الوطنى الكبير فى أن يكتب دعاء يتلى فى المساجد والكنائس ليكمل الله جهود الوفد بالنجاح فى مفاوضاته بلندن . . وقد حصل

(١) هذا هو الدعاء الذى وضعه المغفور له احمد شوقى بك أمير الشعراء ، وتلى فى المساجد والكنائس قبل سفر « الوفد المصرى » الى لندن لاجراء أول مفاوضة ، بين مصر وبريطانيا وهو الذى أشار اليه على ماهر فى مقاله ، وكان هو صاحب فكرته :

« اللهم قاهر القياصر ، ومذل الجبابر ، وناصر من لا له ناصر ، ركن الضعيف ومادة قواه ، وملهم القوى خشينه وتقواه ومن لا يحكم بين عباده سواه هذه كنانتك فزع اليك بنوها ، وهرع اليك ساكنوها ، هلالا وصليبا ، بعيدا وقريبا ، شبانا وشيبا ، نجيبا ونجيبا ، مستبقين كنائسك المكرمة ، التى رفعتها القدسك اعتابا ، ميممين مساجدك المعظمة التى شرعتها لكرمك أبوابا ، نسألك فيها بيمى روح الحق ، ومحمد نبي الصديق ، وموسى الهارب من الرق كما نسألك بالشهر الاير والصائمية وليلة الاغر والقائمية ، وبهذه الصلاة العامة من اقباط الوادى ومسلميه ، ان تعزنا بالعتق الا من ولائك ، ولا تنزلنا بالرق لغير آلائك ، ولا تحملنا على غير حكمك واستعلانك ، اللهم ان الملا منا ومنهم قد تداءوا الى الخطة الفاضلة والكلمة الفاضلة ، فى قضيتنا العادلة فآتنا اللهم حقوقنا كاملة ، واجعل وفدنا فى دارهم هو وفدك ، وجندنا الاعزل الا من الحق جندك ، وقلده اللهم التوفيق والسداد ، واعصمه فى ركنك الشديد ، أقم نوابنا المقام المحمود ، وظللهم بظلك المحمود . وكن انت الوكيل عنا توكيلا غير محدود ، سبحاتك لا يحد لك كرم ولا وجود ، ويرد اليك الامر كله وامرك غير مردود ، واجعل القوم محالفينا ولا نجعلهم مخالفينا . واحمل اهل الراى فيهم على راىك فينا . اللهم تاجنا منك نطلبه ، وعرشنا اليك نخطبه ، واستقلالنا التام بك نستوجبه ، فقلدنا زمامنا ، وولنا أحكامنا ، واجعل الحق امامنا ، وتم لنا الفرح ، بالتى ما بعدهما مقترح ولا وراءها مطرح . ولا تجعلنا اللهم باغين ولا عادين ، واتبنا فى الارض من المصلحين ، غير المفسدين فيها ولا الضالين . آمين

الدعاء في المساجد والكنائس فكان ذلك بمثابة اذن
وتصديق من الامة على سفرنا ، وانحلت بذلك هذه
العقدة

مزاجان مختلفان !

جرت المفاوضات بلندن برئاسة « سعد » واشترك
فيها « عدلى » . وكانت العقبات كثيرة لا محل لذكرها
في هذا المقام . وفي خلالها برزت شخصية « سعد »
وشخصية « عدلى » بمزاجين مختلفين ولو ان اهدافهما
واحدة هي اهداف الوفد واهداف الامة المصرية . فكان
« سعد » صلبا في الاتجاه الى غايته شديدا في أسلوبه ،
وهو أسلوب المحامى الذى يتربص لخصمه وينقض على
كل نقطة ضعف تصدر منه . بينما كان عدلى ليناً في
عباراته يحاول الوصول الى غايته بكل مايعرض له من
انوسائل . اصطنع أسلوب السياسة الدبلوماسية
الذى يلخص الحديث بلباقة ولين ، فكان المفاوضات
الانجليزى اكثر ارتياحا الى أسلوب « عدلى » ، وكلما
بدت صعوبات في جلسات المفاوضات كان « عدلى » يتصل
اتصالا شخصيا لتذليلها . ونشأ من ذلك سوء الظن
الذى انتهى الى عدم التفاهم بين سعد وعدلى !

واذكر انى تقدمت ذات يوم الى سعد في هذه الفترة
وقلت له : « أنت تعلم أن القضية المصرية اذا نجحت فان
النجاح نجاح لسعد ، واذا فشلت فسيقال ان سعدا
فشل . والرجل العظيم لايقوم بعمله وحده ، بل بمكانة
الرجال الذين يعاونونه . وأنت تعلم أن نابليون الذى
أسندت اليه تلك الانتصارات الرائعة ماكان ليحققها الا
بحسن اختياره لقواده وبما أتوه من أعمال مجيدة . لكن
اسم نابليون وحده هو الذى ساد كل شيء » . فقال

لى سعد : « وماذا تريد ؟ » قلت : « أن ينتهى الخلاف ،
تكريمك لعدلى ودعوته الى الفداء معك » . . فطلب
منى أن أحضر معهما فاعتذرت . وكان بعد اجتماع
الرجلين العظيمين أن حل الصفاء بينهما ، ولكنه لم يدم
أكثر من أسبوعين . . !

عرض مشروع ملتر فى مصر

عدنا من لندن ولم يرتض أحد من الوفد ماعرضه
« لورد ملتر » ودونه فى مشروعه للمعاهدة بين مصر
وانجلترا . أراد « سعد » وفريق من الوفد أن يرفض
المشروع اطلاقا . ورأى آخرون أن الحركة الوطنية
يجب أن تغذى ولذلك لا يجوز قفل باب المفاوضات من
غير بذل مجهودات جديدة . ولذلك كان اختيار أربعة
من الذين اشتركوا فى المفاوضات لعرض المشروع على
الشعب المصرى ، خصوصا وأن « ملتر » كثيرا ما قال
لهيئة المفاوضات : « انكم تطلبون أشياء لم تطلبها الامة
المصرية » ! . . فكان من الضرورى أن يسمع رأى الامة
المصرية ، ولذلك ندب « محمد محمود » و « لطفى
السيد » و « عبد اللطيف المكباتى » و « على ماهر »
لعرض المشروع على الامة . وانضم اليهم فى مصر
« مصطفى النحاس » و « حافظ عفيفى » و « وىصاواصف »
عرض المشروع . . وكان « أمين الرافعى » الصحفى
القدير وصاحب جريدة « الاخبار » مساعدا لسكرتير
لجنة الوفد . وقد سألتنى هو وشقيقه عبد الرحمن
الرافعى بك اذا كان الطعن فى المشروع يضايق الوفد ،
فأفهمتهما أن الطعن فى المشروع بالعكس قد يساعد
الوفد ، ولكنى رجوت يومئذ أن يتحاشوا ذكر الوفد
بسوء

عرض المشروع على الهيئات العامة بصفة علنية في اجتماعات كبيرة شعبية كانت تشهدها الطبقات المختلفة وفسر المشروع ودونت الرغبات الشعبية التي ترمى الى تعديل نصوصه . . وبعد تمام ذلك عدنا الى باريس نحن الاربعة وأصررت على أن يعود معنا مصطفى النحاس وحافظ عفيفي ووبصا واصف . ذلك اني كنت أخشى أن يتجدد الشقاق السابق وكنت أحسب أن وجود عناصر جديدة يؤدي الى التهدئة . . سافرنا . . وفي البحر دونا ماكان من أمر عرض المشروع على الشعب في مذكرة من ثلاثة أعمدة : العمود الاول به نص مشروع ملئر ، والعمود الثاني ماقدمناه من تفسير لأهل البلاد ، وفي العمود الثالث رغبات الشعب . وأضفنا ان الهيئات استعملت كلمة رغبات تأديبا في حق الوفد لعظيم ثقته بها ولكنها في الواقع تريد تحقيقها باعتبارها تحفظات

خلاف جديد !

ولما عرضنا الامر على سعد وباقي أعضاء الوفد في باريس قال سعد « ان التفسيرات التي أدليتم بها لا تتفق مع النصوص ولا مع ما سمعناه من ملئر » فأجبتنه تغاديا من المناقشات : « ان الاستشارة كان الغرض منها تبين رأى الامة ، ورأى الامة واضح وضوحا تاما من مجموع تفسيراتنا والرغبات التي أبديت . فاذا أضفناها معا كان المجموع هو ما تريده الامة . . »

بعد ذلك اتصل الوفد بلندن ودعينا مرة ثانية لاتمام المفاوضات . فأعلن سعد أنه لا حاجة لسفر الوفد بأكمله وأن الظروف تقتضي أن يسافر منا ثلاثة فقط ورأى أن يكون اختييارهم بالاقتراع السري وأصر على رأيه فيحصل الاقتراع وتقرر سفر سعد وعبد العزيز

فهمى وعلى ماهر . وأعلن « سعد » أنه يريد سفر « مصطفى النحاس » بوصفه سكرتيرا ، فسافرنا الى لندن وهناك أظهر لورد ملتر استحيائه لحضور باقى أعضاء الوفد ، فدعاهم « سعد » . . وحضروا جميعا عرضت نتيجة استشارة الامة ، واستمرت المفاوضات الى أن رأى الانجليز أننا قطعنا مرحلة كافية ، وأنه يجب أن تترك المفاوضات الآن حتى تعين الحكومة المصرية هيئة رسمية لاتمام المفاوضات وتوقيع معاهدة فى حالة نجاحها

ووقع خلاف جديد بسبب انه كان هناك فريق من الوفد يرى وجوب الفناء الحماية قبل العودة الى المفاوضات ، بينما يرى فريق آخر أن الفناء الحماية مع باقى تحفظات الامة هى الهدف الاخير ، فاذا وصلنا اليها فى النهاية كان ذلك كافيا ، ولا محل لاشتراط شىء مقدما

ويلاحظ أنه فى بداية حضور « عدلى » الى باريس للاشتراك فى العمل مع الوفد ، كانت نظرية الوفد ان يبقى الوفد رمزا لمطالبة مصر بحقوقها الكاملة ، وأن لاشىء يمنع قيام وزارة ثقة يرأسها « عدلى » ويؤيدها الوفد ، على أن تعمل بالتفاهم التام مع الوفد . . ولكن هذه الفكرة ضاعت بسبب الخلاف المستحكم وقتئذ الذى كان له اكبر الاثر فى الوفد وفى مصير قضية البلاد . على أن هذه الفكرة عادت فى سنة ١٩٢٦ التى تم فيها التعاون بين الرجلين العظميين من جديد فى صورة أخرى . والواقع أن « سعد » شعبى عظيم و « عدلى » دبلوماسى كبير وهما يكملان بعضهما وكان تعاونهما واجبا وطنيا وعلى الاخص لانه فى ذلك العهد ، عهد الاحتلال ، ماكان يتيسر لرجل واحد أن يجمع بين الشعبية والدبلوماسية .

ولا ريب عندى فى انه كان يمكن تفادى هذا الانشقاق بقليل
من الصبر وشىء من الاعتدال والثبات

عودة الى التلغرافين

أما التلغرافان اللذان ورد ذكرهما فى الحديث فلست
أعرف شيئاً عن منشأ كتابتهما ولكن بطبيعة الحال كان
رأى متفقاً مع رأى زملائى فى أنه لم يكن فى مقدور كاتبيهما
أن يكتب ما كتبوا بلا رأى سعد

وظاهر أن سعدا كان يعلم بالتلغرافين فقد كان فى
مقدوره أن يكتب كلمة لأهل البلاد ينبئهم بأن هذين
التلغرافين لا يعبران عن الحقيقة فى شىء .. لكنه بقى فى
موقفه مكتفياً بنفى علمه بهما وهو لا يريد أن يصحح
ماورد فيهما

وبعد عودتنا الى باريس رأى فريق من الاخوان العودة
الى مصر مباشرة ، ولم تفلح المساعي فى حملهم على
العدول عن سفرهم كتلة واحدة .. وقد كنت وسينوت
حنا والمحامى الفرنسى « اولانييه » مع سعد قبيل قيام
القطار الذى يقل هؤلاء الاخوان من باريس فى طريقهم
الى مصر فأخبرت سعدا أنى سأودع اخوانى ومعى
سينوت ، فامتعض سعد ، لكننا ذهبنا ولما قابلناهم فى
المحطة قلت لهم : « ان الخلاف بين فريقى الوفد هو فى
الاجراءات وحدها ، ومادامت لن تكون هناك مفاوضة
رسمية الا بعد شهر فلدينا متسع من الوقت للتفاهم
على هذه الاجراءات . وأرجو أن تتمتعوا بالهدوء فى هذه
السفريه البحريه ، واذا ما عدتم الى مصر الا تشيروا
شيئاً من هذا الخلاف حتى نحافظ على وحدة الأمة
واتحادها المتين » فأجابوا : « اننا مصممون على ذلك
ونريد من أعماق قلوبنا .. لكن الخوف من سعد ! »

فقلت : « اذا اتى سعد شيئاً فى حقكم فانى سأستقيل
.. وسأعود الى بيت سعد بعد هذا الوداع وأخبره
بكل ماتحدثنا به » .. وبالفعل عدت من المحطة مع
« سينوت » ونفذت ما وعدت به ..

تلغراف آخر !

بعد ذلك بيومين وأنا فى مقر الوفد بباريس وجدت
« سعد » و « واصف غالى » جالسين . فقال لى سعد :
« هل أطلعت على التلغراف الذى أرسلته الى أمين
الرافعى ؟ » .. فأجبتة انى لم أر شيئاً فأطلعنى على
« صورة التلغراف الذى أرسله الى « أمين الرافعى »
وحاصله انه نبتت فكرة ترمى الى دخول المفاوضات بغير
مراعاة الشروط الواردة فى تحفظات الامة ، وان البلاد
يجب أن تحذر أصحاب هذه الفكرة

فتأثرت وغضبت وقلت : « اذن أنا مستقيل ! »

فألح على أن لا أفعل ، وبعد ذلك رأى واصف أن
يبعث بتلغراف مستعجل لأمين الرافعى يطلب اليه أن
لا ينشر التلغراف السابق ويقول انه أرسل اليه بوصفه
مساعدًا لسكرتير لجنة الوفد للتوجيه لا للنشر ..
وأرسل التلغراف بالفعل ، فعدلت عن الاستقالة .
ولكنى بعد ذلك بزمان علمت أن التلغراف الاول نشر
بالفعل ، وقيل فى تعليق نشره ان التلغراف المستعجل
وصل بعد أن كانت الجريدة قد طبعت وأعد منها ٤٥
ألف نسخة للتوزيع . فلم يتمكن أمين الرافعى من
تنفيذه

من يكتب تاريخ الحركة الوطنية ؟

عاد سعد في ابريل سنة ١٩٢١ ، وكان معه واصف غالى دسينوت حنا وعلى ماهر . . . وعقب وصولنا مباشرة رجوت سعدا أن يبدأ عمله في مصر بزيارة إخواننا الذين سافروا من قبل فرضى عن طيب خاطر وقد صاحبته في زيارتها جميعا . . . ومن رأى أن التاريخ الكامل للحركة الوطنية لا يمكن أن يكتبه اعضاء من الوفد بمعلوماته وحده لأنه محال أن يكون قد أحاط بالوقائع جميعا ، بل يجب أن يتعاون بعض أعضاء في تدوينه حتى يبين كل من شهد واقعة معينة ما يعرفه لمن لم يشهدها ، ولا شك أن الاستعانة بسكرتارية الوفد قد يكون مفيدا « ١ »

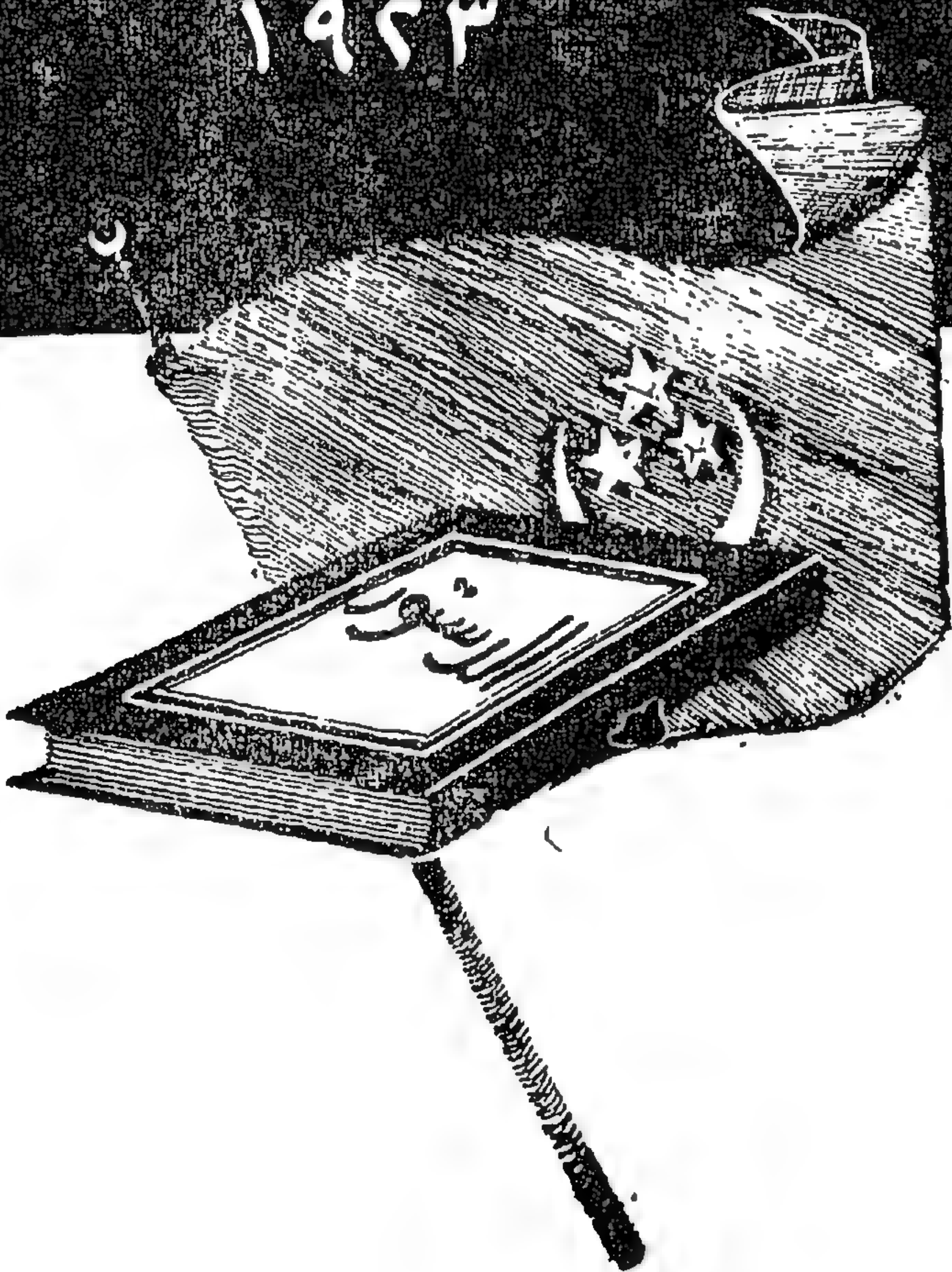


(١) الى هنا ينتهى تعليق السيد على ماهر الذى اشرنا اليه من قبل

الفصل التاسع

دستور

١٩٤٣



وضعت دستورا في باريس

في سنة ١٩٢٠ حينما كنت بباريس مع الوفد المصري عهد الى الوفد بوضع مشروع لدستور مصرى ، لاننا كنا نطالب بالاستقلال والدستور ، فتوفرت هناك على دراسة دساتير الامم الراقية ، فوجدت دستور بلجيكا هو أحسن الدساتير الحديثة التى وضعت لحكومة ملكية دستورية لدقته ونظامه . على أننى وجدت فى دستور تركيا الذى وضع سنة ١٩٠٨ م ميزة لاتوجد فى الدستور البلجيكى . وهذه الميزة فى النصوص الخاصة بالحريات ، ففيها توسع أكثر ، فنهجت نهج الدستور البلجيكى وأخذت منه بعضا واقتبست بعضا آخر من دستور رومانيا ، ووضعت دستورا لمصر ، ثم اجتمع الوفد المصرى وهو بباريس لقراءته

ولكننى أثناء قراءته على اخوانى فوجئت بسعد باشا زغلول يعترض على بعض المواد وحدثت مناقشة طويلة بينى وبينه انتهت بأن طويت الاوراق وانسحبت من الجلسة

الى أن كانت سنة ١٩٢٣ والفت وزارة المرحوم عيسد الخالق ثروت . وأعلنت هذه الوزارة استقلال مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير بخطاب موجه اليها من الملك فؤاد لتبلفه الى الشعب وفيه يقول الملك :

« . . نعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال » فأخذت الوزارة الشروية تعمل

منذ ذلك اليوم وما يتفق واستقلال مصر من مظاهر الشخصية الدولية

وكانت فاتحة أعمالها تأليف لجنة من ثلاثين عضوا لوضع الدستور برئاسة المرحوم حسين رشدي باشا ، سميت « لجنة الدستور » أو لجنة الثلاثين ، أو لجنة الاشقياء كما أطلق عليها المرحوم سعد باشا هذا الاسم وكان وقتئذ في المنفى هو وصحبه

لماذا سميت « لجنة الاشقياء » ؟

وهنا نسأل هذا السؤال لماذا سميت لجنة الدستور لجنة الاشقياء ؟ هل لان الوفد وهو زعيم الحركة الوطنية لم يشترك فيها ولم يدع اليها ؟

— كلا فقد دعا ثروت باشا أعضاء الوفد الموجودين في مقر الزعامة في ذلك الحين الى الاشتراك فيها ، فرفضوا رفضا باتا ، بل سميت بذلك لانه كان من رأى الوفد وخصوصا الوزراء بوجه عام الا يضع الدستور المصري لجنة كهذه اللجنة أعضاؤها معينون من الحكومة ، وأكثرهم لم يساهم في الجهاد الوطنى ولم يشترك في الثورة الوطنية ، بل كان يرى ان تتولى وضعه « جمعية وطنية » مؤلفة من الزعماء المجاهدين ، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا ، كما حدث في البلاد الاوربية التى وضعت دساتيرها لجمعية وطنية ، لانها فى رأيه الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الامة وحاجاتها

ولكن المرحوم ثروت باشا أبى أن يأخذ بهذا الرأى ، واحتج بأن ايطاليا واليابان والنمسا والبرتغال لم تضع دساتيرها لجمعية وطنية ، بل وضعت دساتير هذه البلاد بالطريق العادى ، فصدرت من ملوكها . أما البلاد التى

وضعت دساتيرها جمعيات وطنية ، فانما يرجع سبب ذلك الى ظروفها الاستثنائية الخاصة كالثورة وزوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها . وقد جرى الامر في مصر على أن تصدر القوانين من ولى الامر وحده سواء أكان ذلك في انشاء مجلس الوزراء ، وهو أول حجر فى وضع النظام الديموقراطى فى مصر أو فيما تلا ذلك من النظم النيابية

وقد رد عليه خصومه السياسيون بأن مصر فى حالة ثورة وطنية قضت بتغيير نظام الحكم . وقد حدث ان وضعت نظام الحكم فيها جمعية وطنية سنة ١٨٨٢ كما حدث فى غيرها من البلاد . وقالوا ان الدستور اذا لم يكن من وضع هذه الجمعية فان فى وسع ولى الامر ان يسترده فى يوم من الايام

هل الدستور منحة ؟

وقد اجتمعت لجنة الثلاثين فى قاعة الجمعية التشريعية لوضع مواد الدستور - وهى قاعة مجلس الشيوخ الآن - وخطب فى افتتاحها ثروت باشا خطبة طويلة ، فقام على أثره المرحوم عبد اللطيف المكباتى بك ، وقال : « جاء فى خطاب رئيس الوزارة ان الدستور الذى نقوم به الآن هو منحة من جلالة الملك ، ولكننى أقرر أن ما نتمتع به الآن من الدستور انما هو ثمرة جهاد الامة ، وأن للامة السيادة التى يجب ان تكون بارزة فى نصوص الدستور ، وعلى هذا الاساس نحن نشترك فى العمل . وهناك مبادئ يجب أن نقررها قبل انتخاب اللجان منها « سلطة الامة » يجب أن تكون بارزة ، و « مسئولية الوزارة » يجب أن تكون بارزة و « الدستور الذى نعده » يجب أن يكون قابلا للتعديل أمام البرلمان ، وأنه يجب أن يكون الانتخاب بدرجة أو

بدرجتين الخ .. فرد عليه دولة رشدي باشا ان كل هذه المبادئ قد سلم بها دولة رئيس الوزراء

اسمع .. جاتك الطماطم

وقد قررت لجنة الثلاثين في جلستها الثانية المنعقدة في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ تأليف لجنة فرعية من أعضائها تدعى « لجنة وضع المبادئ العامة » ، وانتخبت ١٨ عضوا لها . وكان رئيس اللجنتين دولة حسين رشدي باشا . وكان رحمه الله أستاذ الجميع في القانون وفي دراسة دساتير الأمم ، وكان اذا ناقش عضوا وأطال المناقشة يقول له : « اسمع .. اسمع .. جاتك الطماطم » وكان كثيرا مايكررها ، وكان أمر الطماطم والبيض مشهورا (١) في ذلك الحين !

وكان من نشاطه وظرفه اذا أمر عضوا بالسكوت بعد اطالة الكلام ، ولم يستمع اليه يحمل جرس الرئاسة ويذهب الى مكان العضو ويدق به أمام وجهه ليسكته . وكان قوى الحججة الى حد كبير . وحدث أن أبدى مرة رأيا أزعج الأعضاء ، فاعترضوا عليه ، فصاح فيهم قائلا : « يا حضرات السادة استمعوا لي حتى أفرغ من كلامي ثم فندوه بكل ما عندكم من حجج وبراهين » ثم سكت قليلا ، وقال : « ولكنكم لن تستطيعوا .. » . وقد كان !

شيء الله ياسيدة

ودار نقاش طويل حول كثير من المسائل ، ومن أبرزها مسألة تمثيل الاقليات التي أثارها توفيق (بك) دوس

(١) كان المتظاهرون في ذلك الحين اذا غضبوا على حاكم او سياسى يرمونه في الطريق بالبيض والطماطم

ومحاكمة الوزراء ، ومسئولية الوزارة ، والانتخاب بدرجة
أو بدرجتين ، وحق حل مجلس النواب ، وامتيازات المرب
بمصر وسقوط رئيس الديوان الملكي ، وكبير الامناء مع
سقوط الوزارة . وكان في رأس هذه المسائل مسألة النص
على سيادة مصر في الدستور . فقد وضعت لجنة تحرير
الدستور التي كنت رأسها المادة الاولى منه هكذا : « مصر
دولة سيادة حرة مستقلة . ملكها لا يتجزأ ، ولا ينزل عن
شيء منه الخ . » اعترض الشيخ محمد بخيت بأن السيادة
لا معنى لها هنا . والسيد في اللفه الشريف الكريم ، ودارت
مناقشة بينه وبينى ، فقال الشيخ بخيت : « مصر سيادة
يعنى شريفة . . . شيء لله يا سيده ! »

فضحك الاعضاء ، وغضبت من هذه النكتة الباردة . !

سقوط الوزارة

بقيت الوزارة الثروتية في الحكم الى نوفمبر سنة ١٩٢٢
وقد أعلنت استقلال المملكة المصرية ، وألفت لجنة الدستور ،
وألفت وظائف المستشارين الانجليز ، ماعدا مستشارى
المالية والحقانية ، وأبطلت حضور المستشار المالى جلسات
مجلس الوزراء ، ثم عصفت بها أزمة سياسية ، فاستقالت
وقامت على أثرها وزارة نسيم باشا

وكان سقوط الوزارة الثروتية وتأليف الوزارة النسيمية
محاطين بظرف دقيق . لذلك لم يمكث نسيم باشا طويلا
حتى اصطدم بأزمة النص في الدستور على « ملك مصر
والسودان » فطوحت به هذه الازمة ، وكان يقول انه
ضحى بنفسه وبوزارته . وقد أشيع وقتئذ أن وزارة نسيم
باشا عدلت بعض مواد الدستور فهاج الرأي العام ، وبعثت
الى دولة يحيى باشا ابراهيم الذى خلف نسيم باشا فى

الحكم خطابا اعترض على نسيم باشا ، وأقول : « انه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتالاريب فيه وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام »

يحيى ابراهيم واللورد النبى

خربت وزارة نسيم باشا صريعة فى أزمته ، ودعى يحيى ابراهيم باشا لتأليف الوزارة ، فألقها . وفى ذلك اليوم الذى تألفت فيه هذه الوزارة قابل رئيسها اللورد النبى ، وأخبره أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة ، وسأله هل هو مستعد للتعاون معه ، فأجابه اللورد النبى : « اننى أرحب بالتعاون معكم بكل صراحة واخلص مادامت طلباتكم معقولة » فرد عليه يحيى باشا بأن طلباته ستكون معقولة حتما ، فسأله اللورد النبى عن طلباته ، فقال يحيى باشا : « ان البلاد تطلب الافراج عن سعد باشا وصحبه ، وعن المعتقلين الآخرين ، وتطلب الغاء الاحكام العسكرية »

فأجابه اللورد النبى بالموافقة على المطلب الثانى ، وأجل المطلب الاول ، ولكنه وعده أن يفاوض حكومته ، حتى اذا كان شهر رمضان من ذلك العام طالب يحيى باشا بالوفاء ، فتم الافراج عن سعد وصحبه وكثير من المعتقلين السياسيين

وكانت مفاوضات بين اللورد النبى ويحيى باشا ابراهيم اجتازت فيها وزارته ظروفًا دقيقة تتعلق ببعض نصوص الدستور وكنت وقتئذ ازاول المحاماة ، وذهبت الى غرفة المحامين ، فسألنى بعض الزملاء عن حقيقة ما يشاع حول الدستور من انه ضيق الحدود ، قاصر عن تقرير الحريات المطلوبة للشعب ، فقلت لهم : « كلا ، انه دستور فضفاض » وكنت أقصد بذلك انه وسع كل الحريات

المطلوبة للشعب رادا بذلك على من ظنوه دسستورا
« ضيقا » لا يتسع لحقوق البلاد وامانيها

وكان هناك مشروع أعدته لجنة الدستور قد تضمن
النص التالى :

« لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول
الاجنبية ، ولا يمكن ان يمس ما يكون للاجانب من الحقوق
فى مصر بموجب القوانين والمعاهدات الدولية »

وعلمت ان من ادخلوا التعديل على الدستور قد اضافوا
الى هذا النص كلمتى « والعادات المرعية » . وادركت ما
فى هذه الاضافة من خطورة على حقوق البلاد ، وكتبت فى
ذلك خطابا مفتوحا للمرحوم يحيى باشا ابراهيم

وتوجهت الى جريدة « الاهرام » مصطحبا معى المرحوم
محمد علام باشا وقدمت صورة من هذا الخطاب الى المرحوم
الاستاذ انطون الجميل بك « باشا »

واثناء وجودى فى « الاهرام » كتبت خطابا خاصا
للمرحوم يحيى باشا ابراهيم الذى خلف نسيم باشا ،
وبصرته بخطر اضافة كلمة « العادات المرعية » لانها
تجبر التشريع ، وضربت له مثلا بمنح رخصة رى على احدى
الترع لاحد الاجانب ، ومضى على الرخصة ثمانى سنوات
مثلا ، واردت الحكومة تعديل الرى ، فتقف كسلمة
« العادات المرعية » حجر عثرة فى سبيل ذلك التعديل ،
فيتجبر التشريع ولا يسـهل اتمامه ثم افهمته
فيه ان الامتيازات قد اتسـع نطاقها بسبب
العادة . . واهتمـاما منى بهذا الامر ، توجهت بنفسى
لمقابلة المرحوم يحيى باشا بالوزارة وسلمته الخطاب الذى
اعدته فى دار « الاهرام » بحضور من ذكرت ، وقلت له فيه :

« ان هذا التعديل بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتنا لاريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام » ثم زالت الازمة وتهيأت الامور لاصدار الدستور حين هيأت الامور لاصداره . وتكشفت السحب ، وأسرع يحيى ابراهيم باشا الى قصر عابدين فى ليلة ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ورجا الملك فؤاد أن يقضى من وقته فى تلك الليلة ساعتين لمراجعة الدستور ، ثم يتفضل بأمضائه ، ولو أن فى ذلك مشقة على صحته ، لان المصلحة الوطنية تقضى بالاسراع فى أمضاء الدستور واصداره فراجعته وأمضاه فى تلك الليلة التاريخية



الفصل العاشر

طلقت الوزارة وطالقتني



رياستى لحزب الاحرار الدستوريين

ناضلت عن الدستور - لا عن اقبال على الخوض في شئون السياسة ، ولكن عن ايمان بأن الدستور - وهو الوثيقة الاساسية التى تقرر نوع الحكم وتسجل حقوق الامة - يجب أن يبذل لصيانتة كل جهد ..

وقد أصدرت وزارة يحيى ابراهيم باشا الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت في الحكم الى أن استقالت في يناير سنة ١٩٢٤ ، وخلفتها وزارة سعد زغلول باشا . وفي سنة ١٩٢٤ أثناء تولى سعد الوزارة قتل « السير لى ستاك » سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .. فطرد الانجليز الجيش المصرى من السودان ، واحتلت جنودهم الجمارك ، وفرضوا على مصر غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، وأنذروا مصر بأنهم سيأخذون من مياه النيل لرى أى مقدار فى إقليم الجزيرة السودانى يزيد على ثلثمائة ألف فدان ..

فى هذا الوضع الذى كله مصائب على مصر ، لم تستطع حكومة سعد زغلول البقاء فى الحكم فاستعفت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفى ذلك الوقت كانت حالة مصر مضطربة ، وكنت أنا مريضا بالسويس عند أخى الدكتور عبدالرحمن عمر بك الذى كان مديرا لمستشفى هذه المدينة . وقد كنت معتزلا السياسة مبتعدا بعدا تاما عن مشاكلها وأحداثها ، كارها لها ولاسمها ، متجنبيا التدخل فى أى عمل عام

وفي أثناء وجودي عند أخى في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٤ أو أوائل يناير سنة ١٩٢٥ - وكانت وزارة زيور باشا الأولى في الحكم - واصلنى خطاب من محمد محمود باشا ، وآخر من حافظ عفيفى باشا ، حاصلهما انهما يرغبان فى أن أكون رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين ، فلم أستطع اجابتهما الى هذه الرغبة

وقد كان بالسويس بعض اهلى ، فأحضرونى الى القاهرة وحضر اليها أخى الدكتور عبد الرحمن بك للعناية بصحتى . . ولم أكد أستقر فى بيتى حتى حضر عندى عدلى يكن باشا وثروت باشا ، وطلبا الى أن أكون رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين بدل عدلى باشا الذى استقال من رئاسة الحزب . واذ ذاك علمت ان رجال الحزب الاحرار قد اتفقوا على ان تسند الى رئاسة الحزب . .

أدركت حينذاك ان عدلى باشا سئم الاشتغال بالسياسة الحزبية ، فربأ بنفسه عنها ، وأنه يريد مع اخوانه ان يفرزنى فيها . . ولقد كانت كل ظروفى لاتسمح لى بقبول هذه الرئاسة ، خصوصا وانى لم أكن عضوا فى الحزب اذ انه تأسس فى آخر سنة ١٩٢٢ ، ولم اشترك فى تأسيسه ولم انضم اليه . . ولكن عدلى باشا وثروت باشا لم يقبلا عذرى ، ولا اقاما وزنا لحالتى الصعبة التى لا تساعدنى على التورط فى مثل هذا العمل . وكان أخى الدكتور عبد الرحمن حاضرا المجلس ، فعارض رأيهما رعاية لصحتى ، وخوفا عليها من التعب . . فقالا له : « اننا نريد اسمه فقط ، ولا نريد منه ان يتعب نفسه ، أو يعمل شيئا » . . فبدر من أخى عبد الرحمن ، تأديبا فى حقهما ، أن قال :

— مادام الامر كذلك فلا مانع . .

فلم يكادا يسمعان هذه العبارة حتى قالوا : « نحن نكتفى

بهذا » . . ثم انصرفا ، واعلنا في الحزب أنني قبلت رياسته
فلصقت بي هذه الرياسة من ذلك الحين

عقب ذلك شرعت وزارة زيور باشا « الأولى التي حلت
محل وزارة سعد زغلول » في عمل انتخابات للبرلمان ،
فأكرهني اخواني في الحزب على ترشيح نفسي فيها مادمت
رئيسا لهم . . وكنت أود أن أظل بعيدا عن الانتخابات
لأنني أكره التعرض لها لما تقتضيه من تركية المرء نفسه
أمام الناس ، وقد أبيت أن أسير في هذا السبيل . . ولكن
بعض أهلي في قريتنا رشحوني ، وانتهيت بأن صرت نائبا
عن الدائرة التي بها بلدي . . .

دخولي الوزارة

وفي صبيحة يوم اعلان النتيجة ، جاءني وكيل مديرية
المنوفية « أحمد فهمي حسين » وأخبرني أنني مطلوب في
القاهرة . . وأخذني معه في سيارته ، حتى أوصلني الى
نادي محمد علي ، فوجدت زيور باشا وعدلي باشا وثروت
باشا وصدقي باشا وغيرهم مجتمعين ، فحتموا علي أن
أدخل الوزارة التي كان زيور باشا يؤلفها وقتئذ . وهي
وزارته الثانية التي وليت الحكم ابتداء من ١٣ مارس سنة
١٩٢٥

حاولت الاعتذار والتخلص من دخول الوزارة لا كراهة
في الوزارة ، ولكن مراعاة لحالتي الشخصية ، واستعدادي
النفسي الذي ينفر من مثل هذا العمل السياسي العام .
ولكن ضغط اخواني ووصل بهم الى ان تلمسوا مني كلمة
« طيب » فأدرج زيور باشا اسمي وزيرا للحقانية في تلك
الوزارة !

وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ ، اجتمع مجلس النواب الذي أتت به انتخابات وزارة زيور باشا الاولى واخذت في انتخاب رئيس له . . وكان المرشحان للرياسة سعد باشا وثروت باشا ، ففاز بها « سعد » على « ثروت » . وما كادت تلك النتيجة تظهر حتى غضب الانجليز وبعثوا الى الملك فؤاد انذارا يطلبون فيه حل مجلس النواب فوراً . . فلما علم زيور باشا بهذا الانذار لم يسعه الا ان يقدم استعفائه للملك ، ولكن الملك فؤاد بصر زيور باشا ووزارته بخرج الموقف ، وما كانت عليه البلاد في ذلك الحين ، خصوصا والانجليز يتحفزون لوضع يدهم على مرافق البلاد بالقوة . . فلم تجد وزارة زيور باشا من الوطنية ولا من المروءة ، ان تترك الملك في هذا الظرف العصيب . بل اضطرت لحل المجلس تفاديا من الخطر الذي اشار اليه الملك ، وهو وضع الانجليز يدهم بالقوة على جميع المصالح . .

يتبين من ذلك أن حل مجلس النواب في ذلك الحين لم يأت من الوزارة باختيارها ، ولا من الملك باختياره . . وانما وقع تفاديا لعواقب تهديدات الانجليز الذين لا يقفون عند حد في تنفيذ ما يهددون به . . ولو أن الملك ووزارته في ذلك الحين لم يحلوا المجلس ، وكان الانجليز نفذوا تهديدتهم بالاستيلاء بالقوة العسكرية على مصالح البلاد ، لكانت هذه طامة كبرى ، تزيد على تلك المصائب التي والوها علينا يوم مقتل السردار سنة ١٩٢٤

ولقد كان كل اخواني يعلمون اني كنت قلقا في هذه الوزارة ، وكان اخواني الوزراء يعملون اني غير راض عن البقاء فيها . . لا كرها في هذه الوزارة بالذات ، ولكن كرها للعمل في الحكومة بالاطلاق ، خصوصا وان الورور في كثير من الاحيان مضطرب لمالاة اخوانه على امور في سير

الحكم ، لو كان هو وحده المتصرف فيها لارتأى خلاف ما يرون . .

ولقد حدث أثناء وجودى فى هذه الوزارة مسألتان ، أذكرهما للدلالة على مقدار ما شقيت به نفسى بالوجود فى عمل تأباه طبيعتى . .

الأولى - أن احدى الجهات طلبت بواسطة بعض زملائنا من حزب الاتحاد تعديل قانون العقوبات تعديلا مقصودا به حماية بعض كبار الموظفين . . واذ كنت وقتئذ وزيرا للحقانية ، ورئيسا للجنة التشريعية التى يجب أن يمر بها مثل هذا التعديل ، فقد بصرت أعضاء اللجنة بما يقعون فيه من الخطأ لو أنهم ساروا فى هذا التعديل وفق ما هو مطلوب ، فتحفظ الأعضاء كثيرا ، وخرج التعديل من يدهم لا يسمن ولا يغنى فى الغرض المطلوب . .

وقد استدعانى الملك فؤاد ، وناقشنى فى أمر التعديل ، فقلت له :

- يا مولانا أن مصلحة جلالتكم - بحسب ما أراها - فى عدم فتح هذا الباب
فقال :

- ولكن الجرائد تتعرض كثيرا لرجال السراى
فقلت له :

- أن رجال السراى هم من موظفى الحكومة ، وقانون العقوبات بحسب وضعه الحاضر يحمى كل الموظفين ، ومنهم رجال السراى ، فتخصيص هؤلاء بقانون خاص ليس من مصلحة العرش . .
فقال لى :

— لكنى أرى أن تعيدوا النظر مرة أخرى فيما قرر بموه
باللجنة التشريعية

ثم أمرنى بأن أرد عليه فى ٤٨ ساعة ، فقلت له :
— ان الموضوع خاص بتعديل قانون العقوبات ولا يمكن
اعادة بحثه فى أقل من أسبوعين

فبدا عليه عدم الرضا بهذا الرد ، ثم قام ليحضر
مجلس الوزراء الذى كان يومها منعقدا بسراى رأس
التين ، وكان مقررا أن يرأسه جلالتة فى تلك الجلسة . .
فلما أوفينا على اخواننا الوزراء ، بادرهم الملك فؤاد
قائلا :

— أنا حا اعمل ايه . . أهو سى عبد العزيز غلبنى . . !
فقلت له :

— كلا يا مولاي . . جلالتكم الغالب على الدوام . .
فأراد زيور باشا أن يقول كلمة لارضاء الملك ، فقلت له :
— يا باشا خل عنك ، فان جلالتة فهم الموضوع بخذايره
على ان المسألة عادت فعلا مرة أخرى ونظمت
فى اللجنة التشريعية ، ولم يحدث فيها الا مجرد تعديل
سطحى . .

مسألة الشيخ على عبد الرازق

اما المسألة الثانية التى زادتنى كرها فى الوزارة فقصتها
ما يأتى :

أنا أعرف المرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير ،
وأعرف أولاده الكبار الذين كنت أقابلهم بمنزل والدهم
الذى كان مفتوحا لأصدقائه وعارفيه ، فعرفت « حسن »
و « حسين » و « محمود » و « مصطفى » . . وأما ولداه

الآخران وهما « على » و « اسماعيل » ولم اعرفهما
لصغر سنهما واشتغالهما اذ ذاك بالدراسة

وفي أثناء وجودي سنة ١٩٢٥ وزيرا للحقانية ، علمت
ان دعوى رفعت امام مجلس الازهر العالي ضد الشيخ
على عبد الرازق ابن المرحوم حسن عبد الرازق باشا
الكبير ، وكان اذ ذاك قاضيا بالمحاكم الشرعية ولم تكن
قد سبقت لي رؤيته . . . وقد طلب في هذه الدعوة تجريده
من درجة العالمية التي حصل عليها من الازهر ، لانه اخل
بوصف العالمية اذ الف كتابا اسمه « الاسلام واصول
الحكم » ، قرر فيه ، ما يفيد ان الاسلام لا خلافة فيه ، وأن
رؤساء المسلمين الآن ملوك لا خلفاء . .

استحضرت هذا الكتاب وقرأته مرة وأخرى ، فلم
أجد فيه أدنى فكرة يؤاخذ عليها مؤلفه ، بل بالعكس وجدته
يشيد بذكر الاسلام ونبي الاسلام ويقدم النبي « ص »
تقديسا تاما ، ويشير الى أن النبوة في الاسلام هي وحى
من عند الله ، وان الوحي لا خلافة فيه ، بل هو اختصاص
من الله لمن يوحى اليهم من بنى البشر . .

وأخص ما أرادوا بناء التهمة عليه هو ما قد يظهر من
عبارة الكتاب من أن الاسلام دين نظري . . لكن هذا
الفهم الذى فهمه متهمو الشيخ على عبدالرازق غير وارد
بتاتا في الكتاب ، لان الاسلام ما دام ديننا ، وما دامت أصوله
مقررة من عند الله ، فالنظر فيه لا يمكن بوجه من الوجوه
ان يكون لله معنى الا اذا سار العمل على مقتضاه . . واذ
كانت الدعوى كما سلف مرفوعة على أساس أن الشيخ
«على» اخل بوصف العالمية - اذا كان هذا ، وكان كل من
ثروت باشا وصدقي باشا هما ممن اشتغلوا بوضع قانون
الازهر - فقد سألتهما فعلا عما اذا كان من غرضهما بهذا

النص ترتيب عقاب على الراى - ذلك العقاب المخالف لكل دستور - فأجابا : « كلا ان ذلك لم يخطر بخلدنا » . . عند ذلك اتجهت لمصدر هذه الدعوى ، فناقشت وكيل الديوان العالى فيها وافهمته ان المجلس غير مختص بها ، فوافقنى على رأى وقال : « يكفى أن يحضر الشيخ على عبد الرازق أمام المجلس ويطلب عدم اختصاصه فتزول هذه الدعوى » ، فأرسلت الى الشيخ على ، أن يفعل هذا ففعل . . ولكن مع الاسف لم يقبل دفاعه بعدم الاختصاص ، وحكم فى الموضوع بتجريدته من درجة العالمية !

وكان يحيى ابراهيم باشا فى ذلك الوقت قائما برياسة مجلس الوزراء بالنيابة عن زيور باشا الذى كان غائبا بالاجازة . . فأرسل لى يحيى باشا نسخة الحكم الوارد لمجلس الوزراء من رياسة الازهر ، وطلب منى أن أنفذه . . وتنفيذه يكون طبعا بأن أوقع عليه الى قلم المستخدمين بشطب اسم « الشيخ على عبد الرازق » من سلك القضاة الشرعيين . .

ثقل على ذمتى أن أتخذ هذا الحكم الذى هو فى ذاته باطل غير واجب التنفيذ ، لصدوره من هيئة أنا أعتقد أنها غير مختصة بالقضاء فى جريمة الخطأ فى الراى من عالم مسلم متخرج يشيد بالاسلام وبنى الاسلام ، ويحترم دينه الى أقصى حد . . وكل ما فى الامر أن متهميه يتأولون فى أقواله ويولدون منها تهمة ، ما أنزل الله بها من سلطان . . وقيامما بالواجب على نحو ذمتى ، ونحو المصلحة العامة ، رأيت ان أبعث بالحكم الى كبار رجال القانون فى الحكومة وهم مستشارو لجنة القضايا

لاسالهم عن قيمة هذا الحكم ، وهل مثله مما يجب على
وزارة الحقانية تنفيذه أم لا (١)

فلما علم يحيى ابراهيم باشا بأنى أحلت الحكم على
لجنة القضايا للغرض المذكور هاج ، وقال لى :

— اذن نحن غير متفقين فى العمل ، ومن لا يريد أن
يعمل معنا ، فليستقل ..
فقلت له :

— أنت تعلم انى كاره للوزارة ، متضايق من وجودى
بها ، وانى طالما أبديت رغبتى فى الاستعفاء . ولكنى الان
لن أستعفى مطلقا ، بل أنا فى خصوصية هذا الحكم أدافع
عن حق أعتقده ، فأنا كالعسكرى الديدبان أحرس النقطة
التى أنا مكلف بحراستها ..

ولما كانت هناك رغبة شديدة فى اخراج الشيخ على
من منصبه — ذلك الذى تكلم ضد الخلافة — فماذا يصنع

(١) رأينا ان نعرف نص توقيع عبد العزيز فهمى باشا على ذلك الحكم ،
فرجعنا الى كتاب «الحوليات» لشفيق باسا فوجدنا ان نص التوقيع الموجه
لقلم قضايا الحكومة يحوى أسئلة هذا نصها :

اولا : هل نص الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون الازهر الصادر
فى سنة ١٩١١ يقصر اختصاص هيئة كبار العلماء على الافعال الشائنة التى
تمس كرامة العالم ، أم هو نص عام يشمل جريمة الخطأ فى رأى من مل
ما نسب الى الشيخ على عبد الرازق ووقعت المحكمة فيه ؟

ثانيا : ان كان النص المذكور عاما يشمل جريمة الفعل الشائن وجريمة
الخطأ فى رأى معا فهل احكام الدستور فى المادتين ١٤ ، ١٦٧ وغيرهما لا تأير
لها فى حكم الفقرة المذكورة من جهة جريمة رأى ؟

ثالثا : ان كان نص الفقرة المذكورة عاما يشمل الجريمتين معا ، وكانت
نصوص الدستور لا تأير لها فيما يتعلق باخراج العالم من زمرة العلماء
فهل لها تأير ايضا فى العقوبة التبعية التى تترتب على حكم هيئة كبار
العلماء من جهة اخراج العالم من وظيفته وقطع مرتباته وحرمانه من
الدخول فى أى خدمة حكومية ؟

يحيى باشا ؟ ذهب الى مقر الوكالة البريطانية ، وقال
لمن قابله من رجالها :

— ان أكبر هيئة دينية في مصر أصدرت حكما ، ووزير
الحقانية لا يريد تنفيذه ومن رأى الحكومة عزله من
الوزارة ..

وساسة الانجليز يرتهبون أمام المسائل الدينية ،
وسياستهم تقضى بالألا يتعرضوا لامر ديني ، فقالوا له :
— نحن لا دخل لنا فلتتصرف الحكومة مع ذلك الوزير
بما تريد ..

بعد ان اتخذ يحيى باشا هذه الخطوة . ذهب واتخذ
طريقة هي من أبسط ما يكون ، ومن أطرف ما يكون ..
ذلك أنه لم يستصدر مرسوما بعزلي من وزارة
الحقانية ، بل استصدر مرسوما يقضى بإحالة أعمال وزير
الحقانية الى معالي وزير المعارف الى أن يعين للحقانية
وزير ! وكان ذلك في أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٥

وبهذه الطريقة التي ليست فيها كلمة العزل ، أو
الاقالة الفجة ، أصبح لا عمل لي طبعاً في وزارة الحقانية
.. وصارت كل أعمالها من اختصاص وزير المعارف ،
فلزمت بيتي ..

وقد تضامن معي في هذا الحادث حضرتا محمد علي
علوبة باشا وتوفيق دوس باشا فاستقالا .. وكان
اسماعيل صدقي باشا غائبا وقتئذ في أوروبا ، فلما بلغه
الخبر تضامن معي أيضاً ، واستقال تلغرافياً ..

تلك هما المسألتان اللتان كانتا أبرز ما اتفق لي وانا
وزير الحقانية ..

كان سروري عظيماً بخروجي من وزارة أحمد زيور
باشا ، ونجاتي من الاثقال الوزارية ، وبعدي عما يقترفه

غيرى من الاوزار . ولم يكن هناك وقتئذ ما يتقل كاهلى
الا رياستى لحزب الاحرار الدستوريين . . فلما كانت
سنة ١٩٢٦ ، وحدث الائتلاف بين الاحزاب المصرية ،
حمدت الله على أن أتاح لى هذا الاتفاق فرصة التخلي
عن رياسة ذلك الحزب

وأنا أول من يحب الاتفاق ويوده من صميم فؤاده . .
ولكن تجاربى الماضية دلتنى على أنه غير حاصل لوجه الله
ولوجه الوطن . . ولهذا قدمت استعفائى من رياسة
حزب الاحرار ، وعدلت عن السياسة للتفرغ لصناعتى
الاصلية وهى المحاماة . .

الاخلاقيات خير من الماديات

وذاث يوم وأنا بمكتبى ، حضر الى على ماهر باشا ،
وطلب منى أن أترافع عن الاستاذ ابراهيم عبد القادر
المازنى رئيس تحرير جريدة «الاتحاد» وأخرمه ، لاثامهما
بالطعن فى تلك الجريدة على سعد باشا رئيس مجلس
النواب فى ذلك الحين ، فاستقبلت ماهر باشا بما يليق
بمقامه من الاحترام ، واجبته بأنى أقبل الدفاع فى هذه
القضية . . ولعلمى أن أصحاب مثل هذه القضية قد
يكلفون المحامى السير على خطة معينة ، فقد قلت لماهر
باشا :

— أنت تعلم أنى ممن لا يقبلون من أصحاب القضايا
أى شرط ولا رسم لخطة معينة . .

فأجابنى بكل لياقة وكياسة :

— اتنى أعرف ذلك ، وانى أترك لك القضية لتتصرف
فيها بما ترى . .

وبعد دراستى لاعداد الجريدة التى أخذت منها التهمة،

أفهمت ماهر باشا أنها تهمة ثابتة ، وان كل ما أطمع فيه
ألا يحكم فيها بشيء أزيد من الغرامة ..
فقال : « ونحن لا نطلب أزيد من هذا ! »

سرت في تلك القضية ، وقد انتهيت بالحكم فيها
بالغرامة فقط .. وقد كان دفاعي فيها بلا مقابل بالبداية
.. ولم أقبل من أصحابها أي أتعاب ..

وبعد هذه القضية بقليل ، صادف أن كان لدائرة
« الأمير سيف الدين » دعوى منظورة أمام مجلس
البلاط . وكان صديقي الاستاذ توفيق دوس باشا وكيلًا
عن الدائرة فيها .. فقابلني في ذات يوم وأخبرني أن من
« المرغوب فيه » أن أشارك معه في تلك القضية ، فقبلت
طلبه . وحدث أنه عرض على مبلغا جسيما بصفة أتعاب
في القضية ، فرفضته رفضا باتا

ولقد تعمدت الخدمة في هاتين القضيتين بلا مقابل ،
تأكيدا لذلك المعنى السامي الذي تدعو إليه الأخلاق ..
وهو « أن الماديات لا وزن لها أمام الأخلاقيات » وان العالم
لا يخلو من ذمم لا تشتري ..

رفضت عضوية الشيوخ

عقب هذا قال لي توفيق دوس باشا أن « جهة عالية »
ترغب في تعيينك عضوا في مجلس الشيوخ ، فنفرت عند
سماعي هذا الكلام . وكنا يومها في جلسة بالسراي ،
خاصة بقضية « سيف الدين » ، فأخذت توفيق باشا
إلى غرفة محمود شوقي باشا السكرتير الخاص ، وقلت
لشوقي باشا :

— ان في صدري حزازة شديدة من دوس باشا ، فقد
أخبرني أنه يراد تعييني عضوا في مجلس الشيوخ ..

فأنا أرجوك أن تنقل عني انى لا أوافق على عضوية
الشيوخ التى تأتىنى فى الظروف الحاضرة ! ..
فعلت ذلك اتماما لتحقيق تلك الفكرة الاخلاقية التى
أشرت اليها ..

على أننى لم اكتف بذلك ، بل قابلت ثروت باشا ، وكان
وقتئذ رئيسا للحكومة وأبلغته ما كان من دوس باشا ،
وما كان منى مع شوقى باشا فقال لى :

— هون على نفسك ، فان الحكومة هى التى فكرت
وحدها فى تعيينك عضوا فى الشيوخ ..

فأجبت : « انى أرفض هذا التعيين على أى وجه
يكون ! .. »

وفى صيف سنة ١٩٢٧ توفى المرحوم سعد زغلول باشا
.. وقد حزنت لوفاته وشق نعيه على كثيرا .. اسأل
الله له الرحمة والغفران

فى رئاسة الاستئناف

وفى صيف العام التالى — عام ١٩٢٨ — تألفت وزارة
محمد محمود باشا بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس
باشا الاولى . ومما أذكره أنه عند تأليف هذه الوزارة
حضر عندى أحمد خشبة باشا ولطفى السيد باشا ،
وطلبا منى أن أدخل معهما هذه الوزارة ، فرفضت رفضا
باتا ، وقلت لهما : « ان مركز قاض من الدرجة الثانية ،
أكرم عندى من مركز الوزير ! »

ولما يسى من قبولى ، انصرفا .. وكنا فى اوائل
الصيف ، فسافرت بعدها الى اوربا للاستشفاء ،
ومكثت فيها نحو ثلاثة أشهر ثم عدت الى مصر ..

وقد كان توفيق دوس باشا أول من قابلني بالاسكندرية
عند وصول الباخرة الى مينائها . وبعد التحية قال لي :
- مبروك ...

قلت في دهشة : « ماذا ؟ ! »

قال : « انك ستعين رئيسا لمحكمة الاستئناف ... »
ولما كنت أكره وظائف الحكومة على الإطلاق ، فقد
أسرعت بعد نزولي من الباخرة ، وذهبت الى رئيس
الوزراء محمد محمود باشا ، وكان ما يزال بالاسكندرية ،
وأفهمته اني غير قابل هذا المنصب .. واني أفضل أن
أكون بعيدا عن الحكومة ومتاعبها ، وكان صديقي أحمد
لطفى السيد باشا موجودا معه ، فقال لي :

- كيف لا تقبل هذا المنصب مع أنك قلت لنا انك
تفضل مركز قاض من الدرجة الثانية على مركز الوزير ؟!
فالان لن تكون قاضيا من الدرجة الثانية ، بل رئيسا
للقضاة ! ..

هذه الاجابة من لطفى باشا يعرف هو أنها ليست للبر
الاصيل ، بل هي مجرد كلام لصرف المجلس . وقد
ناقشته هو ومحمد محمود باشا مصمما على الرفض

ولكن محمد محمود باشا أتى لي من الجانب الضعيف ،
اذ قال اننا اتفقنا مع الملك على أن تكون بهذا المنصب ،
فأخذنا على عاتقنا امامه انه ستوافقنا ولن ترفض ..

عندئذ لم أجد بدا من القبول .. وعينت رئيسا لمحكمة
الاستئناف في نحو منتصف أكتوبر سنة ١٩٢٨ . وكان
قبلي في رياستها المرحوم أحمد طلعت باشا . وقد كان
رجلا كفئا جدا لمركزه .. عرفته اذ كان رئيسا لنيابة
بنى سويف ، وكنت أنا عضوا بها ، فكان مثالا للذكاء

والادراك الصحيح ، فلم أنكر عليه ذكائه واستعداده عند حلولي محله في رئاسة الاستئناف . ويجدر عند ذكر هذا الرجل أن أقول ان اعوص القضايا كانت تجد عنده حلا سريعا . . لان فكره يتجه الى النقطة الاساسية العويصة فيها . ومتى حلها بذكائه واحساسه المرهف ، وفر على نفسه مضض البحث في ملابساتها الثانوية التي لا تقدم ولا تؤخر في الفصل في الموضوع . .

كرامة القضاء

مكثت في رئاسة الاستئناف الى أن استعفيت منها في فبراير سنة ١٩٣٠ . . ولذلك قصة : فقد حدث أن تولت وزارة مصطفى النحاس باشا بعد استقالة وزارتي محمد محمود باشا وعدلى يكن باشا ، وذات صباح قرأت في الصحف سؤالا من أحد أعضاء مجلس النواب الوفديين ، وهو الأستاذ زهير صبرى ، حاصله أنه يسأل وزير الحقانية - وكان محمد نجيب الغرابلي باشا - عن مرتب رئيس محكمة الاستئناف ، ولماذا يكون كمرتب وزير ؟!

وما كدت اقرأ هذا السؤال حتى حررت استقالتي من هذا المنصب ولم أذهب الى مكتبى بوزارة الحقانية ، بل ذهبت الى سراى لعابدين رأسا وطلبت الاذن بمقابلة الملك فؤاد ، ففضل واذن بمقابلتى فقلت له :

- يا مولاي ان كرامة القضاء ينبغي ان تصان من ان يعيث بها عايب . . وما دام أحد النواب قد سمح لنفسه أن يقدم هذا السؤال ، فاني لا أستطيع ان أبقى في منصبى . . .

وقدمت لجلالته استقالتي . . فأمهلنى جلالته ، وطلب أن أنتظر أسبوعا حتى لا تتعطل الاعمال

وبعد يومين من هذه المقابلة تقابلت مع نجيب الغرابلي
باشا وزير الحقانية ، فقال لى : « انك تخطيتنى بتقديم
الاستقالة الى جلالة الملك . . »
فما كان جوابى الا ان حررت له فورا نص الاستقالة
وتركتها له وانصرفت
حدث بعد ذلك ان رشحت الوزارة عدة اسماء لتولى
هذا المنصب ، فلم يوافق الملك فؤاد . . وبعد نحو أربعة
اشهر استدعيت للعودة الى رئاسة الاستئناف
وفى وزاره اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ - وكان
على ماهر باشا وزيرا للحقانية - أنشئت محكمة النقض
والاوبرام ، فأُسندت الى رياستها ، ومكثت بها الى أن
اختتمت حياتى القضائية رئيسا لتلك المحكمة



الفصل الحادي عشر

تعدد الزوجات
لماذا أقول بتحريره؟



وضع المرحوم عبد العزيز فهمي هذا البحث الاجتماعي
الشرعي الذي نشره مع هذه المذكرات السياسية لما له
من مكانة خاصة عند المساهمين والباحثين الذين يهمهم
أن يقفوا على رأى هذا العالم القانوني الضليع . ولاسيما
أنه يبرهن فيه على أن الأصل في الاسلام تحريم تعدد
الزوجات

لماذا كتبت هذا الموضوع ؟

من مدة مضت تفضل الاستاذ دريني خشبة
فزارنى وتحدث معى فى مشروع قانون خاص بالزواج
تعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية استصداره . وقد
تشعب الحديث فتناول مسألة تعدد الزوجات . فقلت
له ان الذى افهمه من مقارنة بعض الآيات القرآنية ببعض
ان الأصل عندنا نحن المسلمين تحريم التعدد ، وبينت له
وجه استدلالى . فنشر حديثى فى عدد مجلة «المجتمع»
الصادر فى فبراير سنة ١٩٤٧ . ثم علمت أن أحد
الأفاضل من المشتغلين بالفقه الاسلامى ، رد على ردا نشر
فى عدد مارس سنة ١٩٤٧ من تلك المجلة . فاطلعت على
كلام حضرته فاذا به يعترض على بما حاصله أنه مصرح
للمسلم بزواج أربع ، وكل ما يطلبه اليه القرآن انما هو
العدل المستطاع بين الزوجات ، وأن هذا مدلول عليه
بقوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » ،
وانى فى حديثى تركت هذه العبارة التى هى موطن الحكم

ون عملى فى تركها كعمل من يقول : « ويل للمصلين »
تاركاً ذكر باقى الآيه - الى اقوال اخرى لحضرته فى
الاعتراض

ولاسباب شخصية خاصة بى وأسباب تجريبية مما
رأيت فى أحوالنا الاجتماعية امسكت عن الخوض فى هذا
الموضوع الذى اتحسس أن الكلام فيه وفيما هو من واديه
يكثّر بلا نتيجة

ولكن فى يوم (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧) شرفنى
بعض الافاضل من اخوانى بالزيارة ، وبينهم الاستاذ احمد
أمين . وقد جر الكلام الى هذا الموضوع ، واختلاف
الآراء فيه بدر منى انى سأكتب رأى تفصيلاً وأنشره .
ومع أن انجاز هذا الوعد ليس فيه سوى الاسراف على
صحتى دون جدوى ، فقد آثرت أن اتحمل على نفسى
وأنجز ما وعدت به

آيات القرآن ووجوه الاستدلال بها

✽ هاك نص الآيات القرآنية التى بنيت وأبنى عليها
رأى ، وكلها فى سورة النساء :

اولا : الآيه الثانية من السورة وهى : « وآتوا اليتامى
أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا أموالهم
الى أموالكم انه كان حوباً كبيراً »

ثانيا : الآيه الثالثة ونصها : « وان خفتم الا تقسطوا
فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ماملكت أيما نكحتم ،
ذلك أدنى الا تعولوا »

ثالثا : الآيه التاسعة والعشرون بعد المائة ونصها :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ،
فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »

✽ وأقول : ان الكلام في الآيتين النانية والثالثة من
السورة مسوق لتحقيق فضيلة العدل في المعاملة . فأشار
في أولهما الى ما كان حاصلًا من اكل المخاطبين أموال
اليتامى الذين في ولايتهم ومن العبث بها ، وقد أمرهم
باجتناب هذا العبث وعدم التورط فيه لانه اثم عظيم

ولما كان بعض اليتامى اناثا في حجر المخاطبين وكان لهن
أموال تحت يدهم وكان من عاداتهم السيئة أنهم يتخذون
هؤلاء اليتامى زوجات لهم ويمسكونهن هن وأموالهن
ضاررا ، وكان هذا أشنع مظهر من مظاهر اكل مال
اليتامى ، فتتميمًا لفكرة تحقيق العدل (التى فى الآية
الثانية من السورة) وتثبيتا لها أشار فى الآية الثالثة
الى هذا المنكر ، وأتى بأبلغ ما يكون من القول لصرفهم
عنه . انه يقول لهم : اذا فهتم قولى فى الآية السابقة
وعلمتم ان اكل مال اليتامى مطلقا (من ذكور واناث)
اثم كبير فلا تتذرعوا الى هذا العبث بنكاح اليتيمات
اللاتى فى حجوركم ، بل تعففوا عن نكاحهن المفضى بكم الى
اكل أموالهن ، ولديكم ممن تستطيعونهن من غيرهن من
النساء كثيرات ، تستطيعون ان تنكحوا منهن ما تشاءون ،
لا واحدة ولا اثنتين واحدة بعد أخرى ولا ثلاثا واحدة
بعد الاثنتين الاوليين ، بل حتى مثنى وثلاث ورباع ، أى
جزافا بلا حساب ولا عدد

✽ فهذه الآية ليست مسوقة لتحديد عدد الزوجات
مطلقا ، بل هى مسوقة بالذات وبالقصـد الاول الى
التضييق على المخاطبين فى نكاح من تحت حجرهم من
اليتيمات ، مع تبكيتهن لعدم انصرافهم عن هذا المنكر

من تلقاء أنفسهم ، والحال أنهم يرون أن لهم مندوحة عنه وأن شفاء شهواتهم ورغباتهم ميسور التحقق لهم من غير تلك السبيل الآثمة الخطرة . وكل متذوق يعلم كم في التعبير بهذه الكيفية من الهزؤ والسخرية بالمخاطبين من جهة إبرازهم أمام نظرهم صورة تكاد تكون مجسمة لتعاميهم عن ادراك ماهو في متناول يدهم عفوا صافوا لا اثم فيه ، وارتكابهم ذلك الاثم الذى هم فى غنى عن ارتكابه

غير أنه مع هذا التوسيع التقريبى العظيم لم يترك فكرة العدل التى هى أساس القول فى هذه الآية وفى التى قبلها ، بل سارع الى التنبيه اليها والتنويه بها فقال : « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ماملكت أيمانكم » . بل انه كما يثبتها فى اذهان المخاطبين أكدها بذكر العلة المرغبة الموجهة فقال : « ذلك أدنى ألا تعولوا »

* ويلاحظ فى الصدد الذى نحن فيه انه لا فرق بين أن يكون النص أبغى على التعدد المطلق المألوف للعرب كعادتهم أو اباحته الى الاربع فقط كما يقول حضرات المخالفين ، فان الرباط الذى وضعه فى قوله « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » يسقط قيمة كل كلام فى التعدد والى أى حد يكون ، ويجعل العبارة تؤول الى شىء واحد هو : أن الشارع يستوى عنده أن يتزوج الرجل واحدة أو ألفا مادامت معاملته لكل واحدة من زوجاته تكون عادلة ، ومادام يسوى بين الجميع فى هذه المعاملة العادلة ، ومادام لا يخاف من نفسه عدم العدل ، وبحيث أنه ان خاف عدم العدل فواجبه أن يقتصر على الواحدة

* الا أن النص فى نظرى بعيد - كما اسلفت - كل

البعد عن افادة أن الآية مسوقة لتحديد عدد الزوجات
الجائز جمعهن ، كما يقال وذلك :

أولاً : لان تحديد عدد الزوجات من الامور الاساسية
فى التشريع للعرب ، لانه يصادم عادة متأصلة فيهم ،
والقرآن أجل من أن يأتى بهذا الشأن الاساسى بصفة
عرضية جوازا لعبارة شرطية بعيدة بظاهرها عن هذا
الشأن ولا مناسبة بينها وبينه . اذ الحق أن أحدا
لا يستطيع أن يفهم ماهو الارتباط بين خوف عدم
الاقساط فى اليتامى وبين نكاح النساء والى أربع فقط .
ان القرآن لاجل بلاغة من أن يأتى بهذه المفارقة

ثانيا : لان كلمة «ما» فى قوله « ما طاب لكم » هى من
أقوى ما يكون فى افادة العموم . ولست أميل الى ما قد
يقولونه من أنها موصولة مستعملة فى محل كلمة «من» .
بل الذى اطمئن اليه أنها نكرة بمعنى (أى شيء) ، فهى
من أعم ما يكون فى الدلالة ، أى فانكحوا مما ينكح أى شيء
طاب لكم ، أى أية امرأة او أية مجموعة من النساء
طابت لكم . ولاشك أن هذا التعبير فى ذوق كل عربى
أعم من دلالة «ما» ، اذا فهمت على أنها «ما» موصولة

ومتى اطمأن الناظر الى أن لفظ (ما) عام ذلك
العموم ، وأنه بأصل وضعه يطلق على الإنسان والحيوان
والجماد وسائر الموجودات ، ولا يتحدد الا بالوصف
المباشر الذى ينعتة ، وهو هنا « طاب لكم من النساء » ،
فمما يطعن على بلاغة القرآن وتساق عباراته وتناسبها
أن ينحدر من هذا العموم الكلى الى التحديد بالأربع ، بل
أنه انحدر يكون غير مقبول شكلا (كما يقول) الناس فى
وقتنا الحاضر) . اذ لا مشاكلة بين ذلك الاطلاق المبتدأ
وبين هذا القصر المفاجئ الذى يصدم الفكر لانه من

واد آخر مفارق لوادى التعميم ، وهو فى التمثيل أشبه
الاشياء بفارس يكبح فرسه ويكرهه على الوقوف فجأة
وهو فى أوج انطلاق عدوه . وبلاغة الآية لا تحتل هذا
العيب الشديد

ومما تجب ملاحظته أن القرآن عندما نعت كلمة (ما)
المذكورة راعى عمومها المطلق فاستعمل فى النعت كلمة
(طاب) ولم يستعمل كلمة (حل) لان (الطائب) قد
يكون حلالا وقد يكون حراما ، فمدلوله أعم وأشمل من
مدلول الحلال . وهذا من أبداع ما يكون فى مراعاة
المشاكلة . فحرام اذن ان يعيب أحد بهذه البلاغة
المتناهية

ثالثا : لان التغاضى عن مقصود العبارة النثرانية وفهمها
على ذلك التحديد الحرفى يؤول بنا الى نتيجة منكرة :
ذلك أن مثنى وثلاث ورباع معناها المتفق عليه عند الجميع
اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، لأنها أوصاف
معدولة عن أصلها هذا العددى . ومثل هذا التعبير سواء
كأصله أو كما عدل به اليه مستعمل الآن وقبل الآن فى
كثير من الظروف . يقول الضابط لجنوده : سيروا اثنين
اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة (أو يقول لهم مايساوى
هذا بالضبط فى فصيح العربية الموجز : سيروا مثنى أو
ثلاث أو رباع) ، فإذا أراد الجنود تنفيذ هذا الامر
وجب أن يكون حدث السير واقعا من كل اثنين منهم معا
فى آن ، أو من كل ثلاثة منهم فى آن ، أو من كل أربعة فى
آن ، بحيث انه اذا سار واحد منهم بمفرده ثم سار
الآخر من بعده بمفرده فان سيرهم لا يكون مثنى (أى
اثنين اثنين) بل يكون موحدا فقط . وكذلك اذا قلت
لأحد الناس : كل هذه العنبات مثنى وثلاث ورباع ،

فتنفيذ هذا يكون بأن يأخذ في اللقمة الواحدة حبتين من العنب أو ثلاث حبات أو أربع

أقول هذا لفادة أن المعنى الحقيقي للفظ (مشنى) يقتضى أن الحدث المتبوع بهذا الوصف يقع في وقت واحد من الفاعلين أو على المفعولين . فقوله : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مشنى وثلاث ورباع » معناه بحسب حقيقة هذه الألفاظ يقتضى أن حدث النكاح يقع في الوقت ذاته على اثنتين أو ثلاث أو أربع ، أى أن يأتى الرجل لامرأتين فيتزوجهما في وقت واحد بعقد واحد أو أن يأتى لثلاث نساء أو لأربع فيتزوجهن في وقت واحد بعقد واحد كذلك . وهذا من أشد ما يكون افسادا للفكر ، لمخالفته لما هو معلوم من مجريات العادة عند العرب وغير العرب فى الزواج . هذا الفساد الشنيع الذى يؤول إليه المعنى يفيد أن تلك المغالاة اللفظية يستحيل أن يكون معناها الجحرفى هو المقصود ، بل هى كناية عن الأخذ الجسراف المنافى لكل تحديد ، وقد جاءت هنا للغرض الواضح الذى اشرت إليه وهو تقرير المخاطبين والهزؤ بهم لتماديهم فى اكل اموال اليتيمات بالباطل عن طريق نكاحهن ، وتعاميهم عن الباب الواسع الموصل الى تحقيق رغباتهم من النكاح بلا حرج ولا فسوق ولا اثم . أما رجوع الأمر بعد هذا الكلام الى قوله : « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة . . . » فهو تعجيل منه بالعودة الى ما يجب من تحقيق فكرة العدل التى قامت عليها الآية التى نحن فيها والآية التى قبلها وكثير مما بعدها من الآيات

رابعاً : لان عبارة الآية « مشنى وثلاث ورباع » أتت بكل ما فى العربية من ألفاظ الصفات العددية التوزيعية . اذ ليس فى العربية (خماس) ولا مايلها ، وخلاصة

ماقاله ثقات اللغويين المختصين أنه ورد فيها لفظ (عشار) سماعا فقط ولكنه من الشذوذ

وهذا يدل على ان القرآن استقصى في الآية كل ما في العربية من الفاظ التوزيع الجزاف ، ولم يترك بعدها لفظا لمزيد . ومن التسلسل الرخيص على عبارة الآية أن تلتبس منها ارادة تحديد الزوجات بشيء من المجاميع التوزيعية المبينة بها . ولقد يخيل الى أن هذا التسلسل الرخيص هو من عمل بعضهم أيام التدوين واجتهادهم في تصويب ما أستقر عليه الاجماع في بيئتهم من عدم تعدى الاربع . وجدوا الفاظ هذه الآية تنتهى الى (رباع) فجعلوا هذا اللفظ متكأهم واخذوا يؤولون الآية ويفسرون العربية على غير ما لالفاظها من الدلالات والمفاهيم

بل ان من أبلغ ضروب التسلسل ماعدت اليه بعض البيئات من قولهم ان الآية اذا قالت : « مثني وثلاث ورباع » فقد أباحت للمسلم تسعا من النساء ، لان (مثني) معناها اثنتان و (ثلاث) معناها ثلاث و (رباع) معناها أربع ، وهى متعاطفة بالواو المفيدة للجمع ومجموع هذا تسع ، ثم من تأييدهم هذا الفهم الجريء بما كان من ترك النبی تسعا من الزوجات . وأخطر من هذا التسلسل زعم بعضهم أن للمسلم التعديد الى ثمانى عشرة لان الفاظ الآية تفيد التكرار

ومن عبارات الحق التى يدعم بها الباطل أن المقتصرين على أربع ردوا على أولئك بأن التسع من خصوصيات النبی لا يشركه فيها مسلم ، وظنوا أنهم بهذا الرد ألزموا بنظريتهم فى حل الاربع فقط مخالفين أولئك المتطرفين

واقول ان الحق بين ، وهو ان الآية لم تعتمد قط الى تحديد عدد الزوجات بالنص ، لا بأربع ولا بتسع ولا بثمانى

عشرة كما هو مزعوم . ولا يطعن على أى دين من الأديان أنه يترك تعدد الزوجات على أصله من الإباحة ، إنما الذى يطعن على الدين أن لا يأمر بالعدل التام فيما بين الزوجات المتعددات ، والدين الإسلامى يأمر به بأقوى العبارات ويشدد فى أمره غاية التشديد ، بل يصرح بأنه فوق استطاعة الإنسان

خامسا : لانهم - تأييدا لتفسيرهم الاكراهى - يقولون ان فى الآثار ان فلانا أو فلانا كان تحته ثمانى نساء أو عشر ، فلما نزلت الآية كلم النبى فأمره بامساك أربع ومفارقة الباقيات

وأقول : كيف تطمئن قلوب المؤمنين الى الاخذ بمثل هذه الأحاديث ؟ انه حتى مع التسليم جدلا بأن الآية تحدد عدد الزوجات ، فان فلانا الذى يروون حكايته أما أن نساءه كن جميعا لديه فى الجاهلية ، وأما أنه جمعهن بعد الإسلام ومن قبل إسلامه هو ، أو بعد إسلامه ومن قبل نزول قوله تعالى : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » . وعلى أى الفروض فهل يعقل أن مثل هذا الرجل الذى قد يجوز أن تكون كل نسائه والدات ، ويجوز أن يكون له من كلهن أطفال فى دور الرضاع - هل يعقل أن آية شريعة سماوية أو وضعية تأتى بخراب بيت مثل هذا الرجل وتشيت بعض زوجاته وما قد يكون لهن من أطفال هذا منكر لا يأتیه شرع الله ، ولا يمكن أن يكون النبى أمر به . الا اذا تصورنا النبى - وحاشاه - قد فارقه ما فطر عليه من الخلق العظيم . وأية ضرورة دينية أو اجتماعية - أجله تدعو الشرع الإسلامى الى مثل هذا التخريب العاجل الشنيع ؟ ألا يكفى أن يكون القانون نافذا فى المستقبل وأن الله الغفور الرحيم يعفو عما سلف ، بلا

اسناد للحكم ولا رجعية ؟ أظن هذا هو الحق وانه هو مراد القرآن ، وهو جار على طريقة القرآن

ومن ناحية أخرى فان قوله : « وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم الا تعدوا فواحدة . . . » ان فرض أنه مسوق للتصريح بتعدد النساء الى أربع فقط (على التفسير النسري الاكراهي الذي يريده أصحاب هذه النظرية) ، فانه يقرر أيضا حكما أساسيا هاما هو وجوب الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل بين الأربع المزعومات . وهذا الحكم الاساسي كان يقتضي بطبيعة الحال أن يأمر النبي الناس بمفارقة ما زاد عن واحدة ، لان الخوف يملأ كل نفس حتى نفس النبي . فلماذا يترك النبي تنبيه الناس الى هذا ويقتصر على تنبيههم الى مقتضى الحكم الاول الخاص بعدم الزيادة على الأربع (كرايهم) ؟ ان هذا ليجعلنا نرتاب كل الارتباب في صدق تلك الاحاديث التي يحتجون بها

دفع اعتراض

* اما ما قيل من اني في حديثي الاول اشرت الى الآية الاخرى الواردة في نفس سورة النساء ، ولكني ذكرت جزءا منها فقط هو قوله : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » وتركت باقيها وهو قوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة . . » وان هذا الذي لم اذكره هو موطن الحكم ، وان عملي في تركه بعمل من يقتصر من الآية القرآنية على قولها : « ويل للمصابين » - كل ما يقال من هذا لا جد فيه ، وحضرة المعارض الفاضل يعلم طبعا أن لا جد فيه ، ولكن

يبدو أنه يريد الاعتماد على الأدلة الخطابية التي لاتجدي فيما نحن فيه . وان أرادنى على بيان عدم جد هذا القول ، فانى كمثله لا أرجع للعبارات الاصطلاحية التي يراها ثقيلة . بل يكفي ان أقول ان هناك طريقة عملية بسيطة تبين فساد التشبيه : هي ان تذكر العبارة القرآنية أو غيرها مجردة ، وان تنتظر هل يقال لك : (هذا صحيح) ، أو يقال : (هذا كذب) . فكل عبارة يقول لك سامعها : (هذا كذب) تعرف بلا رجوع الى الاصطلاحات العلمية أنها عبارة لا تستقل بذاتها، ولا يجوز فصلها عما يتممها . فاذا قلت : « لا تقربوا الصلاة » فقط أو « ويل للمصلين » فقط قيل لك (هذا كذب) ، فتعلم من هذا ان عدم تميم الكلام خطأ فاحش . أما كل عبارة لا تسمع أحدا بعدها الا قائلا : (هذا صحيح) مثل قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » فإنها تكون عبارة مفيدة معنى تاما صحيحا كل الصحة ، ويكون لك أن تقتصر على إيرادها وأن تستنتج منها أو تفرع عليها ماشاء الله أن تستنتج أو تفرع مما لا يمنعك منه مانع شرعى أو عقلى . وكل هذا معروف طبعا وترديدي اياه الان لمجرد التذكير

✽ ان آية اول السـورة بعد ان وسعت فى الزواج ذلك التوسيع التقرىعى الجزاف الذى لا تحديد فيه قالت : « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايمانكم » ، وآية آخر السورة تقول : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ، ولفظ (العدل) وارد فى الآيتين بحروفه ، فلا يمكن أن يكون معناه فيهما الا واحدا على حقيقته الشاملة للماديات ثم المعنويات العاطفية جميعا . ولقد فهمت أن الآيتين متكاملتان وأن

اولاهما اذا كانت اوجبت على من يخاف عدم العدل بين زوجاته ان يقتصر على واحدة ، فان الثانية اذ قررت ان هذا العدل غير مستطاع مهما حرص الانسان عليه ، فقد اكدت بهذا ان الخوف حقيقة واقعة لا محالة ، فكان تأكيدها هذا ادعى الى الاقتصار على واحدة واوجب له وجوبا لا انفكاك منه . فهمت هذا وقررتة وقلت انى من دعائه والمؤمنين به . فقال حضرة المعترض : انه يحتاج على بالجملة التابعة الآية الثانية وهى قولها : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة . . . » ، وان القرآن اباح التعدد الى الرابع ، وانه لو كان اراد تحريم تعدد الزوجات حقيقة لسهل جدا ان يعتمد الى النص على هذا رأسا فى عبارة موجزة تقتصر على بيان تحريم التعدد وحكمة التحريم بما فى التعدد من جور . . »

فمؤدى احتجاج حضرة الاستاذ ان الاصل القرآنى هو ان التعدد مباح دائما بلا شرط ولا قيد ولكن الى الرابع فقط ، وأن عبارة « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » وردت لتنظيم السير عند الأخذ بهذه الإباحة المطلقة الدائمة الى الرابع

* وأقول انه لو صح هذا الفهم لتعارضت هذه العبارة على الدوام والاستمرار تعارضا شديدا مع عبارة « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » ولاضطرب قلب المسام وما فهم كيف ان الله يأمره عند مجرد خوفه من عدم العدل بين الزوجات ان يقتصر على واحدة ، وكيف الله مع حكمه فى قوله : « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » بأن هذا العدل غير ممكن مهما حرص الرجل على تحقيقه . كيف انه مع حكمة هذا الحكم القاضى بتحقيق الخوف حتما بصفة دائمة والمقتضى عقلا وبطريق الاولى وجوب اقتصاره على واحدة . كيف الله هو

نفسه يسقط عمل هذا المقتضى ويجعل الرجل حرا في
تعدد الزوجات ، وكل ما يطلبه اليه هو العدل بينهما ما
استطاع ؟ اقول لاضطرب قلب المسلم ولم يدر هل بعبارة
« فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » نسخ الله امره
الاول وهو الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل
نسخا ابديا ؟ أم أنه له منها مرادا آخر ؟ اشكال شديد
تصطرح فيه ذمة من يريد السير على مقتضى شريعة الله
القائمة . واحتجاج حضرة المعترض لا ينتج الا اذا كان
هذا النص الذى يحتج به قد نسخ النص الاول فأصبح
لا معول عليه ، وأصبح النص الثانى المذكور وهو قوله :
« فلا تميلوا كل الميل » هو النص الابدى المعول عليه .
وما أظن احدا يجروا ان يقول بهذا النسخ

لا اشكال فى النصوص

* والواقع الذى يبدو لى ان ليس فى عبارات
القرآن التى نحن بصددنا شىء من الاشكال أو الغموض
لو نظرنا اليها على بساطتها ونظرنا الى حال العرب الاولين
عند نزولها ، وأدركنا ان القرآن كتاب هداية وارشاد ،
كان يتنزل ويبلغ للعرب رويدا رويدا تبعا لحالهم
الاجتماعية واستعدادهم النفسى الذى يتربى بالزمن
شيئا فشيئا بغير عنف لا تقتضيه الظروف

ذلك بأن الآية الاولى — كما اسلفنا — لم تأت قط بقصد
التصريح بتعدد الزوجات ، ولكن الى أربع فقط كما هو
مزعوم ، وانما اتت — بظاهرها — غير مانعة من أخذ أى
عدد كان من النساء ولكنها مع هذا التوسيع التقرىعى
الجزاف خشيت ان يسئ المخاطبون فهمها فنبهتهم الى
ازوم الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل . وبما
أنه يبدو ان النبى وكثيرا من الناس كانوا على عادة العرب

متزوجين بأكثر من واحدة ، فخوفهم من عدم العدل حاصل بالطبع وقلوبهم واجفة واقعة في الاضطراب حتما ، وهى حال لا تطاق ، ، فما العمل ؟ هل يسارعون الى العمل بقوله : « فان خفتهم الا تعدلوا فواحدة » ! وحينئذ يفارقون ما زاد على الواحدة ؟ أم أن الله فى لطفه وكرمه والدين الاسلامى فى يسره وسهولته ينظر الى الزوجات اللاتى تبين ، والاطفال الذين يهملون ، والبيوت التى تخرب ، والعرب الواجب تأليف قلوبهم لا تنفيرهم ، فيجعل تشريعه للمستقبل ويتساهل فى الماضى وفى أثر النكاح القائم ويتركه يزول بطبعه بعد قليل من الزمن ، شأن كل تشريع سليم يرضاه العقل ويطبقه الاجتماع ؟ يبدو لى أن هذا هو الواقع ، وان المسلمين هلعوا وجأروا هم والنبي الى الله متململين من هذه المحنة الراهنة ، فلفظ الله بهم فبين مراده بأن أنزل قوله : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » لا تنظيما للمستقبل الابدى كما يقولون ، بل تنظيما للحالة الوقتية الناشئة عن تلك المحنة التى وجدها المسلمون حائقة بهم ، وهى حالة الزوجات المتعسدرات الموجودات فعلا عند نزول هذا القول ، وذلك بأن يراعى العدل بين الزوجات المذكورات بقدر الاستطاعة وبأن لا محل لمفارقتهن وعدم الابقاء الا على واحدة منهن بسبب خوف عدم العدل

* وهذا الفهم الذى تفهمه من اضطراب المسلمين وشكواهم ومن تخفيف الله عنهم على الوجه المذكور - (الذى هو مجرد تخصيص او بيان لحكم « فان خفتهم الا تعدلوا فواحدة » من جهة زمان تطبيقه) - هذا الفهم تؤيده نصوص القرآن نفسه ، فان الآية (رقم ١٢٩) التى ورد فيها قوله : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » انما نزلت ضمن ما نزل بعد قوله تعالى فى

الآية (رقم ١٢٧) التي ورد فيها قوله : « ويستفتونك في النساء . قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن . . » فأنت ترى في هذه الآية (رقم ١٢٧) ما يؤيد فهمنا من أن العرب ضجوا وجأروا بالشكوى من المحنة التي وجدوا أنها نزلت بهم فاستفتوا النبي . وأنت ترى أيضا أن هذه المحنة المشكو منها والمستفتى فيها أشار القرآن إليها وإلى موضوعها إشارة واضحة ، وذلك بتصريحه بأن الاستفتاء هو في النساء ، ثم بتصريحه بأن فتحواه هي ما سبق تلاوته عليهم في القرآن في يتامى النساء اللاتي كان العرب يأكلون أموالهن ويريدون أن يتزوجوهن ، أي تذرعا لاكل أموالهن . والذي سبق للقرآن تلاوته عليهم في هذا الصدد إنما هو قوله تعالى في الآية الثالثة من السورة : « وان خفتن الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة . . » ولاشك أن إشارة القرآن في الآية (رقم ١٢٧) الى الآية (رقم ٢) المذكورة إنما هي تأكيد منه لهذه الآية رقم (٣) ولفت نظر الى وجوب العمل بها . على أن القرآن لم يكتف بهذا التوكيد المفهوم بطريق الإشارة والایماء ، بل انه - كيلا يتأول العرب أي تأول في معنى خوف عدم العدل المفهوم من قوله : « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » - قد سارع قبل قوله : « فلا تميلوا كل الميل » الى قوله : « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ، فكأن هذا زيادة تثبيت منه لمقتضى قوله : « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » كما كان بيانا منه واضحا لوجوب العمل بقوله هذا في المستقبل وتأكده تأكدا محتوما

* فعبارة « فلا تميلوا كل الميل » المراد الاحتجاج بها ليست اذن - يعلم الله - سوى حكم وقتي ينقضى بانقضاء الموجز من الزوجات عند نزولها مهما يكن عددهن . ومن المستبعد عقلا أن تكون - كما يزعمون - تنظيمًا أبدى للسير عند تعدد الزوجات الى أربع (أو الى ثمانى عشرة كنظريات المتطرفين) . مستبعد هذا عقلا ، إلا اذا قيل ان الله الفى قوله : « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » أو انه مع ايجابه على الناس تشفيل عقولهم فانهم يجوز لهم تأويل كلامه بما يخالف مقتضى العقل ، ولو حكم العقل بأن ما يذهب اليه هو الاولى . ومن ذا الذى يقول ذلك ؟

* ومتى فهمنا عبارة « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » على هذا الوجه المعقول الموافق لاصول التشريع ابعدنا عن نصوص القرآن شبهة التعارض والاشكال والنسخ ، وعن الذين شبهة ظلم النساء المتزوجات فعلا اذ ذاك بلا موجب اجتماعى أو دينى ، وعن مسلمى ذلك الوقت مضض العنت اللازم عن تنفيذ مثل تلك الاحاديث التى يروونها عن يقولون ان النبى أمرهم بترك الزائد عن اربع من النساء

* وخشية سوء التأويل لا يفوتنى هنا تكرار القول بأن القرآن الكريم لم يحرم تعدد الزوجات بنص صريح قاطع خباص ، بل انى كنت ذكرت فى حديثى الاول انه يحرم التعدد فواضح من الحديث ذاته ان ذلك استنتاج من الآيتين (رقم ٣) و (رقم ١٢٩) واحتياط منى بصفتى مسلما يحب أن يعنى بتقرير ما يغلب على ظنه أنه هو المقصود للنصوص الواردة بكتاب شريعته

* أما ما اعترض به من أن القرآن (لو أراد تحريم تعدد الزوجات لنص على هذا . الخ) فيبدو أن أساسه ما تلقفه حضرة المعترض من كلمة « بتاتا » التى

وردت في حديثي . تلك الكلمة التي توهم بظاهاها انه
تحریم مطلق لا مننویة فیه . فانا اعذره في اعتراضه .
ولكنی أعتب علیه لتركه ما في تفصيل الحديث وتلقفه
تلك الكلمة الشاردة لبناء الاعتراض ، وهو لا يد عالم بأن
المحادثات الشفوية ، وبخاصة في مثل هذه الموضوعات
الحساسة ، غالبا ما يلابسها التشدد في تأييد الاعتقاد
فلا نخلو من شروء بعض الالفاظ . وبقطع النظر عن
هذا ، فان ما يقوله الآن هنا غير قويم لاننا جميعا نعرف
— كما أشرت إليه من قبل — ان الدين الاسلامي عالج
نقائص العرب تدريجيا مع الاناة والتلطف والابتعاد عن
كل ما ينفرهم بلا مقتض . ومسألة تعدد الزوجات كانت
من العادات المتأصلة فيهم ، فمصادمتهم بتحريمها بالنص
القاطع القاسي لا محل لها . لكنه اتخذ لهذا أسهل طريق
العدل بين الزوجات ، فكانت وسيلة سائغة من شأنها —
او أخذ بها — ان تكون موصلة الى الغرض غاية التوصل ،
بل انه — كما أفهم — لطف بهم فلم يكلفهم في الموجد من
الزوجات الا العدل المستطاع ، ولم يجعل حكم الاقتصار
على واحدة عند خوف عدم العدل نافذا في هذه الموجدات
واذن فما محل اعتراض حضرة الاستاذ المعترض ؟
انما المحل للاعتراض هو دعواهم على الآية انما تحدد
للزوجات المحلات اطلاقا بأربع . ان هنا موطن القول
بأن القسرا لو اراد لتعمد ان يقول بعبارة بسيطة
موجزة : (يحل نكاح النساء الى أربع) او (يحرم أكثر
من أربع) . بل بما ان عدم الزيادة على أربع هو من باب
محرمات النكاح — كان من الاولى ايضا ان يذكر أمره به
في الآية « حرمت عليكم امهاتكم » بان يأتي بعد عبارة « وان
تجمعوا بين الاختين » فيقول : (ولا تزيد من أربع الا ما قد

سلف) - او كان يذكره استقلالا كما ذكر « ولا ننكحوا ما نكح آبائكم » . ثم هو لا يحتاج في تسويغ هذا التحريم لشيء من العلل لان العلة واضحة

منهج القرآن والأصل المتبادر في هذه المسألة

* وينبغي لى أن أسارع الى القول بأن أفعال الله تعالى تقوم على الحق ودينه يقوم على الحق . والعدل هو ميزان الحق أى هو الطريق الوحيد الممكن للحق فى هذا الوجود ، وليس للحق من ميزان غيره . ولذلك تجد القرآن الكريم يشيد بالعدل ويحث على تحريه فى كل منحنى من مناحى الأعمال المقصودة للدنيا أو للآخرة ، وما هذا الا ليتحقق فى ملكوت الله قيام الحق . وفيما عدا الحق المعلوم من الدين بالضرورة كوجود الله وقدرته والبعث والحساب وما شاكل هذا مما علينا اعتقاده ، فان العدل الذى هو وسيلة التمكين للحق أمر نسبى يتغير مجراه بحسب الاحوال والظروف . فمن بيده تدبير أمور العباد يلاحظ ظروفهم ملاحظة دقيقة ، ويقر العدل فيهم موازنا دائما بين النفع والضرر فيما يأتى من التدابير وما يذر ، غير مجر فيهم الا ما هو نفع محض أو ما نفعه أكثر من ضرورة

* على هذه الوتيرة سار الدين الاسلامى فى تدبير أمور المسلمين . عالج احوال العرب بكل تودة وسار بهم رويدا رويدا بلا طفرة نحسو ما كانوا يسرين له من الكمال والرقى المادى . وكل يعرف كيف كان تدرجه فى كثير من الانظمة التى وضعها . وفى الموضوع الذى نحن بصددده الآن قد ترك القرآن الناس على حريتهم وعاداتهم يتزوجون أى عدد من النساء يريدون . وغير

صحيح - في نظري - أنه حد من هذه الحرية نفسها أي تحديد . بل كل الأمر أنه نبههم إلى القاعدة الأساسية في تشريعه ، وهي مراعاة العدل والابتعاد عن مزالق الجور ، فأوجب على المسلم عندما يقوم في نفسه الخوف من عدم العدل أن يقتصر على زوجة واحدة . ثم أكد هذا المعنى تأكيداً لا هوادة فيه بقوله : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » . فأصبح الأصل الواجب الذي يحتث به كل مسلم يريد الاحتياط لنفسه هو الاقتصار على زوجة واحدة

* وهنا يعرض السؤال الآتي : ألا هوادة في هذا الأصل ولا محيص عنه أصلاً ؟

والجواب حاضر ميسور . وهو ما قرره السلف ويقره العقل من أن الشرط إذا انتفى بطل المشروط ، ومن أن العلة الموجبة إذا زال الممارل ، ومن أنه لا نكليسف بما لا يطاق ، ومن أن الضرورات تبيح المحظورات - تلك القواعد التي بها مصادر أساسية في القرآن ذاته ، كقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » وقوله : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » وقوله : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وكقوله بعد تحريم بعض أصناف الطعام : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه »

* وهذا يبين لك حل التعديد في حالتين - الأولى إذا انعدم الشرط بأن انتفى موطن خوف الجور بتاتاً والثانية إذا قضت الضرورات الماسة باباحة التعديد ولو مع قيام خوف الجور

فاذا فرض أن للرجل زوجة مرضت ، وأصبحت نهائياً في حال لا تصلح معها للزوجية ، فمنها يستحيل أن تكون محلاً لتحقيق العدل في القسم ، وكل ما ينبغى من

العدل في حقها إنما هو إجراء النفقة عليها بالمعروف بحسب حاجتها ، كما يجريها الرجل على أبيه أو أمه أو أخته أو غيرهم ممن تلزمه نفقتهم . فهذه الصورة وما قد يشبهها لا مانع شرعا ولا عقلا يمنع فيها من التزوج ثانية

ثم إن الأمم قد يقوم فيها من الظروف ما يقضي عليها حتما بتعدد الزوجات ، كأن تدخل أمة في حرب تقضي على كثير من رجالها فيقل عدد سكانها وتتضاعف فيهم نسبة الإناث ، ويكون لا محيص من تعدد الزوجات تكثيرا للنسل من الذكور الذين يرفعون الأمة من وهديتها . فهذه أيضا صورة تبيح تعدد الزوجات . إذ الضرر من خوف الجور فيها لا يصح أن يقام له وزن بجانب ذلك النفع العظيم الذي يأتي به التعدد ، وهو المحافظة على كيان الأمة ومنع تقوضه بسبب قلة رجالها وصورته هدفًا لأعدائها

* وانت إذا دقت النظر وجدت أن فكرة تحقيق العدل هي أيضا القاضية بتعدد الزوجات في مثل الصورتين السابقتين . ذلك أن الضرورة الطبيعية تقضي على الرجل بمباشرة الاختلاط الجنسي ، والزنا محرم عليه شرعا ، وامراته في الصورة الأولى لا تصلح لهذه المباشرة ، فمن العدل في حقه أن تبيح له التزوج بغيرها والا فقد ظلمته بتكليفه مالا يطاق ، وكذلك من العدل في الصورة الثانية عدم تعريض الأمة للهلاك بحرمانها من تقوية نفسها ، ولا وسيلة إلى هذه التقوية إلا بتكثير النسل من الذكور ، ومظنته إنما هي أباحة تعدد الزوجات

وحاصل ما تقدم أن الأصل في الأحوال الاعتيادية هو الاقتصار على زوجة واحدة ، وإن هذا الأصل قد يقضي

العدل نفسه بالخروج عليه في بعض الصور ، ولكنها تكون
صورا استثنائية تقدر بقدرها ، ومن بيده أمر السياسة
الشرعية يلاحظ هذا وأمر به بحسب مقتضيات الاحوال

خصوصيات النبي

* بعد هذا لك أن تسأل : اليس للنبي خصوصيات
وإذا كانت فما هي ؟

والجواب أن له خصوصيات ولكنها فيما يتعلق بالزواج
ليست خصوصيات تمتع . بل خصوصيات حرمان او
تكاليف مست اليها الضرورة لتحقيق المصالح الدينية
والاجتماعية ، وقضت بها السياسة الشرعية القائم هو
- ودون غيره - باجرائها

انك اذا قرأت سورة الاحزاب وجدت فيها عبارة
خاصة بزینب بنت جحش وزید بن حارثة معتوق النبی
ومتبناه الذي كانوا يدعونه (زيد بن محمد) كعادة العرب
في الادعاء ، ثم عبارة أخرى بعدها بقليل خاصة بما أحله
الله للنبي من الازواج

وكلتا العبارتين يظن من يأخذ بظاهرهما انهما خصوصيتا
تمتع اختص بهما النبي . والواقع ان اولاهما بلية ابتلى
بها لضرورة التشريع الماسة ، والثانية خصوصية يكاد
كل ما فيها يكون مشوبا باحرمان كما ستري :

* يظن بعضهم في قوله تعالى : « واذا تقول للذي
انعم الله عليه امسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في
نفسك ما الله مبديه ، وتخشى الناس والله احق ان تخشاه .
فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها » . يظنون ان الذي
كان يخفيه النبي في نفسه ويخشى فيه الناس دون الله
هو ميله لزینب بنت جحش ، ويحسبون ان الله يعتب

عليه لعدم تصريحه بهذا الميل خشية تعيير الناس له .
ولكن لا ريب ان هذا الظن اثم . اذ ما محل العنب على
رجل يحب امرأة ويكتم حبها ؟ هل الاصل الاخلاقى ان
الرجل عليه ان يلفظ بين الناس مشسها بنفسه وبمن
يحبها ؟ أم ان الاخلاق الكريمة توجب كتمان الحب
والتستر فيه ؟ وعلى الاخص متى كان حاصلا بالمخالفة
لعادات القوم وتقاليدهم ، وذلك حتى لا يفضح الرجل
نفسه وغيره ؟ أليس ان من أفشى حبه كشف ستر نفسه
فكان في عرف الناس مجنونا ، ومثله عند العرب مجنون
ايلى ومن أشبهه ؟ أو كان بالاكل مستهترا ، ففسقه
الناس ، وتنقصوه مهما علا مركزه كامرئ القيس الذى
لقبوه بالملك الضليل ؟ واذن فمن المستحيل خلقيا وعادة
ان يكون مراد الآية ما ظنوه ، بل ان هذا الظن - كما
نقول - اثم ، واثم كبير

* والحق انك لو التفت ، فى آخر الآية الرابعة من
نفس سورة الاحزاب ، الى قوله تعالى : « وما جعل ادعياءكم
ابناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم . والله يقول الحق وهو
يهدى السبيل » . ثم الى قوله عقب هذا الآية الخامسة .
« ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ، فان لم تعلموا
آباءهم فاخوانكم فى الدين ومواليكم . . الخ » - لو
التفت الى هذا لعلمت أن الله تعالى أراد ابطال نظام
التبنى كما هو معروف عند العرب ، وذلك لفداحة نتائجه
التي منها خلطهم المتبنى بنسب متبنيه ودعوتهم اياه
كذبا لغير أبيه الحقيقى ، فأشار فى النصوص المذكورة
الى ذلك الخلط وعابه ونهى عنه

ولما كان التبنى من المباحات يأتيه من يريد ويهمله
من يريد . وأبطاله يتحقق بمجرد الكف عنه ، وهذا
الكف أمر سلبى يستوى فيه كل تارك له سواء أكان

الامسك من جانبه اطاعة للنهي عنه ام كان لسبب آخر ،
فلهذا قصد الله الى شيء عملي ينهر الناس ويثبت في
قلوبهم ضرورة العمل بما يريد من ابطال ذلك النظام .
واذا كان اخطر نتائج التبنى واظهرها اغراقا في الكذب
والتلبيس اعتبارهم المتبنى كابن الصلب حتى من حيث
تحريم حليلته على متبنيه سواء طلقها هو أو مات عنها .
فقد اختار الله ابطال هذه النتيجة ، وان يكون ابطالها
بفعل ايجابي لا مستتر ولا وقتي ، بل علني ظاهر ومستمر
باق بين الناس ، وذلك لما رآه من ان مثل هذا الفعل
هو وحده الذي تقوم به الحجة ويتحقق المقصود

واذ كان من البعيد عادة ان يحدث في العرب مثال
رجل متبنى كزيد بن حارثة له امرأة يختلف معها ويطلقها
أو يموت عنها ثم يأتي متبنيه فيتزوجه - اذا كان هذا
الحادث في ذاته بعيد الوقوع في البيئات العربية لشذوذه
فيها كل الشذوذ ، فقد اختار الله النبي ليكون هو مثال
المتبنى الذي يدور على شخصه تحقيق موجب التشريع .
وواضح انه انما اختار هذه الشخصية الفذة البارزة
لتكون الاحدوثة في الناس اسير ، والتسامع بها أكد
وأوفى ، والعلانية فيها اعم ، والحجة ابلغ . ثم جرت
المقادير بأن يختلف زيد وزوجته . فالنبي الذي اختاره
الله لذلك الغرض كان من الطبيعي ان يتأذى من تنفيذ
ما أمر به من ترك زيد يطلق «زينب» حتى يتزوجها هو
من بعد ، وكان طبيعيا أن يتراخى في هذا التنفيذ ، وكان
طبيعيا جدا أيضا أن تدفعه غريزة الحياء وكرم النجار
باديء الرأي الى ما يشبه معارضة هذا الامر بالنصح
لزيد أن يمسك زوجته ويتقى الله ، ففعل مضطرا على
رجاء أن ينظر الله الى ما هو واقع فيه من المشقة فيخفف
عنه ، كما جرت عادته تعالى معه في مثل هذا من المآزق

والذي اخفاه في نفسه ليس ميله لزينب كما ظن بعض
 الظانين ، بل هو تأذيه ، وهو - قبل أن يكون نبيا ورسولا
 - انسان بشر يجد من أشرق التكالييف على نفسه أن يبادر
 الى تبليغ أمر الله في هذا الموضوع ، وأن يسارع الى العمل
 على تنفيذه ، وأن يعرض نفسه بهذا أمام قومه لتهمة
 شنيعة عندهم ، هي انه أعان على تطبيق زيد لزينب كيما
 يتزوجها ، خروجاً على تقاليدهم المتوارثة ، وذلك عوضاً
 عن أن يعمل جاهداً على تصالحهما والتوفيق بينهما وألا
 يصرفه هذا عن المسعى الحميد صارف ، كما هو المأمول
 منه والمنتظر من كريم أخلاقه في مثل هذه الظروف .
 وقول الآية « وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه » ليس
 سوى عتاب من الله له على تراخيه في امتثال أمره وفي
 العمل على تنفيذه ، وباقي الآية نفسها وهو قوله تعالى :
 « لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا
 قضوا منهن وطرا . . . » يدل ذلك دلالة واضحة على أن كل
 المقصود انما هو التشريع الذي أشارت اليه هذه العبارة
 الاخيرة . فكل ما في الآية ترتيب مقرر محتوم للوصول
 الى هذا المقصود . وقول الآية الاخيرة « وكان أمر الله
 مفعولاً » من ابلغ ما يكون في الدلالة على عتاب النبي
 لتراخيه في تنفيذ أمر الله الذي من شأنه ومن حقه أن
 يكون مفعولاً واقعاً حتماً على الرغم من أي ابطاء أو تراخ .
 وقول القرآن من بعد : « ما كان على النبي من حرج فيما
 فرض الله له سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر
 الله قدراً مقدوراً . الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه
 ولا يخشون أحداً الا الله ، وكفى بالله حسيباً » - هذا
 القول أيضاً بالغ في الدلالة على صدق ما أسلفنا من أن
 علة تراخي النبي انما هي تحرجه وتأذيه ذلك التأذي
 الذي أشرنا اليه ، وبالغ في الدلالة أيضاً على أن الموضوع

هو امر قد جرت به ارادة الله وقدره مما لا حرج على
النبي في المسارعة الى تنفيذه . ومما لا محل له لان يخشى
فيه احدا سوى الله

فانت ترى من كل هذا ان مسألة زينب وزيد بن
حارثة التي طالما طنطن بها المرجفون هي في حقيقتها
المفصلة في القرآن بلية ومحنة النبي استحق العناب على
تأذيه منها وعدم المبادرة الى الامتثال لها ، وليست تمتيعا
له كما يزعمون

✽ أما العبارة الثانية الواردة في سورة الاحزاب
فهى قوله تعالى : « يا أيها النبي انا احللنا لك أزواجك
اللاتى آتيت أجورهن ، وما ملكت يمينك مما آفأ الله
عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات
خالاتك اللاتى هاجرن معك ، وامراة مؤمنة ان وهبت
نفسها للنبي ان اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من
دون المؤمنين . قد علمنا ما فرضنا عليهم فى أزواجهم وما
ملكتم ايمانهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا
رحيما »

يقولون ان هذا الكلام أتى بخصوصية للنبي ولا سيما
فى تعقيب القرآن عليه بقوله : « ترجى من تشاء منهم
وتؤوى اليك من تشاء ، ومن ابتغيت ممن عزلت فلا
جناح عليك »

✽ وأقول مبدئيا : ان سباق آية التحليل المصدر
بها هذا الكلام يدل على أنها نزلت كما هى دفعة واحدة .
وقد جاء من بعد فى نفس السورة قوله تعالى : « لا يحل
لك النساء من بعد . . »

وظاهر هذه العبارة الاخيرة قد يدل على أن آية التحليل
نزلت بعد ان كان النبي قد تزوج كل من تركهن عند
وفاته . لكن هذا الفهم يمنع منه ما ورد فى الآية من

قولها (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها) هذه العبارة الشرطية التى لا يمكن ان يقع الحدث فيها الا مستقبلا . واذن يتبين القول بان البعدية فى قول الآية الاخرى « لا يحل لك النساء من بعد » ليست بعدية زمان بل هى بعدية أعيان أى غيرية ، وبأن آية التحليل تبيح للنبي أنواعا من الأزواج معينة فيها بالتحديد ، ليس له غيرها ، وان من ضمن هذه الأنواع طبعاً من كن موجودات عنده بالفعل وقت نزولها ، ويجب طبعاً ان يكون منها من حلل له النص أخذهن بعد نزولها بعد هذا أقول انى على أى حال لست أجد فى كلام آية التحليل التى نحن بصددھا شيئاً خاصاً يفيد تمتيع النبي بما لم يكن متمتعاً به غيره من المسلمين الذين صحبوه وشايعوه الى ما بعد واقعة الأحزاب التى نزلت الآية فى سورتها . بل ان الرخص التى يتضمنها كلام الآية كادت كلها تكون مقترنة بالشقة والتضييق فى تفصيلها كما شئبت بهما من بعد فى جملتها

* أما من جهة التفصيل فأنت ترى من قوله « اللاتى آتيت أجورهن » ان الله لم يحل للنبي الزوجة الا اذا كان قد عجل لها المهر ، مع ان للمسلم ان يتزوج ويباشر حقوق الزوجية بدون تعجيل المهر . وانى بمقارنة ما تردد فى هذا البحث من آيات القرآن وجملها بعضها ببعض لا أشك فى أن هذه الجملة ليست تصريحاً بحل زواج مستقبل ، بل هى اقرار لحل نوع الزوجات الاجنبيات المهرات الموجودات قبلاً عند نزولها . واستعمال القرآن صيغة الماضى فى « آتيت أجورهن » يتمشى مع هذا الفهم وقد يؤيده ، ويغلب على ظنى أن هؤلاء هن اللواتى كن موجودات عنده وقت نزول « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » كسودة وعائشة

وحفصة (دع زينب بنت جحش التي لها شأن خاص)
واذا صح رأيي وفرض أن النبي كان باقيا في ذمته لآية
من أولئك الثلاث شيء من مهرها ، فإنه لا شك قد
اضطرب عند نزول هذه الجملة ووفى لكل منهن ما قد
كان باقيا في ذمته لها من المهر حتى تستمر حلالا له .
فالنبي بهذا قد ضيق عليه وحرم مما لم يحرم منه أي
مسلم

وكذلك مما أحل للمسلم أن ينكح ما ملكت يمينه
اطلاقا ، ولكن هذا الإطلاق قيد في حق النبي بقول الآية
« مما أفاء الله عليك » فلم يحل له من ملك اليمين إلا من
كان سببا من فء الحرب ، أما الرقيقات اللاتي تباع في
الأسواق فلم يحل له شيء منهن كما هو محال لكل مسلم
وكذلك لكل مسلم أن يتزوج بنت عمه أو بنت عمته
أو بنت خاله اطلاقا ، أما النبي فحرم من هذا الإطلاق
بقول الآية : « اللاتي هاجرن معك » . أي أنه منع من
تزوج أية من قريباته هؤلاء ما لم تكن قد هاجرت معه
من مكة إلى المدينة

والذي أفهمه في مسألة المراءاة المنة التي تهب نفسها للنبي .
أنها تصور حال فئتين من النساء : أولاهما المنقطعات
اللواتي لا عائل لهن فيترامين على من يتوسمن فيه القيام
بمعاشهن ، فهي كما تقول الآن في الإمامية (تلقيحة) ،
وثانيتهما المؤمنات الصالحات اللواتي يلذن بالنبي تدبنا
وتتقوى ، ويكون من شأن النبي حمايتهن مروءة وتدبنا
وتتقوى . فمؤمنة الصورتين داخله فيما أشار إليه لفظ
الآية . ولكن الله في لطفه بالنبي وفي علمه بفقره وعدم
استطاعته الانفاق على تلك اللائذات ، وفي علمه فوق هذا
هذا بأن مشاغله الدينية قد لا تسمح له بقبول كل واقعة

منهن ، أشار بقوله « أن أراد النبي أن يستنكحها » الى عدم احراجها الى النهاية فى هذه البلوى ، فقرر لهذا أنه ليس مكلفا حتما بزواج كل طارئة من تلك الوافدات ، بل انه حر مختار فى القبول وعدمه . وجلى أن ترك هذه الحرية للنبي كان ضروريا كل ضرورة ، لان المرأة المؤمنة التى تهب نفسها للنبي قد تكون مجذومة أو مصابة بمرض آخر معد أو مشهورة فى القوم بسوء السلوك فى ماضيها ، أو قد تكون متدينة مجذوبة قريبة من الجنون . ومن سبب النبي لا يحتمل البتة تعريضه للعدوى ، ولا للتعبير وسوء القالة ، ولا ان يكون بيته مستشفى مجاذيب . . فترك الحرية له فى القول كان - كما أقول - ضروريا حتى يقدر حال كل وافدة وينظر ما اذا كانت مصلحة الاخلاق والدين والاجتماع تقضى عليه بقبولها وحمايتها فى بيته أم لا

والحاصل أن تفاصيل الآية دالة على حرمان النبي مما لم يحرم منه المسلمون ، وعلى تكليفه بما لم يكلفوا به . وشبهة الميزة التى تتراءى فى مسألة المؤمنة التى تهب نفسها للنبي هى شبهة وهمية ، وليس من الانصاف أن يقال عنها أنها ميزة تلقاء ما بها من عظيم البلوى . وكما تدرك أنها فى الحقيقة بلوى وبلوى عظيمة ، بحسبك ان تتخيل أن الحكومة المصرية مثلا أصدرت قانونا يلزم كل من تولى رئاسة الوزراء أو مشيخة الأزهر أن يتزوج أية امرأة مصرية مؤمنة تعرض نفسها عليه - بحسبك هذا لتدرك يقينا ان يوما واحدا لا يكاد يمضى على صدور مثل هذا القانون حتى يضج الرئيس أو الشيخ ويفر من منصبه ، وهذا حتى لو كانت الوافدات أبكارا مكنونات مكفيات المثونة ، لا أرامل أو مطلقات من المسنات المخدمات المستميتات

✽ ذلك من جهة التفصيل . اما من جهة الاجمال فان المقرر لكل المسلمين ان الرجل اذا ماتت نساؤه او طلقهن فله ان يتبدل بهن غيرهن في حدود المشروع . لكن انبى حرم من هذه الميزة التي يتمتع بها كل المسلمين . وجاء هذا الحرمان عاما ساريا حتى على نساؤه الثلاثي كن عنده قبل نزول هذه الآية ، كسودة وعائشة وحفصة وزينب . قال تعالى بعد ما تقدم : « لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا » ! رأيت هذا الحرمان ؟ ! ثم رأيت هذا التحذير بل التهديد الذي بالجملة الاخيرة ؟ ! أفلا تحس كأنما هذه الجملة ترسم أمام نظر النبي لوحة رهيبة تتراءى فيها عين القدر شاخصة اليه محملة فيه ترقبه وترصده لتري هل يطيع أو يعصى فيبوء بالرضوان أو بالعتاب ؟ !
✽ لننظر الآن كيف كان في العمل أخذ النبي بنص آية التحليل التي نحن فيها :

ان القرآن - كما أسلفت لك من التدليل - لم يمنع تعدد الزوجات بنص صريح خاص ، بل ترك العرب أحرارا في تزوج أى عدد يريدون ، وكل ما اشترط عليهم أبديا هو الاقتصار على واحدة عند خوف عسدم العدل بين المتعددات ولكنه بين مراده بهذا فجعله ، فيما يتعلق بالموجودات وقت الاستفتاء ، آيلا الى مراعاة العدل المستطاع بينهن ، وأنزل لهذا قوله « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »

فكل أزواج النبي اللاتي كن عنده وقت نزول هذا القول واستمررن الى وقت واقعة الاحزاب في السنة الخامسة من الهجرة ونزول سورتها ، كان شأن النبي فيهن كشأن باقى المسلمين في نسايتهم الثلاثي كن عندهم

وقت نزول القول المذكور أى (فلا تميلوا كل الميل . .)
واستمررن الى وقت واقعة الاحزاب ونزول سورتها أو الى
ما بعد ذلك

* ولست أعرف بالضبط تاريخ نزول عبارة
« فلا تميلوا كل الميل » ولا من هن اللواتى كن عنده وقت
نزولها ، ومن هن اللواتى أخذهن بعد نزولها . ولكن
المعروف على كل حال أن سمودة وعائشة وحفصة ، هؤلاء
الثلاث هن من أوليات من كن عنده فى أوائل سـنـى
الهجرة ، وكان معهن رابعة هى زينب بنت خزيمة أخذها
فى السنة الثالثة وتوفيت فى الرابعة قبل واقعة
الاحزاب . فهؤلاء الثلاث (أو الأربع) هن اللواتى كن عنده
وقت نزول قوله تعالى : « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة »
ذلك القول الذى بين - على الوجه الذى أسلفنا - بعبارة
« فلا تميلوا كل الميل » وبديهى أن شأن النبى فيهن كان
كشأن كل المسلمين من جهة حلهن له وعدم التزامه بالعدل
بينهن الا بقدر استطاعته

فاذا فرضنا أن الست الباقيات قد أخذهن بعد نزول
العبارة المذكورة - سواء أكان أخذه لكلهن بعد واقعة
الاحزاب أم أنه أخذ بعضهن قبلها - فانك فيما تقدم قد
رأيت العلة التشريعية الخاصة بأخذه احداهن زينب بنت
جحش وما لابس أخذهـا من البلوى . أما الخمس
الآخرى فمنهن جويرية بنت الحارث سيد بنى المصطلق
وصفية بنت حى سيد بنى النضير كانتا سبيتين أسرتا
بعد غزو قوميهما وهلاك أبويهما وزوجيهما ، أى أنهما
من ملك اليمين المباح اطلاقا للمسلمين من قبل . فلو أن
النبى كان أخذهما عقب أسرهما فلا خصوصية له فى هذا
ولا استثناء . ولكنه لم يأخذهما مباشرة بل ان هاتين
السيدتين اللتين كانت لهما السيادة فى قوميهما بعد

هلاك أبويهما وقعتا في نصيب بعض العرب المحاربين معه ، فلم تطق جويرية هذه الحال . فكاتبته من هي عنده ، على مال ليعتقها ، فاستنجدت بالنبي طالبة أن يعينها على قضاء مبلغ المكاتبه . ففي هذا الوضع الذي يستدر عطف الجهاد ماذا تنتظر ان يكون من النبي وهو من هو في سمو الخلق ورجاحة العقل ؟ دفعته المروءة والمصاحبة الدينية الى استنقاذها هي وصفية بنت سبيد بنى النضير ، وعدم تركهما لسوقه العرب وهما العزيزتان ذلتا . انتشلهما بأن عمل على اعتاقهما وتزوجهما مثقلا على نفسه وحده بتحملهما . وهذه المواساة التي اندفع اليها كان من نتيجتها أن جذبت قوميها الى الاسلام لاعتبارها مصاهرة من النبي لهم

ولقد يخطر في بالك أن تقول ان النبي كان في استطاعته قبول التجائهما اليه وان يحميهما في بيته بعد أن أسلمتا وعتقتا من غير أن يتزوجهما . ولكن يفوتك أن النبي بوصفه القوام على الآداب والاخلاق في الاسلام كان له أن يتخرج من هذا الذي يخطر ببالك . لانه لم يكن يقيم هو وعائلته في قصر فسيح مترامي الاماكن والبيوت كالقصور التي كانت من بعد للخلفاء ووزرائهم أو التي تراها للامراء والرؤساء اليوم . بل أن منزله في المدينة كان بالبداهة موجزا قليل الاماكن ، والمقيم به مهما تحرز لابد أن يطلع من النساء المقيمات معه فيه على بعض العورات التي لا يجوز بحسب أخلاق الاسلام أن يطلع عليها أجنبي . ونفس سورة الاحزاب التي نحن فيها نزلت بآداب للنساء مما يزيد في ضرورة التحرج . أضف الى هذا أن كثيرا من العرب كانت أخلاقهم غير مأمونة ، وكان بنفس المدينة كثير من المسلمين المنافقين الذين آمنت ألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، فكانوا متحفزين يتصيدون

أقل الشبهة ضد الاسلام ونبي الاسلام ويجسمونها . وان
النبي لم ينج من تقولاتهم في مسألة الافك المشؤومة ،
فما ظنك لو أنه أدخل في بيته سيدتين معروفتين مترفتين
ممن لا يحل له الاطلاع على مواقع زينتهما شرعا !!؟ كل
هذا يشهد بأن زواج النبي بهما كان هو الوسيلة الوحيدة
المتعينة لامكان حمايتهما في بيته حماية قوامها نوع اللفة
المسقط لكل تخرج وكلفة ..

وأما الثلاث الباقيات وهن أم سلمة وأم حبيبة بنت أبي
سفيان وميمونة بنت الحارث فهن من أشرف بيوت العرب
.. وكن جميعا أرامل مسلمات صالحات بائسات . وكان
أخذه لكل واحدة منهن له علة قوية هي أيضا ضرورة
دينية أو اجتماعية ماسة ما كان يستطيع البتة تقاديها
بوصفه القوام وحده على مصالح الاسلام والمسلمين

ولا مانع يمنعك من اعتبار هؤلاء الثلاث هن وجويرية
وصفية أيضا من المؤمنات المتجئات اليه المشار اليهن
في الآية ، وانه اختارهن من بين الوافدات عليه للأسباب
القوية التي تجدها ، ولابد - في كتب السيرة - عن سبب
أخذه لكل منهن

* ولعلك قائل أيضا : اذا كان القرآن مع عدم منعه
التعدد بالنص أوجب العدل أو الواحدة ، ، وقد صرح بأن
العدل غير مستطاع للانسـان فكيف اجاز هنا للنبي
التعديد ؟

قول يخطر وسؤال يعن وشبهة أشرنا اليها عقب ايراد
نص الآية . ولكن هل نسيت ان ماتحتج به هو الاصل
وانه يخضع القاعدة : « الضرورات تبيح المحظورات » ؟
وهل تظن أن هناك ضرورات أمس وأقوى من تلك التي
عرضت وأشرت اليها ، فلم يجد النبي فيها بدا من
الامتنال لقضاء الله أو من العمل بما توجبه المروءة والنخوة

ومكارم الاخلاق ؟ ولا شك عندى ان ما لم اشر اليه هنا من الضرورات ، وأحلت فيه على كتب السيرة لا يمكن أن يكون أقل مما أشرت اليه مسيسا واقتضاء . ومن جهة أخرى هل بلغ بك اليأس من روح الله أن تظن أنه يقدر على النبى أولئك المطلقات والارامل المنقطعات ثم لا يخفف عنه هذا البلاء ؟ هون عليك ولا تظن هذا ، فان الواقع أن الله خفف عنه بقوله : « ترجى من تشاء منهم وتؤوى اليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك » . وأكون هذا التخفيف يشف ظاهره عن أعفائه من مراعاة العدل ، فائه تعالى بقوله : « ذلك أدنى أن تقر أعينهن ولا يحزن ويراضين بما آتيتهن كلهن » : قد نبه الى أنه أقر في قلوب النساء عاطفة الرضا بكل ما يأتيه النبى من التصرف الذى أبيع له معهن . واذ كان المقصود من العدل هو رضا النساء واطمئنانهن وهذا حاصل هنا بشهادة الله ، فقد توافر العدل وخرج النبى من عهده، وسقطت الشبهة

* من كل ما تقدم ترى ان نصوص سورة الاحزاب ، التى قدر الله فيها على النبى أخذ زينب بنت جحش ، ثم أخذ ما أحل له غيرها من أولئك المطلقات والارامل والبائسات ، هى نصوص كل ما فيها محن وتكاليف مشوبة بالمشقة والحرمان . ومصلحة الاسلام هى التى أوجبت على النبى تحملها ، ولو أنه كان حرا غير مقيد بأحكام الله وكان ممن يعملون لارضاء شهواتهم لتخير لنفسه من حسان الابكار ما أراد

* واذن فلا محل لاقتحام خصوصيات النبى فيما نحن فيه ، فان هذه الخصوصيات قائمة على مبادئ الضرورات التشريعية والاخلاقية ، والنبى هو وحده صاحب السياسة الشرعية المكلف دون غيره بتنفيذ

ما تقضى به الضرورات تحقيقا لمصلحة الاجتماع . ومع ذلك فقد رأيت كم في هذا التحليل من الحرمان ومن البلوى ومشقة الاوضاع

اما الذى نحن فيه فغير هذا . نحن ازاء نص فى الآية الثالثة من سورة النساء يقولون انه يصرح بزواج أربع اطلاقا ، وان النبى مستثنى منه ، أى الله عند تساوى الاوضاع وعدم قيام ضرورة من الضرورات فللمسلم أربع ، ولكن للنبى أن يزيد على أربع ، أى ولو بغير ضرورة ماسة أو مصلحة اجتماعية عامة . وهذا هو الذى لا أسلم به مطلقا ، بل انى اراه تحريفا للمبادئ وتطبيقا للرخص فى غير موطن تطبيقها

سؤال آخر غير محتمل

* كأنى ببعضهم يقول اذا أطلقنا مع الكراهة قولك ان الاصل القرآنى يوجب الاقتصار على الزوجة الواحدة وأن الخروج على الاصل لا يجوز الا لضرورة ماسة تقدرها السياسة الشرعية بقدرها ، فانا لا نسلم بما تقوله من أن نظرية اباحة التعدد الى أربع اطلاقا قائمة على التسلسل على لفظ «رباع» الوارد فى الآية ، والاعتماد عليه لتصويب ما استقر عليه الاجماع ، فهل أنت لاتحترم اجماع المسلمين ؟ أو هل أنت أعلم باللغة العربية من أهلها العرب المسلمين الاولين ؟

هذا سؤال أوجهه الى نفسى قبل أن يوجهه الى المفرمون بالجدل اللفظى . وجوابى عليه بسيط :

أما أن اطاقة رأى لا تكون الا مع الكراهة فذلك لا يهمنى فى دينى ، لأنه لا يخرجنى من الجنة ولا يدخلنى النار . واستحقاق الجنة أو النار ليس بأمانيتهم ولا أمانى غيرهم . الله رهن بأرائى أنا وبعملى أنا دون آرائهم هم

وعملهم هم . ثم هو متعلق بإرادة الله ومشيتته ، وإرادة الله ليست في سبيل تحت أذنهم يحولونها كيف شاءوا لمصلحة من شاءوا وضد من شاءوا

وأما عن الإجماع ، فاني ما ناقشت قط في حجته في البيئات التي يتسلط فيها ولو كان فاسدا . انه أخذ مجراه قضاء على الرغم منى ومن كل انسان . ولو كنت من المغرمين بالنساء لكان من الحمق أن أتزوج خمسا منهن ، لان السلطة العامة في مصر تقوم في وجهى وتفرق بينى وبين واحدة منهن ، رضيت أو أبيت . لكنى مع هذا الانصياع لحكم القضاء اعتقد ان الإجماع الذى يسرى على المسلم ديانة له صور ثلاث : الاولى - ان يقوم فى أساسه على نصوص قرآنية مسلم بصحة قيامه عليها مباشرة ، أو بطريق القياس الصحيح ، والثانية - ان يقوم على سنة نبوية يطمئن الضمير الى صحتها والى صحة قيامه عليها مباشرة أو بالقياس الصحيح كذلك ، والثالثة - أن يكون اقرارا من الناس كافة لعادة من المباحات لم يأمر بها كتاب ولا سنة ولم يمنع منها كتاب ولا سنة ، لا مباشرة ولا بالقياس . وهذه الصورة الثالثة هى التى يصح أن يطلق عليها اصطلاح «الإجماع» أما الصورتان الاولى والثانية فان الدليل الشرعى فيهما ليس هو اجماع الناس انما هو نص الكتاب أو السنة أو هو القياس الصحيح على نص أيهما . والمسألة التى نحن بصدد حلها غير مقول ان فيها اجماعا من القبيل الاصطلاحي المذكور بالصورة الثالثة ، بل يقولون ان الإجماع فيها قائم على العمل مباشرة بقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وقوله من بعد : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » . ولا شك ان الحكم ما دام مرده الى النص فان لكل مسلم ، وان

انصاع قضاء للاجماع المرتب عليه ، ان يعترض ويبين ما يعتقده في الاساس من خطأ التأويل . فانا مع انصياعى لما استقر عليه الاجماع في بيئتنا المصرية وما وافقها ، من أن للمسلم زواج أربع نساء لا يسأل عن العدل بينهن الا بقدر استطاعته - صرحت وأصرح بأن الاساس القرآنى الذى يبنون عليه هذا الاجماع لا يصلح البتة لان يكون اساسا لرأيهم . واذ كنت لا اتطاول أنا ولا غيرى الى ادعاء العلم بالعربية كأهلها العرب المسلمين الاولين ، فانى - علما بقصورى هذا - لم آت فى بيانى بشيء الا مأخوذاً عن شيوخ اللغة الاولين

واذن يرى أن السؤال الوارد برأس هذه الفقرة بعضه لا أهمية له والبعض لا انصاف فيه

سؤال آخر فى لب الموضوع

* يبقى معرفة كيف مال المسلمون الى عدم التدقيق فى تأويل النص القرآنى وانحدروا الى القول بإباحة الأربع اطلاقاً ، ثم الى الاجماع فى بعض البيئات عليه ؟

مظنة الجواب على هذا السؤال هى تاريخ الفترة الاولى فى الاسلام من ابتداء الهجرة الى أواخر القرن الثانى الذى ابتدأ فيه شيء من التدوين . ومن المسلم به أن العرب كانوا أميين ندر منهم من يعرف القراءة والكتابة . والخلفاء الراشدون لم يعنوا بغير القرآن ، فهو وحده الذى نقلوه البنا غصاً تاماً كما أنزل . ومن المسلم به أيضاً أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع كتابة الحديث اكتفاء بالقرآن ولكى لا يشتبه شيء منه به ، ولم يقم فى مدة الخلفاء الراشدين ولا فى مدى بنى أمية مؤرخ دون الحوادث المعاصرة له ووصل اليها كتاب منه . بل ان عمر بن عبد

العزیز فی آخر القرن الاول أحس - کما یقولون -
بضرورة تحقیق الاحادیث النبویة و کتابتها ، خلافا لرأى
ابن الخطاب ، ولكن لم یتتم هذا المتصود فی عهده . بل ان
أقدم کتاب من الکتب المعتبرة الآن فی سیرة النبی هو -
إذا لم یخطئ ظنی - لابن هشام المتوفى سنة ۲۱۸هـ ، ای انه
کتب مدة العباسیین فی آخر القرن الثانی أو اوائل الثالث
بعد نحو مائتی سنة من وفاة النبی . وکل کتب الحدیث
المعتبرة الآن جمعها أصحابها فی أواخر القرن الثانی وما
بعده . وإذا کان المدون أقرب الآثار الى الصحة فان هذا
التقدير ظنی ، ولا مانع من أن یكون بعضها موضوعا
لاحقیقة له . خصوصا متى علمنا أن الاجماع تام علی وقوع
الوضع فی الاحادیث ، لاغراض سیاسیة و غیر سیاسیة ،
من أعداء الاسلام ومن المنافقین ، بل ومن بعض صالحی
المسلمین

* ومن ناحية أخرى فان تلك الفترة الاولى من بعد
الهجرة الى آخر القرن الثانی كانت کلها فترة نشر للدين
و قتال لمن اعترض سبیل الدعوة الیه . قاتل النبی المشرکین
و غیرهم من العرب فی وقائع بدر وأحد والاحزاب و غیرها ،
و عقب انتقاله الى الرفیق الاعلی فی أوائل الحادیة عشرة
من الهجرة اشتغل المسلمون فی خلافة أبی بکر بحروب
الردة فی بلاد العرب نفسها ، تلك الحروب الدالة علی أن
بعض العرب الذین أسلموا کانوا أعرابا لما یدخل الايمان
تماما فی قلوبهم . و مدة خلافة عمر و عثمان كانت کلها
عهد فتح فی فارس و الشام و فلسطين و مصر و أرمینیا
و غیرها . و فی مدة علی قام الخلاف الحزبی و كانت الحرب
الاهلیة بینة و بین معاویة . و مدة الأمویین کلها كانت عهد
فتح فی أفریقیا و أسبانيا و غیرهما و قمع ثورات حزبیة

أو مذهبية الى آخر ما هو معروف بالتواتر من الاضطراب فيها وعدم الاستقرار

* فانت اذا تمثلت تلك الظروف التي كانت تلابس العرب في فترة الاسلام الاولى ، وأضفت الى هذا ما تتيقنه بالمشاهد في العصر الحاضر من أن أخلاق الامم تتدهور حتما ايان الحروب وعقبيها الى حين ، لافرق في ذلك بين غالب ومغلوب ، ولا بين متدين وضعيف الايمان ، ثم لو أضفت اليه أيضا أن الجنود في كل أمة يدللون ويتجاوز لهم عن كثير من الآثام في مقابل أنهم وهبوا حياتهم نفسها طوعا وقدموها كرها فداء لوطنهم ولاهليهم وذريهم المتخلفين القاعدين . . اذا تمثلت كل هذا ، وأعملت عقلك لوصلت الى الاجابة على السؤال ، ولكانت اجابتك أصح من كل تاريخ مدون ، لان سندها المشاهدات والنواميس الاجتماعية التي لا تتخلف ، ومرجعها حكم العقل وحده لا شهادة شاهد يجوز عليه التلفيق عمدا أو سهوا في رواية الحوادث وفي الحكم عليها

وانذى يهدى اليه العقل - بعد استصحاب ما تقدم - ان شبان العرب الذين خرجوا للقتال كانت الضرورة الطبيعية تدفعهم الى الاختلاط الجنسي ، وكانت هذه الضرورة تتسلط عليهم كلما فرغوا من واقعة ، وحق لهم الخلو الى الراحة ، والاخلاد الى شيء من لذات العيش ومباهج الحياة . ولقد ترامت غزواتهم في مواقع متعددة بكل قطر من تلك الاقطار الشاسعة التي فتحوها في عهد عمر وعثمان وبنى أمية . فلا غرابة ولا شذوذ ولا استنكار في عمل الجندي منهم اذا مالت نفسه ، في فترة الراحة التالية للموقعة ، الى اجابة داعي الطبيعة العتيد ، ولا سبيل له في هذا الا

التزوج ، لان الزنا محرم عليه . والوقائع كانت متعددة ، وانتقالات كثيرة ، والطبع الداعى هو الطبع لا يفتأ داعياً ولكن الجنود - اذا اراد الواحد منهم بعد احدى الوقائع أن يتزوج فوق من تزوجها بعد واقعة سابقة - كانوا يجدون قوله تعالى : « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » مانعاً من التعديد . كان الجنود يجدون أمامهم هذه العقبة ، ولكنهم من جهة أخرى يعرفون أن آباءهم واجدادهم المسلمين متزوجون قبل وفاة النبي (أو كانوا في حياته وقبل وفاتهم هم متزوجين) بعدة من النساء ليس عليهم « أو ما كان عليهم » ألا العدل بينهم بقدر الاستطاعة عملاً بقوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل فذروها كالمعلقة » كان الجنود يجدون هذا فيتأففون لسلبهم ميزة التعديد لمجرد تأخرهم في الوجود ، مع اختصاص كثير من القاعدين بها لمجرد تقدمهم فيه ، والحال أن هؤلاء القاعدين المتمتعين بكثرة الأزواج من عهد النبي بعيدون عن مواطن المشقة والهلاك ، وليسوا أجدر منهم بالامتياز . ومهما يكن حكم تلك العبارة وقتها كما أسلفنا - فإن واقع المشاهدات والضرورات كان في وجدانهم اقوى أثراً وأشهر فعلاً من كل تفقه

✽ ذلك وضع تقوم الفطرة البشرية ذاتها دليلاً على حدوثه ولا تقبل لنفيه شهادة أى شاهد ، ومن المكابرة المماراة فيه . والعقل يحكم بأن تلك المفارقة تدفع الجنود الى التحلل من حكم الآية والى تعديد النساء ، فيتزوج الرجل منهم واحدة أو أكثر في كل بلد قاتل فيه وانتصر . وانك لتعلم من المشاهدات الآن أن الجندي - كما أسلفنا - مدلل وأنه يغتفر له ما لا يغتفر للقاعد . اغتفر اذن أولو الحل والعقد للجنود هذا التجاوز . وبديهي أن السياسة الشرعية ما كانت تأبى

هذا الاغتفار ، لان النفع الذى كان يحدث للدين الاسلامى وللوطن الاسلامى من استرضاء الجندى وتحصينه من الزنا أكثر بكثير من اثم التعديد

* استمر الجنود اذن على التعديد كما اخال ، ولكنهم فى داخل ضمائرهم لم ينسوا أنهم لا يستطيعون العدل وان واجبهم ديانة ، الاقتصار على واحدة فما العمل ؟ لم يعدموا من يهون عليهم هذا الوضع بالحيسل الشرعية المأخوذ بها من عهد ابراهيم الخليل وايوب . تلمس المتلمسون لحفظ « رباع » فى الآية فحللوا لهم الاربع اطلاقا والزموهم الوقوف عندها . وظروف الفتوح قد ساعدت على هذا الوقوف . فتحوا فارس وبعض بلاد الترك وأرمينيا والشام وغيرها ، وسبوا منها ما لا يحصىه العد من النساء الجميلات اللاتي توزعوهن . وفى هذه السبيات المملوكات الجميلات ما يفى بالمقصود من الانسال وبالحاجة الجنسية ، وفيهن كل الغناء عن الحرائر المهرات الثقيلات النفقة من عربيات وغير عربيات

ويغلب على الظن أنه لولا هذه الظروف المسهلة لما تنازل الجنود عن التعديد ، ولاستحلوه الى ما فوق الاربع ، ولوجدوا من يعينهم على هذا ، كمن افتى بعض طوائف المسلمين الذين يقولون ان الآية تحلل تسعا ، بل ان الفاظها تفيد التكرار فتحلل ثمانى عشرة ، ولعلك لو بحثت لوجدت معظم المفتين بهذا والاخذين به موالى من البلاد المفتوحة لم يخصصهم من السبيات شيء ، ثم هم يستنكفون شراء الرقيات لانهن من بلادهم المفتوحة ذاتها

* ولقد يخيل الى ايضا ان اولئك الجنود الذين استنوا تلك السنة قد شايعهم عليها أهلهم الذين قضت عليهم بعض الاسباب بالتخلف عن الخروج الى ميسادين

القتال ، لان هؤلاء المتخلفين سواء منهم الشبان أو الشيوخ كانوا جميعا يعلمون أن لا محل لتدليلهم بالمحاربين فعلا ولا لمعذرتهم في التعديد اذا أراد الشبان منهم التزوج بأكثر من واحدة ، أو أراد الشيوخ - من الاولين ، السارى عليهم حكم « فلا نميلوا كل الميل » - الاستزادة من الازواج فوق الواحدة الباقية ممن كن عندهم وقت نزول هذه العبارة ، فكان من مصلحة الجميع المبادرة الى تحبيذ سنة الجنود والى تعميمها . وهؤلاء المتخلفون اذا كان لهم من غرائزهم دافع الى مناصرة السنة التى استنها الجنود فان السياسة الشرعية ايضا كانت ترى المصلحة فى هذه المناصرة . وذلك لان الحرب تهلك الجنود وتقلل عدد المواطنين ، ومن الواجب التغاضى عن العمل بالواحدة فى حق المتخلفين وإباحة تعديد زوجاتهم لزيادة النسل الذى فى زيادته مصلحة الاسلام والمسلمين ولقد كان أهم ما يشغل الناس بداهة هو الحرب وميادينها المختلفة وما تأتى به من الغنائم وما تكسبه للاسلام من انصار، أما الزوجات وتعددهن أو عدم تعددهن فبيدهى أنه كان من الامور الثانية التى لا يحسن أن يشتغل بها الرؤساء وأولو الحل والعقد والحرب قائمة على ساق وقدم . كما ان حالة التراخى الخلقى التى تصاحب فترات الحروب كانت مصلحة كل الصلاحية للأخذ فى هذه المسألة بأى حل كان ما دام انها ليست من أصول العقائد التى لا هوادة فيها

✽ استمرت اذن عادة الاربع هذه التى أسسها الجنود - وأغلب شبان المسلمين وكهولهم كانوا جنودا - استمرت ودامت بدوام الحروب والثورات فى القرنين الاول والثانى . فلما جاء عصر التدوين فى آخر الثانى وأوائل الثالث ، كانت قد صارت من التقاليد القديمة

المستقرة المحببة الى المسلمين والملائمة لفرائضهم الموروثة
عن آبائهم العرب من غابر الدهور ، فاضطر الفقهاء في
كثير من الجهات الى مسايرتها وتدوين الواقع من متابعة
الناس لها ، وتساهلوا في تأويل سندها القرآني كما
تساهل فيه المحاربون الاولون

هذا ما أجيب به على السؤال ، وحاصله اني بالبداهة
ملزم قضاء بمسايرة الاجماع في مسألة تعدد الزوجات
اطلاقا الى اربع في بيئتنا المصرية ، ولكني ديانة اراه غير
قائم على سند من القرآن صالح لقيامه عليه ، بل أساسه
عمل المجاهدين الاولين في اول الاسلام واقرار من بيدهم
السياسة الشرعية لعملهم ، وجنوح الفقهاء في تسويغته
الى تأويل النصوص بالشبهة اللفظية مسايرة لهم ، وما
كان في استطاعتهم غير هذا خصوصا وليست المسألة
من العقائد التي تدعو الى التخرج ونبذ المسايير



فهرس

صفحة

تقديم : بقلم طاهر الطناحى	٩
الفصل الاول : بلدتى .. وأبى .. ومدرستى	٢٩
الفصل الثانى : من الوظيفة الى المحاماة	٤١
الفصل الثالث : فى ساحة القضاء	٥٥
الفصل الرابع : تأليف الوفد المصرى	٧١
الفصل الخامس : الوفد وكيل الامة	٨٥
الفصل السادس : انقسام الوفد	٩٩
الفصل السابع : لماذا استقلت من الوفد ؟	١١١
الفصل الثامن : خلاف سعد وعدلى	١١٩
الفصل التاسع : دستور ١٩٢٣	١٣٧
الفصل العاشر : طلقت الوزارة وطلقتنى	١٤٧
الفصل الحادى عشر :	
تعدد الزوجات لماذا أقول بتحريمه ؟	١٦٥

